

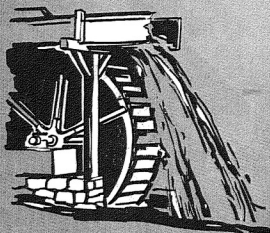
جامعة الاسكندرية
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعى

محاضرات فى السجلات والمحاسبة الزراعية

الأستاذ الدكتور
على يوسف خليفة

الدكتور
حسنى حبيب السيد

الأستاذ الدكتور
عبد النبى بسيونى عبيد



قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة
جامعة الاسكندرية

مركز سروات للأبحاث
تليفون : ٣٩٢٢١٦٤

جامعة الإسكندرية
كلية الزراعة
قسم الإقتصاد الزراعى

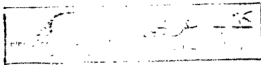
محاضرات فى السجلات والمحاسبة الزراعية

الأستاذ الدكتور علي يوسف خليفة
الأستاذ الدكتور عبد النبى بسيونى عبيد
الدكتور حسن حبيب السيد

قسم الإقتصاد الزراعى

كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



١٥٨٨٧٦

المحتويات

الصفحة

١	الفصل الأول: ماهية السجلات والدفاتر والسفاهيم المستعملة فيها
١٧	الفصل الثاني: القيد في الدفاتر والسجلات وفقاً لنظرية القيد المزدوج ..
٥٤	الفصل الثالث: دفتر الأستاذ
٦٠	الفصل الرابع: إستخراج ميزان المراجعة
٧٨	الفصل الخامس: جرد المزرعة
٨٦	الفصل السادس: دراسة التقارير المحاسبية في شكل حسابات
١٢٧	الفصل السابع: التقارير الاقتصادية المزرعية
١٣٧	الفصل الثامن: السجلات المزرعية
١٧٤	الفصل التاسع: السجلات والدفاتر المستعملة في الجمعيات التعاونية الزراعية
١٩٧	الفصل العاشر: السجلات والدفاتر المستعملة في بنوك القرى

مُقَدِّمَةٌ

بدأ الإنسان الأول حياته معتمداً على الصيد والقتص والزراعة المتنقلة، فهو يعيش على الفطرة ويتعامل مع الطبيعة بفطرته وبالتالي لم يكن في حاجة إلى تدوين معاملاته مع الآخرين، لأن حجم هذه المعاملات كان ضئيلاً أو يكاد يكون منعماً. وحتى بعد ظهور نظام القبيلة التي كانت تنتج للإكتفاء الذاتي لم يكن الإنسان في حاجة إلى أية دفاتر أو سجلات لتدوين معاملاته مع أقرانه لأن حجم هذه المعاملات كان يمكن أن يعيه الذاكرة.

وببداية مرحلة الزراعة المستقرة وبداية الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل وإتساع نطاق الأخذ بهذا المبدأ وظهور المقايضة كأسلوب للتعامل فيما بين الأفراد إلا أن حجم النشاط الإقتصادي كان محدداً وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى الاحتفاظ بدفاتر أو سجلات تثبت فيها المعاملات التي كانت تنتهي آثارها بمجرد حدوثها.

ولكن عندما ظهرت النقود وأصبحت أداة التعامل بين الناس وتلاشت جميع صعوبات المقايضة وأصبح التبادل ميسوراً وتعددت المبادلات وتنوعت أحسن الأفراد حاجتهم إلى الصحائف والدفاتر لتدوين معاملاتهم مع الآخرين لأنها تزيد عما يمكن أن يعيه الذاكرة.

وحينما ظهر التعامل الآجل في النشاط الإقتصادي إشتدت حاجة صاحب المشروع إلى الدفاتر والحسابات والسجلات لتدوين وحساب وحفظ العمليات والمعاملات التي تتم بينه وبين الغير، وكان هذا يتم في أول الأمر بطرق بدائية، حيث كانت أصول المنشأة وخصومها تقوم تقوياً تقريباً في نهاية السنة المالية وكانت نتيجة نشاط المشروع تقاس بمقدار الزيادة أو النقص في صافي أصوله في آخر كل عام عنها في أوله وبالتالي لم يتمكن صاحب المشروع من استخراج حسابات تبين عناصر إيراداته ومصروفاته ومصادر ربحه أو خسارته.

وبنمو المبادلات وتعددها وتشعيب التجارة الداخلية والخارجية بدأ البحث عن طرق ووسائل وأساليب تكفل تسجيل وإيراز وضبط العمليات والمعاملات المختلفة التي

تتم فيما بين الأفراد أو فيما بين المنشآت وبعضها. فظهرت الدفاتر العرفية والدفاتر القانونية بأنواعها، وعرفت وتعددت وتتنوع طرق إثبات العمليات بالدفاتر. فعرفت نظريات القيد المفرد والقيد المزدوج والقيد الثلاثي والقيد الرباعي. وقسمت الحسابات إلى حسابات شخصية وأخرى وهمية وظهرت السجلات المزرعية بأنواعها الشاملة والجزئية والنوعية.

كل ذلك يتيح للمنشأة الوقوف على عناصر ومفردات أصولها وخصومها وبنود التكاليف والإيرادات والمصروفات ... إلخ كما يوفر البيانات الإحصائية الدقيقة التي تتيح للمنشأة استخدام الأساليب التحليلية المتقدمة لدراسة وتقييم أوضاعها ورسم سياستها الاقتصادية على أسس سليمة.

وتعتبر الصفحات التالية من هذا الكتاب محاولة متواضعة لتناول مبادئ التقارير والدفاتر والسجلات والمحاسبة الزراعية لعلها تكون هادياً ومرشداً لأبنائنا الطلبة خلال هذه المرحلة من دراستهم الجامعية.

الفصل الأول: ماهية السجلات والدفاتر والمفاهيم المستعملة فيها

أهم المفاهيم والمصطلحات المستعملة في الدفاتر والسجلات المزرعية:

١- الأصول:

تشمل جميع الممتلكات التي في حيازة شخص معين - طبيعي أو معنوي -
وذلك جميع حقوق ذلك الشخص في ممتلكات أو حيازة الغير .

ويمكن تقسيم الأصول إلى الأنواع التالية:

أ- أصول حاضرة: وتشمل النقود وكل مايسهل تحويله إليها كالأوراق المالية.

ب- أصول متداولة: وهي تلك التي يتم إمتلاكها بغرض بيعها، وتتم بسهولة تحويلها
نسبياً إلى نقود مثل أوراق القبض - كمبيالات أو فواتير - والأسمدة والتقاوى،
والبذور والحاصلات النباتية والحيوانات المزرعية إلخ أى أنها تشمل رأس
المال المتداول للمشروع أو المنشأة.

ج- أصول ثابتة: وهي تلك الموجودات التي يصعب تحويلها إلى نقود في وقت قصير،
ولا تشتري بغرض بيعها وإنما لتظل زمناً طويلاً مستخدمة لإنتاج الدخل مثل،
الأراضي، والمباني، والآلات، والأثاث، والحيوانات المزرعية التي ليست
للتربية ... إلخ أى أنها تشكل رأس المال الثابت للمنشأة أو المزرعة.

د- الأصول المتناقصة أو المستهلكة: وهي من بين الأصول الثابتة التي تتناقص قيمتها
بالإستعمال ومرار الزمن ويجب أن يحسب لها قسط إستهلاك مثل الآلات،
والمباني، والأثاث إلخ.

هـ- الأصول الوهمية: تنطوي على قيم لا يمكن إستردادها مثل المصروفات، أو
الأجور المدفوعة مقدماً بناء على إتفاقات خاصة.

٢- الخصوم:

تشمل جميع الحقوق القانونية للغير - شخصية طبيعية أو اعتبارية - في
ممتلكات شخص معين. مثل القروض، وأوراق الدفع ... إلخ.

ويمكن تقسيم الخصوم إلى الأنواع التالية:

- أ- خصوم جارية: وهى الخصوم التى تستحق الدفع فى مدى قصير لا يتجاوز سنة واحدة. مثل الكمبيالات والفواتير إلخ.
- ب- خصوم ثابتة: وهى الخصوم التى لا تستحق الدفع إلا بعد مرور سنة أو أكثر . مثل الكمبيالات طويلة الأجل، والقروض المضمونة بحقوق الرهن.

(٣) العقارات والمنقولات:

تشمل جميع جميع الأشياء ذات القيمة المملوكة لشخصية طبيعية أو معنوية .

وتنقسم إلى كل من:

- أ- الممتلكات العقارية أو العقارات: وتتضمن جميع الأشياء ذات القيمة المتصلة بالأرض أو المباني، ويصعب نقلها بدون تلف.
- ب- الممتلكات الشخصية أو المنقولات: وتتضمن جميع الأشياء ذات القيمة التى يمكن - فى الظروف العادية - أن تحرك أو تنقل بحرية تامة.

(٤) ممتلكات المشروع أو المنشأة:

وتشمل جميع الأشياء التى تعتبر ضرورية للمشروع أو المنشأة وتشكل جزءاً من الوحدة الإنتاجية له- الأرض، والمباني، والآلات ، والحيوانات ... إلخ-

(٥) ممتلكات صاحب المشروع أو المنشأة:

وتشمل جميع الأشياء التى لا تخرط حالياً فى التشغيل وممارسة نشاط المشروع - النقدية فى حساب المدخرات - الإستثمارات العقارية أو ماهو مغاير لنشاط المنشأة، سياره للإستعمال الشخصى إلخ.

(٦) صافى قيمة المشروع أو المنشأة:

صافى القيمة = جملة الأصول - جملة الخصوم

(٧) صافى دخل المنشأة أو المزرعة:

صافى الدخل = إجمالى الدخل - إجمالى التكاليف

(٨) الوحدة الحسابية:

يقصد بها المشروع أو المنشأة المالية أو الزراعية أو التجارية؛ سواء كانت في صورة مشروع إجتماعي (يستهدف تقديم خدمات للجمهور بغض النظر عن الأرباح مثل التعليم والصحة وماشابه ذلك)، أو في صورة مشروع إقتصادي (يستهدف أساسا الربح عن طريق الإكتفاء الذاتي أو السوق) وتكون إما مشروع فردي أو شركات أشخاص أو شركات تضامن أو شركات مساهمة إلخ.

(٩) العملية المالية:

أن هي إلا عملية تبادلية بين طرفين لشيء ذو قيمة أو منفعة إقتصادية.

(١٠) الحساب:

إن هو إلا جدول أو قائمة من جانبين تسجل فيه مفردات العملية ذات الطبيعة الواحدة من العمليات التي تقوم بها المنشأة، وقد تكون تلك العمليات متعلقة لشخص أو شركة أو منشأة وقد تكون متعلقة بأصل من الأصول تملكه المنشأة أو مرتبطة بالتزام أو متعلقة ببند المصروفات أو الإيرادات.

(١١) رأس المال:

هو قيمة الأموال التي يرى المنظم إستثمارها في مشروع معين وتعتبر حق من حقوقه قبل المشروع يضاف إليه ماقد يرحل من الأرباح لإزيادة رأس المال أو يخصم منه ماقد يستنزى لكخسارة.

(١٢) الميزانية:

هي قائمة تشمل جانبين، يمثل الأيمن منها جميع الأصول أو حقوق المنشأة، ويمثل الأيسر منها جميع الخصوم أى حقوق الآخرين لدى المنشأة وحقوق أصحاب المشروع (رأس المال).

(١٣) معادلة الميزانية:

الأصول - الخصوم = رأس المال

الأصول = الخصوم + رأس المال

(١٤) الإيرادات:

هي المبالغ التي تحصل عليها المنشأة أو المزرعة مقابل ممارسة نشاطها.

(١٥) المصروفات:

هي المبالغ التي تنفقها المنشأة أو المزرعة لتسيير أوجه نشاطها.

(١٦) الأوراق التجارية:

وتشمل الأوراق التجارية مايلي:

- ٤- الشيك: وهو عبارة عن أمر صادر على مصرف من المصارف يدفع مبلغ معين عند الطلب إلى شخص معين أو لأمره أو لحامله.
- ح- الكمبيالة: تعرف بأنها أمر كتابي غير معلق على شرط، صادر من شخص دائن هو الساحب إلى شخص مدين هو المسحوب عليه، بأن يدفع بمجرد الإطلاع أو عند الطلب أو في تاريخ معين أو بعد إنقضاء مدة معينة، مبلغا معينا لشخص معين أو لأمره أو لحامله.
- ج- الكمبيالة الصورية: وهي من أوراق المجاملة والتي لا تستند إلى علاقات حقيقية بين أطرافها الذين لا يقصدون عند التوقيع عليها الإلتزام حقا بأداء قيمتها وإنما يهدفون إلى التحايل على الغير للحصول على إئتمانه.
- د- السند الإنذني: وهو عبارة عن صك محرر وفقا لنشكل قرره القانون، يلتزم بموجبه شخص معين بتحمل الإلتزام غير معلق على شرط يدفع مبلغ معين إلى المستفيد أو إلى حامله في زمان ومكان معينين.
- أو هو محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية حددها القانون، ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لأمر شخص آخر هو المستفيد.
- هـ- أوراق القبض: وهي الأوراق التي يكون للمستفيد حق قبض قيمتها في تاريخ إستحقاقها، وهو إما أن يكون المستفيد في حالة الكمبيالة أو السند الإنذني، أو أن يكون من ظهر له الكمبيالة أو السند الإنذني.
- و- أوراق الدفع: وهي الأوراق التي يقع على الشخص الإلتزام دفع قيمتها في تاريخ إستحقاقها، وهو إما أن يكون المسحوب عليه تقابل في حالة الكمبيالة، وإما أن يكون المتعهد بالدفع في حالة السند الإنذني.

١٧/ البروتستو:

المريض
إن هو إلا ورقة رسمية يحررها أحد المحضرين لإثبات إمتناع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة عند تقديمها إليه ويسمى في هذه الحالة بـ بروتستو عدم القبول أو

لإثبات إمتناع المسحوب عليه عن الوفاء، حفظا لحق حامل الكمبيالة فى الرجوع على ضامنيها، ويسمى فى هذه الحالة 'بروتستو عدم الوفاء'.
ويتم تحرير البروتستو فى اليوم التالى لميعاد الإستحقاق على أن تضاف إليه مدة المسافة بين المحل اللازم لعمل البروتستو ومركز المحكمة.
(١٨) النظام المحاسبى:

عبارة عن مجموعة من العناصر والأساليب التى يضمها نظام معين يتم داخله جمع الحقائق والبيانات ومعاملتها بحيث تتكامل فيما بينها لتصبح معلومات تتفق ومتطلبات المشروع أو المنشأة من ناحية، وأهدافها من ناحية أخرى، وذلك من خلال حدود معينة للوقت والتكلفة.
(١٩) علم المحاسبة:

هو العلم الذى يتضمن المبادئ التى يمكن الإستناد إليها فى وضع أنظمة الحسابات والدفاتر لمشروع جديد أو لمنشأة قديمة نتيجة للدراسة والخبرة السابقة.
أو هى العلم الذى يبين طريقة إعداد الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية وعمل الجرد والتسويات الجردية والتفرقة بين المصروفات الإيرادية، والمصروفات الرأسمالية إلخ.
(٢٠) المحاسبة المالية:

هى الطريقة المنظمة لحساب أو قياس المعاملات المالية للوحدة المحاسبية للمنشأة أو المزرعة وذلك بتسجيل وتبويب وتلخيص تلك العمليات المالية وإتاحة بياناتها بأسلوب واضح ودقيق لتحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة وحقيقة مركزها المالى خلال فترة محاسبية معينة.
(٢١) محاسبة التكاليف الزراعية:

وتقوم على أساس تحديد كمية وقيمة المواد الأولية والأجور ومصروفات المنشأة أو المزرعة وذلك من واقع المستندات الداخلية حتى يمكن إكتشاف نواحي الضعف والقوة بالمزرعة وإمكانية توجيه نشاطها بطريقة مجدية وتعتد حسابات التكاليف على الحسابات المالية بل تبدأ الأولى من حيث إنتهت الثانية وبالتالي لابد من إعداد الحسابات المالية بحيث تكون أساسا صالحا لإعداد حسابات التكاليف وتعتبر

حسابات التكاليف بمثابة سلسلة من التجارب المستمرة، ويتوالى مقارنة النتائج سنة بعد أخرى يحصل الزارع على قواعد ثابتة واضحة تكون هاديا ومرشدا له في المستقبل.

(٢٢) تعريف السجلات:

هي الدفاتر أو الصحائف التي تدون فيها البيانات الإحصائية أو التنظيمية أو المعاملات المالية الخاصة بالمشروع أو المنشأة أو المزرعة، وذلك للاستفادة بها عند تحليل المركز المالي والإداري للمنشأة أو المشروع من ناحية. ومناقشة الأسباب التي تؤدي إلى الربح أو الخسارة للمشروع أو المنشأة من ناحية أخرى.

(٢٣) إمساك الدفاتر:

هو فن تقيد العمليات المختلفة التي تقوم بها المنشأة أو المشروع بتقييدا صحيحا منتظما في الدفاتر والحسابات بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر لإمكان الوقوف على حقيقة المركز المالي للمشروع أو المنشأة.

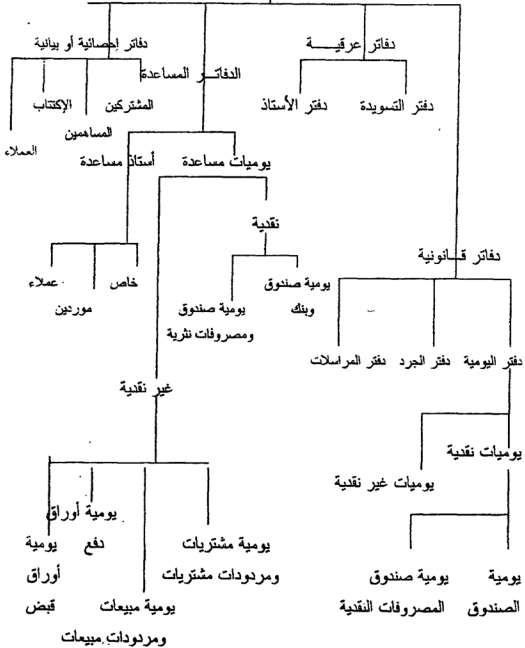
الهدف من دراسة الدفاتر والسجلات المزرعية:

يمكن القول بأنه ليست هناك طريقة واحدة أو محددة للحاسبة المزرعية، وبالتالي لا يوجد نظام موحد للدفاتر أو السجلات يمكن تطبيقه على جميع أنواع المزارع، وإنما يعتمد الأمر في مجموعه على المنطق أكثر مما يعتمد على قواعد محاسبية محددة. الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة مختلف أنواع الدفاتر والسجلات الزراعية يهدف:

- ١- التعرف على الدفاتر والسجلات حتى يمكن إستنباط نظام خاص بتلك السجلات والدفاتر يتلاءم ويتناسب مع ظروف وأحوال وطبيعة كل منشأة.
- ٢- معرفة الخطوات اللازمة لإستعمال وحفظ كل نوع من أنواع السجلات والدفاتر.

٣- معرفة كيفية تحليل السجلات والدفاتر وإستخلاص التحقائق الأساسية المشتملة عليها وكيفية الإستفادة منها.

أنواع الدفاتر



الدفاتر وأنواعها:

سبق القول أنه لا توجد طريقة واحدة أو محددة للمحاسبة المزرعية، وبالتالي لا يوجد نظام موحد للدفاتر أو السجلات يمكن تطبيقه على جميع أنواع المنشآت الزراعية، الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة جميع أنواع الدفاتر وتسجلات حتى يمكن إستنباط نظام خاص بكل منشأة يتلاءم مع طبيعتها.

ويمكن تقسيم الدفاتر من وجهة نظر معينة إلى:

أولاً: الدفاتر القانونية:

تنص قوانين بعض الدول على ضرورة إمسك الدفاتر دون البعض الآخر من قبل المنشآت أو الوحدات الإقتصادية القائمة بهذه الدول. وعلى ذلك فالدفاتر القانونية هي تلك الدفاتر التي يلزم صاحب المنشأة بإمسكها قانوناً أى إلزام كل منشأة بإمسك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة نشاطها بطريقة تكفل بيان مركزها المالى بالدقة المطلوبة ويجب أن تمسك المنشأة على الأقل مايلي:

١- دفتر اليومية الأصلي.

٢- دفتر الجرد

٣- المراسلات.

ويعنى المشروع من هذا الإلتزام صاحب المنشأة الذى لايزيد رأسمائه عن حد معين. ولقد كان هذا الحد هو ألف جنيه حتى نهاية الخمسينات وبداية الستينات وعموما يرجع إلى مصلحة الضرائب أو جهة الإختصاص لتحديد حد الإعفاء الذى يتغير بالقطع من مرحلة إلى أخرى عبر الزمن.

٢- دفتر اليومية الأصلي (دفتر القيد الأولي): وفى هذا الشأن يحدد المشروع مايلي:

١- إلزام المنشأة أو صاحب المشروع بقيد جميع عنياته بالتفصيل فى هذا الدفتر.

٢- أن يكون هذا القيد أولاً بأول ويوما بيوم، وذلك فيما عدا المسحوبات الخاصة بصاحب المشروع فقد أجاز القانون إثباتها مرة واحدة فى نهاية كل شهر.

ومن اليوميات الأصلية يوجب مايلي:

أ- اليوميات الخاصة بالعمليات النقدية ومنها:

- يومية الصندوق.

- يومية صندوق المصروفات النقدية.

ب- اليوميات الخاصة بالعمليات غير النقدية.

دفتر الجرد: وفي هذا الشأن يحدد المشروع مايلي:

١- تقيد به تفاصيل الأصول الموجودة لدى المنشأة في آخر السنة المالية. وفي

حالة المنشآت الكبيرة يقيد بيان إجمالي عن هذه الأصول حيث أنها

تستخدم دفاتر وقوائم مستقلة لبيان تفاصيل هذه الأصول، وتعتبر هذه

القوائم والدفاتر جزءاً متمماً لدفتر الجرد.

٢- تقيد به صورة من الميزانية العامة للمنشأة إذا لم تقيد بدفتر آخر.

المراسلات: يلزم المشروع المنشأة أو صاحب المشروع بالإحتفاظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات والقواتير والمستندات الخاصة بأعمال المنشأة والصلورة عنها، كذا الإحتفاظ بصورة من جميع المراسلات والبرقيات والقواتير والمستندات الواردة إليها.

الشروط الواجب توافرها في الدفاتر القانونية:

ويمكن إيجاز أهم الشروط الواجب توافرها في الدفاتر القانونية بصفة علمية،

ودفتر اليومية بصفة خاصة فيما يلي:

١- أن تكون خالية من أى فراغ أو بياض.

٢- أن ترقم الصفحات بأرقام متتالية.

٣- أن تكون خالية من الكتابة فى الحواشى وخالية من أى كشط.

٤- أن تسجل الدفتر أمام جهة الإختصاص قبل البدء فى إثبات العمليات به،

وعند الإنتهاء من هذا الدفتر أو إستبداله.

٥- قبل تسجيل الدفتر الجديد يجب أن يقدم الدفتر القديم إلى جهة الإختصاص

للتأثير عليه بما يفيد الإنتهاء منه.

ثانياً: الدفاتر العرفية:

وهى الدفاتر التى جرى العرف على إستخدامها، ولم تستخدم بقوة القانون كما فى حالة الدفاتر القانونية. وليس معنى هذا أن هذه الدفاتر أقل فى الأهمية، بل على العكس تماماً أن غالبيتها تعتبر على قدر كبير جداً من الأهمية بز يمكن القول بأن بعضها لا يمكن لأى منشأة أن تستغنى عنه أو تحجم عن إستخدامه. وعموما فإن الدفاتر العرفية تشتمل على:

١- دفتر التسوية.

٢- دفتر الأستاذ.

دفتر التسوية:

حرصاً على تحقيق الشروط القانونية فى الدفاتر السانفة الذكر وخشية الكشط أو الشطب، جرت العادة على إستخدام دفتر التسوية لتقيد العمليّات الخاصة بالمنشأة أولاً بأول قبل تنفيذها بـ دفتر اليومية. ويكون القيد بهذا دفتر على شكل مذكرات وأحياناً يكون فى أوراق أو صحائف سائبة، بينما فى المنشآت الكبيرة قد يتخذ هذا دفتر شكل كشوف فى أوراق سائبة مقسمة ومسطرة ومبوبة تبويباً خاصاً يلائم طبيعة النشاط بهذه المنشآت .

دفتر الأستاذ:

وهذا دفتر ذو أهمية كبيرة وبالغة كما هو واضح مما يطلق عليه. فلإذا ما ارادت المنشأة أو صاحب المشروع أن يعرف حساب عميل من عملائه أو يعرف حساب صندوقه فى وقت من الأوقات وجب عليه الرجوع إلى دفتر اليومية وتتبع جميع العمليات النقدية الواردة به، ثم يفرض هذه العمليات بحيث يضع النقدية المقبوضة فى جانب والنقدية المنصرفة فى جانب آخر، وبطرح الجانبين يستطيع أن يعرف حساب صندوقه. وكذلك الحال إذا ما أراد المنظم أن يعرف رصيد أى حساب من الحسابات المقيدة بيومياته وجب عليه أن يرجع إلى يومياته ويتبع هذا الحساب يوماً بيوم وإسبوع بأسبوع وشهراً بشهر منذ بداية فتح هذا الحساب وحتى التاريخ موضوع البحث ثم يفوز العمليات التى تريد هذا الحساب وضعها فى جانب والعمليات التى تنقص هذا الحساب ويضعها فى جانب آخر، وبطرح الجانبين يحصل على رصيد الحساب.

وواضح أن هذا يتطلب مجهودا شاقا ووقتا طويلا، فكان من الطبيعي أن يبحث فن إمساك الدفاتر عن حل لهذه المشكلة أو طريقة للتغلب على صعوبتها فإمتدى البحث إلى مايعرف بدفتر الأستاذ ، والذي يمكن تعريفه على أنه "السجل الذى يشتمل على العمليات التى تتم بين المنشأة والغير ، مبنوية فى شكل حسابات يثبت فى كل حساب منها العمليات الخاصة به، وذلك بترحيلها من دفتر اليومية إلى هذا الدفتر بحيث يمكن إستخراج نتيجة هذه العمليات بسهولة فى أى وقت".

ولهذا يعتبر دفتر الأستاذ من الدفاتر الرئيسية رغم أن القانون لم يلزم المنظم بإمسাকে . ومن ناحية أخرى يمكن تقسيم الدفاتر من حيث القيد والترحيل إلى:

١- دفاتر القيد الأولى أو اليومية

٢- دفاتر الترحيل أو دفاتر الأستاذ.

ومن ناحية ثالثة يوجد مايعرف بالدفاتر البيانية أو الإحصائية ومنها:

دفاتر المشتركين، ودفاتر الإكتتاب والتخصيص، ودفتر المساهمين، ودفتر التنازلات، ودفتر العملاء، ... وغيرها.
ومن ناحية رابعة يوجد مايعرف بالدفاتر المساعدة

الدفاتر المساعدة:

بعد نمو حجم المبادلات وتشعب التجارة الداخلية والخارجية وظهور الإنتاج الكبير تعددت وتنوعت العمليات التى تقوم بها المنشأة الواحدة وقد يصل عدد كل نوع منها إلى المئات فى اليوم الواحد. وقد نشأ عن ذلك صعوبة إثبات جميع هذه العمليات وترحيلها إلى حساباتها المختلفة بدفتر الأستاذ فى نفس الوقت. لذلك كان لابد من البحث عن وسائل لتكليل هذه العقبات. وقد تمثلت هذه الوسائل فى إستعمال عدد من دفاتر اليومية المساعدة بجانب دفتر اليومية العامة، وعدد آخر من دفاتر الأستاذ المساعدة بجانب دفتر الأستاذ العام.

اليوميات المساعدة: وتنقسم إلى:

- دفاتر لإثبات العمليات النقدية ومنها:

أ- دفتر يومية الصندوق والبنك

ب- دفتر يومية صندوق المصروفات النقدية

- دفاتر لإثبات العمليات الآجلة ومنها:

أ- يومية المشتريات.

ب- يومية المبيعات.

ج- يومية مردودات المشتريات

د- يومية مردودات المبيعات.

هـ- يومية أوراق الدفع.

و- يومية أوراق القبض.

وقد أجاز المشرع لصاحب المنشأة أن يستعمل دفاتر اليومية المساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية. كما أجاز الإكتفاء بتنفيذ إجمالى لهذه العمليات فى دفتر اليومية الأصلى فى فترات منتظمة من واقع البيانات التفصيلية المتبقية باليوميات المساعدة. وفى هذه الحالة لا يكون من الضروري تقديم اليوميات المساعدة إلى الموثق للتأشير عليها كما هو الحال بالنسبة لليومية الأصلى. أما إذا لم يتم ذلك فلا بد من تقديم اليوميات المساعدة إلى الموثق للتأشير عليها حكمها فى ذلك حكم اليومية الأصلى.

الإستاذ المساعدة:

وأكثرها إستعمالا مايلى:

أ- دفتر الأستاذ الخاص.

ب- دفتر الأستاذ الموردين أو المشتريات.

ج- دفتر أستاذ العملاء.

ويجب ملاحظة أن دفاتر الأستاذ المساعدة هذه لا تودى إلى الإستغناء عن دفتر الأستاذ العام الذى تفتح فيه الحسابات الأخرى للمنشأة التى لا تدخل فى نطاق دفاتر الأستاذ المساعدة.

فوائد إمسك الدفاتر والسجلات المزرعية:

يمكن إيجاز أهم هذه الفوائد فيما يلى:

١- إمكانية تتبع العمليات التى تقوم بها المنشأة التى تسجلها فى دفاترنا بمجرد حدوثها أو لا بأول.

٢- معرفة ما للمنشأة من أصول كالمباني والأراضى و إلخ وما عليها من خصوم أو مطلوبات مستحقة للغير .

٣- إمكانية تغيير الإجراءات السائدة بالمنشأة على أسس سليمة بالرجوع إلى السجلات والدفاتر يمكن إتخاذ القرارات اليومية والأسبوعية المتعلقة بدفع عجلة النشاط الإقتصادى بالمنشأة.

٤- إمكانية تغيير الأساليب الإنتاجية بالمنشأة سعياً لتعظيم صافى الدخل .

٥- إمكانية توجيه موارد المنشأة إلى أوجه إستخداماتها البديلة على أسس سليمة حيث يمكن إختيار أفضل الأنشطة الإنتاجية بعد المقارنة فيما بينها على أساس التجارب السابقة.

٦- معرفة الأرباح والخسائر سواء كانت إجمالية أو إضافية أو قابلة للتوزيع، وذلك بتصوير الحسابات الختامية ومعرفة المركز المالى الحقيقى للمنشأة بتصوير الميزانية العمومية لها.

٧- إمكانية الوقوف على مدى نجاح الإدارة المزرعية فى تأديتها لوظيفتها.

٨- توفير البيانات الإحصائية الجزئية والإجمالية بالدقة التى تساعد على إستخدامها فيما يلى:

أ- إمكانية الحصول على الفروض والتسهيلات اللازمة للمنشأة على أسس سليمة.

ب- ربط الضرائب المناسبة على المنشأة دون اللجوء إلى التقديرات الجزافية .

ج- إمكانية إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمنشأة وإستخدام أساليب التحليل الإقتصادى المتقدمة بهدف رسم السياسات الإقتصادية السليمة التى يمكن أن تسير على هديها المنشأة.

الأنشغال المختلفة للمشروعات الإقتصادية:

يمكن تعريف المشروع الإقتصادى على أنه الوحدة التى يتم فيها تجميع عناصر الإنتاج من أرض وعمل ورأسمال تحت إشراف شخص طبيعى أو معنوى

يسمى المنظم، يتولى إدارة أعمالها يقصد إنتاج أموال وعرضها في السوق مستهدفا تحقيق أكبر ربح ممكن.

أى أن أو كان المشروع إقتصادى هى: وجود منظم . والإرتباط بالسوق، والسعى لتحقيق الربح.

وتتخصر أشكال المشروعات الإقتصادية فيما يلى:

١- المشروع الفردى: وهو ذلك المشروع الذى تتخصر ملكيته وإدارته فى يد شخص طبيعى واحد.

٢- شركات الأشخاص: ويوجد من شركات الأشخاص الأشكال التالية:

أ- شركات التضامن: وتتخصر ملكية هذا النوع من مشروعات فى يد مجموعة محددة من الشركاء الذين يعرفون بعضهم معرفة شخصية، ويقبلون التضامن فى تحمل كافة المسئوليات المالية التى تترتب على قيام المشروع. ويتميز هذا النوع عن سابقه بقدرته على تجميع قدر أكبر من الأموال اللازمة للمشروع.

ب- شركة التوصية البسيطة: وينقسم الأشخاص المالكون لهذا النوع من المشروعات إلى مجموعتين هما، مجموعة الشركاء المتضامنين، ومجموعة الشركاء الموصيين. حيث يتضامن أشخاص المجموعة الأولى تضامنا تاما فى تحمل المسئولية المالية. بينما لا يتحمل أشخاص المجموعة الثانية المسئولية إلا فى حدود أنصبتهم الفعلية فى رأس المال بمجرد قبولهم المساهمة فى المشروع فقط.

ج- شركات التوصية بالأسهم: لا يختلف هذا النوع من المشروعات عن سابقه إلا من حيث قابلية حصص الشركاء الموصيين للتحويل من شخص إلى آخر . ويترتب على ذلك ، (١) التحرر من رابطة العلاقة الشخصية التى تجمع بين الأعضاء المؤسسين ، و(٢) عدم الحاجة إلى حل وتصفية المشروع عند انسحاب أحد الأعضاء، و(٣) امكانية زيادة قدرة الشركة على تشجيع البعض على المساهمة فى رأس المال

د - شركة التوصية بالأسهم: لا يختلف عن الأنواع السابقة إلا من حيث قابلية جميع حصص الأعضاء للتحويل من شخص إلى آخر، وعدم مسئولية أى منهم عن ديون الشركة إلا فى حدود الحصة التى إكتتب فيها.

٣- الشركات المساهمة: وتتوزع ملكية وإدارة هذا النوع من المشروعات بين أعداد كبيرة من الشركاء الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً، تتعدم إمكانية إجتماعهم كما هو الحال فى شركات الأشخاص. ويقتصر الأشخاص المالكون لهذا النوع فى مجموعتين هما، مجموعة الأعضاء المؤسسية، ومجموعة الأعضاء المساهمين، وتكون مهمة لمجموعة الأولى تحديد فكرة المشروع، ورسم خطط تنفيذه، وإعداد قانونه الأساسى، والحصول على إذن الحكومة بإنشائه، وتقديم جزء من رأس المال.

ويرتبت على ذلك تنوع رأس مال الشركات المساهمة إلى عدد كبير من الحصص نسبياً تقتصر فى مجموعة الأوراق المالية التالية:

- أسهم التأسيس: ويتم إصدارها لصالح المؤسسين مقابل ما يقدمونه من خدمات أو رؤوس أموال.

- أسهم عادية: يتم إصدارها لصالح المكتتبين مقابل مدخراتهم.

- أسهم ممتازة: يتم إصدارها لإغراء البعض وجذب مدخراتهم لصالح المشروع.

- سندات: ويتم إصدارها لصالح المقرضين أو الدائنين.

٤- الشركات السامية: وهى المشروعات التى أخذت أوضاعاً إحتكارية. ومن أهم أشكالها، الترسى، والشركة القابضة، والشركة الأم، والكارتل.

- الترسى: عبارة عن مشروع رأسمالى إحتكارى ضخم نشأ نتيجة إتساع مشروع كبير لعدد من المشروعات المنافسة له، أو نتيجة إنماج عدد من المشروعات المنافسة.

- الشركة القابضة: عبارة عن مشروع إحتكاري يستهدف إخضاع عدد من المشروعات الاقتصادية القائمة لإدارة إقتصادية موحدة دون القضاء على الإستغلال القانوني لكل منها
- الكارتل: ينشأ باتفاق عدد من المشروعات المستقلة على إلزامها بالإجراءات التي تستهدف إحلال سياسة إحتكارية محل المنافسة ومنه نوعان:
 - أ- الكارتل البسيط: وقد يكون كارتل لتحديد أثمان البيع أو كارتل لتحديد الإنتاج والسياسات الإنتاجية، أو كارتل توزيع الأسواق، أو كارتل تحديد شروط الشراء.
 - ب- الكارتل المركزي: حيث يتولى رسم السياسات الإنتاجية أو التسويقية أو السعرية لأعضائه.

الفصل الثانى: القيد فى الدفاتر والسجلات وفقا لنظرية القيد المزدوج

نظرية القيد المزدوج:

تعتمد هذه النظرية على أساس إثبات أثر العمليات المالية التى تقوم بها المنشأة أو المزرعة من قبل جهتين أو طرفين هما: جهة المنشأة أو المزرعة، وجهة الغير أى الطرف الآخر الذى يتعامل مع هذه المنشأة أو المزرعة.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن لكل عملية من العمليات المالية أى العمليات التى يمكن تقييمها بالمال طرفين هما:

- طرف يقدم هذا المال أو يقدم الشيء الذى يمكن أن يقيم بالمال.

- وطرف يتلقى هذا المال أو هذا الشيء الذى يقيم بالمال.

أو بعبارة أخرى أن لكل عملية طرفان، طرف يقوم بإعطاء مال أو خدمة أو منفعة أو فائدة، وطرف يتقبل هذا المال أو الخدمة أو المنفعة أو الفائدة.

وواضح مما تقدم أنه لا يمكن وجود جانب أو طرف من الطرفين السليقين دون وجود الجانب أو الطرف الآخر، لأنه متى وجد من أعطى شيئا لابد أن يوجد من أخذ هذا الشيء. ولذا تستند نظرية القيد المزدوج إلى قاعدتين هما:

أ- أن لكل عملية طرفان أو جانبان، طرف يعطى وطرف يأخذ.

ب- الجانب أو الطرف الذى يعطى يصبح دائنا بمقدار ما أعطى ، والجانب أو الطرف الذى يأخذ يصبح مدينا بمقدار ما أخذ.

مثال:

إذا قام المزارع "عبد الجواد" بشراء سماد نيتروجين بما قيمته ٧٠٠ جنيه من شركة أبو قير للأسمدة ودفع ثمنها نقدا. فإنه عند تحليل هذه العملية إلى طرفيها من وجهة نظر "عبد الجواد" نجد أن الجانب المدين هو السماد الخاص بمزرعة "عبد الجواد" لأنه زاد بهذا القدر الجديد من السماد المشتري، وأن الجانب الدائن هو خزانة مزرعة "عبد الصمد" أو صندوقه.

ويظهر جانبي هذه العملية فى دفاتر المزارع "عبد الجواد" على الصورة التالية:

<u>الجانب المدين</u>		<u>الجانب الدائن</u>	
جنيه		جنيه	
٧٠٠	السماد	٧٠٠	انصندوق

وعند تحليل هذه العملية إلى جانبها من وجهة نظر شركة أبو قير للأسمدة نجد أن الجانب المدين هو صندوق أو خزانة الشركة لأنها تلقت أى أخذت أو زادت بمبلغ ٧٠٠ جنيه، وأن الجانب الدائن هو السماد النيتروجيني لشركة أبو قير للأسمدة لأنه هو الذى أعطى أى نقص بهذا القدر من السماد. ويظهر جانبى هذه العملية فى دفاتر شركة أبو قير للأسمدة على الصورة التالية:

<u>الجانب المدين</u>		<u>الجانب الدائن</u>	
جنيه		جنيه	
٧٠٠	الصندوق	٧٠٠	اسماد النيتروجيني

مثال آخر:

فإذا قام المزارع شرنبوى' شراء تقاوى قيمتها ٨٠٠ جنيه على الحساب من شركة البذور المحسنة' فإنه عند تحليل هذه العملية إلى طرفيها من وجهة نظر شرنبوى' نجد أن الجانب المدين هو التقاوى الخاصة بمزرعة شرنبوى' لأنها زادت بهذا القدر الجديد من التقاوى المشتراه، وأن الجانب الدائن هو شركة البذور المحسنة' لأنها هى التى أعطت البذور أى نقصت البذور لديها بهذا القدر المباع.

ويظهر جانبى هذه العملية فى دفاتر المزارع شرنبوى' على الصورة التالية:

<u>الجانب المدين</u>		<u>الجانب الدائن</u>	
جنيه		جنيه	
٨٠٠	التقاوى	٨٠٠	شركة البذور المحسنة

إلا أنه عند تحليل هذه العملية إلى جانبها من وجهة نظر شركة البذور المحسنة' نجد أن الجانب المدين هو المزارع شرنبوى' لأنه هو الذى تلقى التقاوى أى أخذ، وأن الجانب الدائن هو التقاوى لشركة البذور المحسنة' لأنها هى التى أعطت أى نقصت.

ويظهر جانبي هذه العملية في دفاتر "شركة البذور المحسنة" على الصورة

التالية:

<u>الجانب المدين</u>		<u>الجانب الدائن</u>	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٨٠٠	شرنوبى	٨٠٠	التقاوى

وجدير بالذكر هنا أنه إستنادا إلى القاعدتين السابقتين فإنه لا يثبت في الدفاتر والحسابات إلا العمليات التى ترتب عليها إلتزامات مالية. فمجرد التفكير مثلا فى شراء قطعة من الأرض لزراعتها لا يعتبر عملية ترتبت عليها إلتزامات مالية، وبالتالي فهى لا تقتضى إثبات قيد ما بدفتر أو بحسابات صاحب هذه الفكرة أى أن مجرد الشروع فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام عملية من العمليات دون إتمامها لا يؤدى إلى إثبات شىء بالدفاتر.

✓ القيد بدفتر اليومية:

القيد هو إثبات العمليات المالية فى تاريخ حدوثها ومن واقع مستنداتها أو حيثياتها فى دفتر اليومية. وبموجب نظرية القيد المزدوج يتم قيد العمليات المالية بإثبات جانبي كل عملية أى الجانب المدين والجانب الدائن.

شكل دفتر اليومية:

من الملائم ، بل من الضرورى أن يتخذ دفتر اليومية شكلا يسمح بتسجيل جميع البيانات اللازمة لكل عملية من العمليات من حيث بيان القيمة وتاريخ الحدوث ورقم العملية وشرحها ومستنداتها، ولذا غالبا ماتتخذ اليومية الشكل التالى:

رقم الصفحة	•	اليــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	خاتمة جهة الاختصاص
منه	له				التاريخ
مليجـ	مليجـ				

* تتضمن بعض اليوميات خاتمة أو عمود بعد العمودين الأول والثاني لإجابات أرقام المستندات الخاصة بالعمليات. وتستعوض يوميات أخرى عن ذلك بكتابة رقم المستند في خاتمة أو عمود البيان ضمن شرح العملية.

ومن الشكل السابق يتضح أن دفتر اليومية يشتمل على الأعمدة التالية:

- عمودين للمبالغ الأول لمبالغ الحسابات المدينة ويعنون بكلمة منه، والثاني لمبالغ الحسابات الدائنة ويعنون بكلمة له، ويجب أن يتساوى المبلغان الدائن والمدين للعملية الواحدة.

- عمود للبيان ويدون فيه،

• إسم الحساب المدين مسبقاً بحرف من إشارة إلى أن الحساب مدين وذلك في بداية العمود بالجانب الأيمن.

• إسم الحساب الدائن مسبقاً بحرف إلى إشارة إلى أن الحساب دائن وذلك في السطر التالي لسطر الحساب المدين وفي الجانب الأيسر من العمود.

• شرح العملية في السطر أو الأسطر التالية بتركيز وإقتضاب غير منقوص، ثم يعمل فاصل على السطر التالي للشرح.

- عمود رقم المستند إن وجد، حيث يأخذ كل مستند رقماً مسلسلًا حسب ترتيب حدوث كل عملية ويذكر الرقم في هذا العمود.

- عمود رقم القيد، حيث تأخذ كل عملية رقماً خاصاً مسلسلًا حسب ترتيب حدوثها.

- عمود صفحة الأستاذ، ويدون فيه رقم صفحة الحساب بدفتر الأستاذ أمام كل حساب.

- عمود التاريخ، ويدون فيه تاريخ حدوث العملية وليس تاريخ إثباتها باليومية في حالة إختلاف التاريخين.

ملحوظة: يجب مراعاة عدم تجزئة القيد الواحد على صفحتين، حيث لا يجوز أن يذكر الجانب المدين في صفحة من اليومية ويذكر الجانب الدائن في الصفحة التالية، كما يحسن أن يذكر شرح العملية في نفس الصفحة المدون فيها العملية.

ويطلق على دفتر اليومية دفتر القيد الأولى وذلك لأنه السجل الأول الذي تثبت

فيه العمليات المالية. وعند التسجيل في هذا الدفتر يجب مراعاة مايلي:

(١) وجود عمليات تبادلية مع أطراف مستقلة عن أو من خارج المشروع أو المزرعة.

(٢) أن تكون العمليات التبادلية متعلقة بنشاط المنشأة أو المزرعة، أي خاصة بالوحدة

المحاسبية محل الإهتمام.

- (٣) لا تقيد أية عمليات إلا بعد تقييمها نقدياً.
- (٤) تدعم البيانات المقيّدة بالمستندات المؤيدة للعملية وطبيعتها والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها.
- (٥) يتم تدوين العمليات باليومية وفقاً لنظرية القيد المزدوج المستندة إلى معادلة الميزانية، وبحيث يظهر في القيد ما يلي:
- كل من الحساب الدائن والحساب المدين.
 - القيم النقدية التي تأثر بها كل من الطرفين الدائن والمدين.
 - رقم المستند المدعم للعملية أو ما يشير إليه.
 - تاريخ العملية.
 - شرح موجز للعملية.
- (٦) أن يأخذ دفتر الطابع القانوني له وذلك بتسجيله وتوثيقه وترقيمه وختمه لدى جهة الاختصاص.
- (٧) لا يجوز تسجيل اسم صاحب المشروع أو المنشأة بدفتر يومية، بل يحل محله اسم حساب يمثله، حيث أن المشروع يعتبر شخصية مستقلة عن صاحبه.

وعلى ذلك يمكن القول بأن دفتر اليومية يعتبر سجلاً تاريخياً لجميع العمليات المالية التي قام بها المشروع أو المزرعة، ويمكن الرجوع إليه في أي وقت للتعرف على العمليات التي قام بها المشروع أو المزرعة عند اللزوم.

قيود العمليات: سوف نتناول فيما يلي إجراء قيود كل من بعض أو أهم العمليات المالية البسيطة، والعمليات المالية المركبة.

أولاً: القيود البسيطة:

والقيد البسيط هو ذلك القيد الذي يتضمن عملية مالية لا تتطوّر على أكثر من حسابين فقط. وسوف جرى فيما يلي بيان كيفية إجراء قيود عشرة من العمليات المالية البسيطة التي نرى أنها يمكن أن تعطى معظم إن لم يكن كل المعنويات المالية البسيطة الأساسية.

العملية الأولى: بدأ 'صبحى سالم' مشروعه الزراعى فى ١٩٩٧/٦/٣٠ برأسمال قدره ١٥٠ ألف جنيه أودعها خزانة أو صندوق مزرعته.

وتفيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ رأس المال قيمة رأسمالنا الذى بدأنا به مشروعنا وأودعناه صندوق مزرعتنا	١	١ ٢	١٩٩٧/٦/٣٠

العملية الثانية: فى ١٩٩٧/٧/١ إشتري سماد بمبلغ ٨٠٠ جنيه من شركة بمنهور الزراعية وسدد الثمن نقدا.

وتفيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠٠	٨٠٠	من ح/ الأسمدة إلى ح/ الصندوق قيمة مشترواتنا من الأسمدة نقدا من شركة بمنهور الزراعية	٢	٣ ١	١٩٩٧/٧/١

العملية الثالثة: فى ١٩٩٧/٧/٢٠ إشتري تقاوى بمبلغ ٦٠٠ جنيه من شركة البنور المنتقاء وسدد الثمن نقدا.

ولتفيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٦٠٠	٦٠٠	من ح/ التقاوى إلى ح/ الصندوق قيمة مشترواقتنا من التقاوى نقدا من شركة البذور المنتقاه	٣	٤ ١	١٩٩٧/٧/٢٠

العملية الرابعة: فى ١٩٩٧/١٠/١ إشتري مبيدات بمبلغ ٩٠٠ جنيه من بنك القرية على الحساب.

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٩٠٠	٩٠٠	من ح/ المبيدات إلى ح/ بنك القرية قيمة مشترواقتنا من المبيدات من بنك القرية على الحساب	٤	٥ ٦	١٩٩٧/١٠/١

العملية الخامسة: فى ١٩٩٧/١١/١٥ باع قمحا مما لديه بالمخازن بمبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى 'محمدين' تاجر الجملة وقبض الثمن نقدا.

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٦٠٠	١٦٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ مبيعات القمح قيمة مبيعاتنا نقدا من القمح بالمخازن إلى محمدين تاجر الجملة	٥	١ ٧	١٩٩٧/١١/١٥

العملية السادسة: فى ١٩٩٧/١٢/٣١ دفع أجورا للعمال عن عمل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ٩٧ بلغت ٤٠٠ جنيه.

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٤٠٠	٤٠٠	من ح/ أجور العمال إلى ح/ الصندوق مادفعناه أجورا للعمال عن عمل الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٩٧	٦	٨ ١	١٩٩٧/١٢/٣١

العملية السابعة: فى ١٩٩٧/٢/٢ قام بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيه لبنك القرية سدادا لجزء من ديونه

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٦٠٠	٦٠٠	من ح/ بنك القرية إلى ح/ الصندوق مادفعناه لبنك القرية سدادا لجزء من ديونا للبنك	٧	٨ ١	١٩٩٧/٢/٢

العملية الثامنة: فى ١٩٩٧/٣/١ باع أرزا مما لديه بالمخازن بمبلغ ١٢٠٠ جنيه على الحساب إلى تاجر الجملة 'على مصطفى'

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقد القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٢٠٠	١٢٠٠	من ح/ على مصطفى إلى ح/ مبيعات الأرز قيمة مبيعاتنا من الأرز بالمخازن على الحساب إلى 'على مصطفى' تاجر الجملة	٨	٩ ١٠	١٩٩٧/٣/١

العملية التاسعة: فى ١٩٩٧/٤/٢٣ إشتري أرضا زراعية (أصول) ليضمها إلى
مزرعته بمبلغ ٤٠ ألف جنيه من شركة مريوط الزراعية وسدد الثمن نقدا.

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقد القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	من ح/ الأراضى الزراعية إلى ح/ الصندوق قيمة الأرض الزراعية الجديدة التى قمنا بشرائها نقدا من شركة مريوط الزراعية لضمها إلى مزرعتنا القائمة، وتم تسجيلها بالشهر العقارى تحت رقم	٩	١١ ١	١٩٩٧/٤/٢٣

العملية العاشرة: فى ١٩٩٧/٥/٣ قبض بمبلغ ٨٠٠ جنيه كمطلوبات مستحقة على تاجر
الجملة 'على مصطفى'

ولقيد هذه العملية بيومية 'صبحى سالم' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠٠	٨٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ علي مصطفى ماقبضناه نقداً من علي مصطفى سداداً لمطلوبات مستحقة عليه لمزرعتنا	١٠	١ ١٢	١٩٩٧/٥/٣

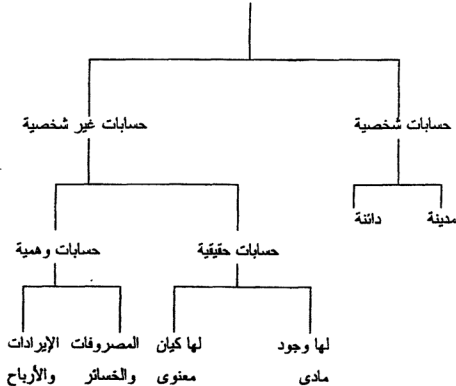
الحسابات وأنواعها:

سبق تعريف الحساب على أنه جدول أو قائمة ذات جانبيين تسجل فيه مفردات العملية ذات الطبيعة الواحدة من العمليات التي تقوم بها المنشأة، وقد تكون تلك العمليات متعلقة بشخص أو بشركة أو منشأة وقد تكون متعلقة بأصل من الأصول تملكه المنشأة أو مرتبطة بالترام أو متعلقة بينود المصروفات أو بينود الإيرادات.

وسوف نتناول فيما يلي أنواع الحسابات وبعض القيود البسيطة المتعلقة بكل

منها.

أنواع الحسابات



أولاً: الحسابات الشخصية:

وهي التي تمثل حسابات الأشخاص - الطبيعيين و الإحباريين - الذين يتعاملون مع المنشأة دائنين كانوا أو مدينين.

وهذه الحسابات تصبح مدينة بما تزيد ودائنة بما تنقص. ولا يجوز تجميع الحسابات الشخصية في حساب واحد.

فإذا قامت شركة الورق المصرية ببيع ١٠ طن من ورق تصوير سعر الطن ٥٠٠ جنيه إلى منشأة الشناوى على الحساب، وذلك فى أول يناير ١٩٩٨. فعند إثبات هذه العملية فى دفاتر شركة الورق المصرية، يجعل حساب منشأة الشناوى مديناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، بينما يجعل حساب البضاعة دائناً بنفس المبلغ، وذلك على الصورة التالية.

منه	له	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من ح/ منشأة الشناوى إلى ح/ البضاعة قيمة مبيعاتنا على الحساب من ورق التصوير إلى المنشأة المذكورة .	١	١	١٩٩٨/١/١
			٢		

فإذا ما قامت منشأة الشناوى فى أول مارس ١٩٩٨ بمداد - عليها بنى شركة الورق المصرية. فعند إثبات هذه العملية بدفاتر شركة الورق المصرية يكون ذلك على النحو التالى:

منه	له	البيان	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ منشأة الشناوى مقابضنا نقداً من المنشأة المذكورة سدداً لمشترواتها على الحساب من شركتنا	٢	٣	١٩٩٨/٣/١
			١		

وعند معالجتنا للحسابات الشخصية بالدفاتر لابد وأن نأخذ فى الاعتبار النقاط التالية:

١- إن الغرض من الحسابات الشخصية هو معرفة نتيجة عمليات المنشأة مع الغير، أى تحديد ما للمؤسسة من ذمم وما عليها من مطلوبات.

٢- لا يجوز تجميع الحسابات الشخصية مرة واحدة فى حساب واحد، وذلك نظرا لإستقلال كل شخصية عن غيرها من الشخصيات حيث يفتح حساب مستقل لكل شخص على حدة، يظهر فى الجانب المدين منه مأخذه ويظهر فى الجانب الدائن ما أعطاه.

٣- يعتبر حساب رأس المال من الحسابات الشخصية، حيث يمثل حساب رأس المال صاحب المنشأة أو المشروع فيما قنمه من أموال لإستثمارها به، أى يمثل قيمة ماعلى المنشأة لصاحبها بإعتبار أن المنشأة لها كيان مستقل عن كيان صاحبها وشخصية منفصلة عنه.

٤- يعتبر حساب المسحوبات من الحسابات الشخصية ، ويمثل قيمة ماسحبها صاحب المشروع أو المنشأة من أموال نقدية أو بضاعة لإتفائه الخاصة أو الإنتفاع بها بصفته الشخصية.

ثانياً: الحسابات غير الشخصية

وهى تلك الحسابات التى لاتمثل أشخاصا طبيعيين أو إعتباريين، وتنقسم إلى كل من، حسابات حقيقية، وحسابات وهمية أو إسمية.

(أ) الحسابات الحقيقية: وتمثل هذه الحسابات الأموال أو الأصول التى يكون لها كيان مادى ملموس مثل الأراضى ، والمبائى والآلات، والحيوانات المزرعية، والتقاوى، والأسمدة، والمحاصيل، والبضاعة، والنقدية بالصندوق.... إلخ، أو التى يكون لها كيان معنوى، وذلك مثل شهرة المحل أو موقع المكان، وحق الإختراع. ويطلق على النوع الأول منها الأصول الملموسة Tangible Assets، بينما يطلق على النوع الثانى منها الأصول غير الملموسة Intangible Assets.

وعند التعامل مع الحسابات الحقيقية يجب مراعاة النقاط التالية:

١- يخصص لكل نوع من هذه الأصول حساب مستقل، فحساب الآلات، الزراعية مثلا يشتمل على الجرارات، والمحاريث، وآلات الحصاد،

...الخ بينما حساب المباني المزرعية مثلاً يستمر على المخازن،

وحظائر الحيوانات، وشون المحاصيل، الخ.

٢- تجعل هذه الحسابات مدينة بما تزيد، ودائنة بما تنقص.

فإذا قام 'على عبد المتجلى' بشراء أطنان زراعية نقد قيمتها ١٥٠ ألف جنيه من شركة الوادى لإستصلاح الأراضى، وذلك فى أول فبراير ١٩٩٨. فعند معالجة هذه العملية فى دفاتر 'على عبد المتجلى' يجعل حساب الأطنان الزرعية مدينياً بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه لأنه حساب حقيقى زاد بالقدر المشتري من اراضى. فى حين يجعل حساب الصندوق دائناً بنفس المبلغ لأنه حساب حقيقى نقص بقدر ما دفع منه ثمناً للشراء. ويصور ذلك بيومية 'على عبد المتجلى' كما يلى:

منه	له	البيان	رقم صفحة القيد	التاريخ
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	من ح/ الأطنان الزراعية إلى ح/ الصندوق قيمة مشترواقتنا نقداً من الأراضى من شركة الوادى لإستصلاح الأراضى	١ ٢	١٩٩٨/٢/١

ولإجراء قيود هذه العملية بيومية شركة الوادى لإستصلاح الأراضى تكون كما يلى:

منه	له	البيان	رقم صفحة القيد	التاريخ
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ الأراضى المستصلحة قيمة مبيعنا نقداً عن الأراضى المستصلحة للمزارع على عبد المتجلى	١ ٢	١٩٩٨/٢/١

٣) الحسابات الوهمية: وتمثل هذه الحسابات المصروفات والإيرادات أو الخسائر والأرباح. وتعتبر حسابات المصروفات والخسائر حسابات سنية بطبيعتها، فى حين تعتبر حسابات الإيرادات أو الأرباح حسابات دائنة بطبيعتها.

فإذا ما قامت منشأة 'صبحى مناع' لتجارة الغلال بدفع مصروفات ممثلة فى،
 ١٥٠ جنيه إيجار للمكان، ٤٥ جنيه إستهلاك نور، ٩٥٠ جنيه مرتبات. فتكون الحسابات
 التى تمثل هذه المصروفات مدينة، ويكون حساب الصندوق هو الدائن. وتظهر قيود هذه
 المصروفات بيومية 'صبحى مناع' على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٥٠		من ح/ الإيجار		١	
	١٥٠	إلى ح/ الصندوق		٢	
٤٥		من ح/ إستهلاك النور		٣	
	٤٥	إلى ح/ الصندوق		٢	
٩٥٠		من ح/ المرتبات		٤	
	٩٥٠	إلى ح/ الصندوق		٢	

والحسابات التى تمثل خسائر هى أيضا حسابات مدينة بطبيعتها فإذا ما إتضح
 لمنشأة ما أن أحد عملائها لم يعد قادرا على الوفاء بما عليه من ذمم للمنشأة بسبب
 إفلامه أو إعاره فى هذه الحالة يعتبر هذا الدين من الديون المعدومة، ويفتح حساب
 بإسم حساب الديون المعدومة يجعل مدينا بقيمة هذا الدين.

فإذا ماتم إشهار إفلاس 'حنفى عبد المقصود' تاجر الغلال وكان فى ذمته مبلغ
 ٣٥٠٠ جنيه قيمة حبوب كان قد إشتراها على الحساب من مزرعة 'صبرى علوان'،
 وتم إشهار إفلاس التاجر قبل سداد ما فى ذمته للمزرعة، فى هذه الحالة تعتبر المزرعة
 هذا الدين من الديون المعدومة ويقيد فى دفاترها على أنه حساب مدين. ويكون قيد هذا
 الدين بيومية مزرعة 'صبرى علوان' على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٣٥٠٠	٢٥٠٠	من ح/ الديون المدومة إلى ح/ الصندوق ماكن للمزرعة في ذمة تاجر الغلال حنفى عبد المقصود وقد تم إظهار إفلاسه فى ١٩ / /			

وفى حالة ماإذا كانت الحسابات الوهمية إيرادات أو أرباح فتكون حسابات دائنة بطبيعتها.

← فإذا ماحصلت مزرعة "صبرى علوان" على مبلغ ٦٥٠ جنيهها تمثل أرباح للأسهم التى تمتلكها المزرعة من أسهم شركة أبو قير للأسمدة ذلك فى ١٩٩٨/١/٥ كما حصلت نقداً على مبلغ ٢٥٠ جنيه قيمة فوائد ماتملكه من سندات القرض الوطنى العام وذلك فى ١٩٩٨/١/٨. فإن حساب صندوق المزرعة يكون مديناً بهذه المبالغ بينما يكون كل من حساب أرباح الأسهم وحساب فوائد السندات دائناً وتظهر قيود هذه الحسابات بيومية مزرعة "صبرى علوان" على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٦٥٠	٦٥٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ أرباح الأسهم قيمة أرباح أسهم شركة أبو قير للأسمدة	١ ٢		١٩٩٨/١/٥
٢٥٠	٢٥٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ فوائد السندات قيمة فوائد سندات القرض الوطنى العام	٢ ٣		١٩٩٨/١/٨

ثانياً: القيود المركبة - قيود بعض العمليات بدفتر اليومية

جميع قيود العمليات العشر السابقة كانت قيوداً بسيطة، إلا أنه في كثير من الأحيان يكون أحد طرفي العملية (الدائن أو المدين) أو كلاهما معاً مكوناً من أكثر من حساب واحد، وبالتالي فإنه عند إجراء قيود مثل هذه العمليات تكون القيود قيوداً مركبة وليست قيوداً بسيطة. ومثال ذلك بعض عمليات رأس المال، وأيضاً بعض عمليات البيع والشراء التي يتم جزء منها نقداً والجزء الآخر بالأجل. وفيما يلي بعض العمليات التي توضح ذلك:

العملية الأولى: قامت منشأة شوقي فتوح الزراعية في ١٩٩٧/٨/٢٠ بشراء أسمدة من بنك القرية بمبلغ ١٤٠٠ جنيه دفعت من ثمنها ٩٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.

ولقيد هذه العملية بيومية المنشأة الزراعية فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٤٠٠		من ح/ الأسمدة	١	١	١٩٩٧/٨/٢٠
	٩٠٠	إلى منكرين		٢	
	٥٠٠	ح/ الصندوق		٣	
		ح/ بنك القرية			
		قيمة مشتروات المزرعة من الأسمدة			
		من بنك القرية دفع من ثمنها ٩٠٠			
		جنيه نقداً والباقي على الحساب			

ولقيد هذه العملية بدفاتر بنك القرية فإن القيد يكون على الصورة التالية:

من منكرين	
ح/ خزانة الإيداع	٩٠٠
ح/ منشأة شوقي فتوح	٥٠٠
إلى ح/ الأسمدة	١٤٠٠

العملية الثانية: قامت منشأة 'حسين راجى' الزراعية ببيع أرز مما نخبها بالمخازن بمبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى 'محمد حسنين' تاجر الجملة دفع من ثمنه ٨٥٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب وذلك فى ١٩٩٨/١٢/٢٧ ولقيد هذه العملية بيومية منشأة 'حسين راجى' الزراعية فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم صحة القيد	التاريخ
٨٥٠		من مذكورين	١	١٩٩٨/١٢/٢٧
٧٥٠		ح/ الصندوق	٢	
	١٦٠٠	ح/ محمد عبد ربه	٣	
		إلى ح/ مبيعات الأرز		
		قيمة مبيعاتنا من الأرز إلى محمد		
		حسين تاجر الجملة دفع من ثمنه نقداً		
		٨٥٠ جنيه والباقي على الحساب		

ولقيد هذه العملية بيومية 'محمد حسنين' تاجر الجملة فإن القيد يكون على الصورة التالية:

١٦٠٠		من ح/ مشتريات الأرز
		إلى مذكورين
٨٥٠		ح/ الصندوق
٧٥٠		ح/ منشأة حسين راجى

ملحوظة: يرى البعض فى مثل هذه الحالات أن تقيد العملية (بيع و شراء) على أنها قد تمت جميعها بالأجل، ثم يثبت قيد آخر بقيمة ماسد نقداً فمثلاً العملية الأولى (شراء) تقيد على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٤٠٠	١٤٠٠	من ح/ الأسمدة إلى ح/ بنك القرية قيمة مشترواكتنا من الأسمدة من بنك القرية			
٩٠٠	٩٠٠	من ح/ بنك القرية إلى ح/ الصندوق مادفعنا نقدًا إلى بنك القرية سدادا لجزء من حسابنا			

العملية الثالثة: بدأ 'عصمت فوزى' مشروعه فى تجارة وتسويق الحبوب فى أول يناير ١٩٩٨ برأسمال قدره ٤٥ ألف جنيه أودع منها ٤٠ ألف جنيه بالحساب الجارى بالبنك والباقى بصندوق المنشأة

ولقيد هذه العملية بدفاتر 'عصمت فوزى' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٤٠٠٠		من مذكورين ح/ البنك	١	١	١٩٩٨/١/١
٥٠٠٠		ح/ الصندوق	٢	٢	
	٤٥٠٠٠	إلى ح/ رأس المال قيمة رأسمالنا الذى بدأنا به مشروعنا أودعنا منه ٤٠ ألف بالحساب الجارى بالبنك والباقى صندوق المنشأة	٣	٣	

العملية الرابعة: فى ١٥/١/١٩٩٨ قام "عصمت فوزى" بشراء أثاث لتأثيث مكتب الإدارة بمبلغ ١١ ألف جنيه من محلات "شيكوريل" دفع من ثمنها نقد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وسدد الباقي بشيك مسحوب على البنك من حسابه الجارى ولقيد هذه العملية بدفاتر "عصمت فوزى" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم صفحة الأمدة القيد	التاريخ
١١٠٠٠		من ح/ الأثاث إلى مذكورين:	٢	١٩٩٨/١/١٥
	٣٠٠٠	ح/ الصندوق	٢	
	٨٠٠٠	ح/ البنك	-١	
		قيمة الأثاث لزوم مكتب الإدارة الذى إشتريناه من محلات شيكوريل دفعنا من ثمنه نقدا ٣٠٠٠ جنيه والباقي بشيك رقم من حسابنا الجارى بالبنك		

العملية الخامسة: عندما يبدأ "عادل غريب" مشروعه الزراعى فى أول يناير ١٩٩٨ بالأصول الآتية:

جنيه	جنيه
٥٠٠٠ أرض	٤٠٠٠ تمم
٢٥٠٠ مبانى	١٠٠٠ بضاعة أول ائمة (أصول متداولة)
١٥٠٠ آلات	١٠٠٠ نقدية بالصندوق

فإن القيد بيومية 'عادل غريب' يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين:	١		١٩٩٨/١/١
٥٠٠٠٠		ح/ الأراضي	١		
٢٥٠٠٠		ح/ المباني	٢		
١٥٠٠٠		ح/ آلات	٣		
٤٠٠٠		ح/ نم			
١٠٠٠٠		ح/ بضاعة			
١٠٠٠		ح/ بضاعة أول المدة			
	١٠٥٠٠٠	إلى ح/ الصندوق			
		قيمة رأسمالنا الذي بدأنا به مشروعنا			
		ممثلاً في عناصر الأصول المبينة			
		تفصيلاً			

العملية السادسة: إذا مابداً 'محمد عبد المتوكل' مشروعه الزراعي ففى ١٩٩٨/٢/٢١
بمزرعة قائمة وبالأموال التالية:

جنيه	جنيه
١٥٠٠٠٠	أرض ومباني
٢٠٠٠٠	آلات
٦٠٠٠	أسمدة
٢٠٠٠٠	نم
١٠٠٠	تأمينات لدى الغير
١٥٠٠٠	قرض من البنك
١٦٠٠	دين لشركة البنور المنتقاه

ولقيد هذه العملية بدفاتر 'محمد عبد الوكيل' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيود	صفحة الاستاذ	التاريخ
		من منكورين:	١		١٩٩٨/٢/٢١
١٥٠٠٠٠		ح/ الأرض والمباني	١		
٢٠٠٠٠		ح/ الآلات	٢		
٦٠٠٠		ح/ الأسمدة	٣		
٢٠٠٠٠		ح/ الذمم	٤		
١٠٠٠		ح/ تأمينات لدى الغير	٥		
	١٩٧٠٠٠	إلى ح/ رأس المال	٦		
		قيمة الأصول التي بدأنا بها مشروعنا			
١٦٦٠٠		من ح/ رأس المال	٢	٦	١٩٩٨/٢/٢١
		إلى منكورين:			
١٥٠٠٠		ح/ قرض البنك	٧		
١٦٠٠		ح/ شركة البنور المنتقاه	٨		
		قيمة الخصوم المستحقة علينا للغير عندما بدأنا أعمالنا			

أى أن رأسمال المشروع = الأصول - الخصوم

$$١٨٠٤٠٠ = ١٦٦٠٠ - ١٩٧٠٠٠ =$$

ويمكن إجراء القيود السابقة بطريقة أخرى تبرز مبلغ رأس المال كفرق بين

الأصول والخصوم ضمن عناصر اليومية كما يلي:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الاستاذ	التاريخ
		من مذكورين:	١		١٩٩٨/٢/٢١
١٥.٠٠٠		ح/ أرض ومباني	١		
٢.٠٠٠		ح/ الآلات	٢		
٦.٠٠٠		ح/ الأسمدة	٣		
٢.٠٠٠		ح/ الذمم	٤		
١.٠٠٠		ح/ تأميمات لدى الغير	٥		
		إلى مذكورين:			
	١٥.٠٠٠	ح/ قرض البنك	٦		
	١٦.٠٠	ح/ شركة البذور المنقاه	٧		
	١٨.٤٠٠	ح/ رأس المال	٨		
		إثبات قيمة كل من الأصول والخصوم ورأسمانا عندما بدأنا مشروعنا			

العملية السابعة: في ١٩٩٨/٢/٢٤ إنتهى "محمد عبد المتوكل" من تحصيل مستحقاته في
نمة الغير والبالغة ٢٠ ألف جنيه أودعها صندوق المزرعة مضافا إليها مبلغ ١٠ آلاف
جنيه مدخرات سائلة لديه وذلك ككفدية سائلة بصندوق المزرعة.
ولقيد هذه العملية بيومية "محمد عبد المتوكل" فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الاستاذ	التاريخ
٣.٠٠٠		من ح/ الصندوق	٧	٩	١٩٩٨/٢/٢٤
		إلى مذكورين:			
	٢.٠٠٠	ح/ الذمم		٤	
	١.٠٠٠	ح/ مدخرات سائلة		١٠	
		مأودعاه صندوق مزرعتنا ككفدية سائلة بعد تحصيل مستحقاتنا لدى الغير مضافا إليها مبلغ ١٠ آلاف جنيه مدخرات.			

العملية الثامنة: في ١٩٩٨/٢/٢٥ اشترى محمد عبد المتوكل سيارة نصف نقل لأعمال المزرعة بمبلغ ٤٠ ألف جنيه من المقاول حسين عمار دفع من ثمنها ١٥ ألف جنيه نقدا والباقي على الحساب.

ولتفيد هذه العملية بيومية محمد عبد المتوكل يكون تفيد على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم صفحة القيد الأستاذ	التاريخ
٤٠٠٠		من ح/ سيارات النقل إلى مذكورين:	٤ ١١	١٩٩٨/٢/٢٥
	١٥٠٠	ح/ الصندوق	٩	
	٢٥٠٠	ح/ حسين عمار	١٢	
		قيمة سيارة نصف نقل لزوم عمليات المزرعة قمنا بشرائها من المقاول حسين عمار دفع من ثمنها نقدا ١٥ ألف جنيه والباقي يسدد وفقا للعقد المبرم.		

العملية التاسعة: في ١٩٩٨/٢/٢٦ قام محمد عبد المتوكل بشراء ١٠ سندات من سندات شركة إسكندرية للنقل البحري القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه علما بأن القيمة السوقية له ١٠٢ جنيه، وبفائدة ١١% دفع من ثمنها نقدا مبلغ ٥٢٠ جنيه والباقي بشيك من الحساب الجارى بالبنك.

ولتفيد هذه العملية بيومية محمد عبد المتوكل يكون تفيد على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم صفحة القيد الأستاذ	التاريخ
١٠٢٠		من ح/ السندات إلى مذكورين:	٥ ١٣	١٩٩٨/٢/٢٦
	٥٢٠	ح/ الصندوق	٩	
	٥٠٠	ح/ البنك	١٢	
		قيمة شراء ١٠ سندات من سندات شركة إسكندرية للنقل البحري قيمة السند ١٠٢ جنيه وبفائدة ١١%		

العملية العاشرة: فى ١٩٩٨/٢/٢٧ قام 'محمد عبد المتوكل' بشراء نقاوى بمبلغ ٩٠٠ جنيه من 'شركة البذور المنتقاء' ودفع الثمن نقدا. وفى اليوم التالى إكتشفت أن هذه النقاوى غير مطابقة للمواصفات فقام بردها إلى شركة البذور المنتقاء وإسترد نصف الثمن نقدا والباقى بعد إسبوع من تاريخه.

ولإثبات ذلك بيومية 'محمد عبد المتوكل' فإن القيد يكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٩٠٠	٩٠٠	من ح/ المشتريات (نقاوى) إلى ح/ الصندوق قيمة مشترواتنا من النقاوى نقدا من شركة البذور المنتقاء	٦	١٤ ٩	١٩٩٨/٢/٢٧
		من منكرين:	٧		١٩٩٨/٢/٢٨
٤٥٠		ح/ الصندوق		٩	
٤٥٠		ح/ شركة البذور المنتقاء		١٥	
	٩٠٠	إلى ح/ مردودات المشتريات (نقاوى) قيمة النقاوى التى قمنا بردها إلى شركة البذور المنتقاء وقبضنا نصف الثمن نقدا والباقى بعد إسبوع من تاريخه		١٦	

العملية الحادية عشر: فى ١٩٩٨/٣/٢ تسلم 'محمد عبد المتوكل' لحساب مزرعته مبلغ ١١٠ جنيه فوائد سندات 'شركة إسكندرية للنقل البحرى' إحتفظ لنفسه منها بمبلغ ٦٠ جنيه كمسحوبات شخصية وأودع الباقى صندوق المزرعة.
ولقيد هذه العملية بيومية 'محمد عبد المتوكل' يكون القيد على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم صفحة القيد : الأستاذ	التاريخ
٦٠ ٥٠	١١٠	من مذكورين: ح/ المسحوبات ح/ الصندوق إلى ح/ فوائد السندات قيمة فوائد ١٠ سندات تمتلكها المزرعة من سندات شركة الإسكندرية للنقل البحري أودعنا منها ٥٠ بالصندوق والباقي مسحوبات شخصية	٨ ١١ ٤ ١٠	١٩٩٨/٣/٢

العملية الثانية عشر: في ١٩٩٨/٣/٦. اشترى 'محمد عبد المتوكل' أسلاك شائكة من مؤسسة 'أحمد مخلوف' لتجارة الجملة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، تسليم محل البائع، دفع من ثمنها ١٥٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب، ثم قام بسداد مبلغ ١١٠ جنيه إلى 'شركة مقاولات النقل السريع' بدمهور نظير نقل الأسلاك إلى مزرعته.

ولإجراء هذه القيود بيومية 'محمد عبد المتوكل' تكون على الصورة التالية:

منه	له	البيان	رقم صفحة القيد : الأستاذ	التاريخ
٢٠٠٠	١٥٠٠ ٥٠٠	من ح/ الأسلاك الشائكة إلى مذكورين: ح/ الصندوق ح/ مؤسسة أحمد مخلوف قيمة الأسلاك الشائكة لزوم تسوير حداائق الفاكهة والمشتراء من مؤسسة أحمد مخلوف لتجارة الجملة دفع من ثمنها ١٥٠٠ جنيه والباقي على الحساب	٩ ٩ ٢٠	١٩٩٨/٣/٦

١١٠	١١٠	من ح/ مصروفات النقل إلى ح/ الصندوق مبلغ مصروفات نقل الأسلاك الشائكة إلى مزرعتنا المدفوع نقدا إلى "شركة مقاولات النقل السريع"	٢١ ٩	
-----	-----	--	---------	--

العملية الثالثة عشر: في ١٩٩٨/٣/٨ إشتري 'محمد عبد الوكيل' أسمدة آزوتية من شركة دمنهور لتوريد مستلزمات الإنتاج، بمبلغ ١٨٠٠ جنيه، تسليم محل المشتري، دفع من ثمنها ١٠٠٠ جنيه نقدا والباقي على الحساب. علما بأن مصاريف نقل هذه الأسمدة إلى مزرعة 'محمد عبد المتوكل' بلغت ٩٠ جنيه.

ولتفيد هذه العملية بيومية 'محمد عبد المتوكل' فإن القيد يكون على الصورة

التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٨٠٠		من ح/ الأسمدة الأزوتية إلى منكورين:	١٠	٢١	١٩٩٨/٣/٨
	١٠٠٠	ح/ الصندوق		٩	
	٨٠٠	ح/ شركة دمنهور لتوريد مستلزمات الإنتاج قيمة مشترواتنا من الأسمدة من الشركة المذكورة دفعتنا من ثمنها نقدا ١٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.		٢٢	

واضح أن مصروفات نقل الأسمدة لم تقيد بيومية 'محمد عبد المتوكل' نظرا لأن شروط العملية تنص على أن التسليم محل المشتري ولذلك تكون المصروفات على البائع وهو عكس شروط العملية السابقة. لذا فإن مصروفات نقل الأسمدة تقيد بدفاتر 'شركة دمنهور لتوريد مستلزمات الإنتاج' ويظهر القيد على الصورة التالية:

التاريخ	رقم صحة القيد الامتد	البيان	له	منه
		من مذكورين:		
		ح/ الخزينة		١٠٠٠
		ح/ مزرعة "عادل حسين"		٨٠٠
		إلى ح/ البضاعة	١٨٠٠	
		قيمة مبيعات الشركة إلى مزرعة		
		"محمد عبد المتوكل دفع من الثمن		
		١٠٠٠ نقداً والباقي على الحساب		
		<hr/>		
		من ح/ مصروفات النقل		٩٠
		إلى ح/ الخزينة	٩٠	

أمثلة وتمارين

مثال ١: فيما يلي العمليات التي قامت بها مزرعة 'متولى حسين' خلال شهر يناير ١٩٩٧:

- فى ١٠ يناير ١٩٩٧ أودع 'متولى حسين' مبلغ ٢٥ ألف جنيه بصندوق المزرعة سحبها من حسابه الجارى ببنك مصر فرع المنصورة.
- فى ١٢ يناير إشتري مواشى بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه من 'محمددين' تاجر الجملة ودفع الثمن نقدا.
- فى ١٣ يناير إشتري آلة حصاد مستعملة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ودفع الثمن نقدا.
- فى ١٤ يناير أودع حسابه الجارى ببنك القرية مبلغ ٢٥٠٠ جنيه سحبها من الصندوق.
- فى ١٥ يناير باع أدوات وعدد زراعية زائدة لديه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى المزارع 'عبد اللطيف حماد' وقبض الثمن نقدا.
- فى ١٦ يناير سحب مبلغ ٥٠٠ جنيه من الصندوق.
- فى ١٨ يناير قام بسداد مبلغ ٧٠٠ جنيه لبنك القرية كفوائد عن قرض سابق وذلك من حسابه الجارى ببنك مصر فرع المنصورة.
- فى ١٩ يناير باع أرز مما لديه بالمخازن إلى أحد تاجر الجملة وذلك بمبلغ ١٦٠٠ وقبض الثمن نقدا.
- فى ٢١ يناير إشتري تقاوى بمبلغ ٦٠٠ جنيه من شركة البذور المنتقاه وسدد الثمن نقدا.
- فى ٢٣ يناير دفع مبلغ ٣٠٠ جنيه أجورا للعمال عن عمل الأسبوع الماضى .
- فى ٣١ يناير قام بدفع مبلغ ٨٠٠ جنيه عربون شراء سيارة نصف نقل مستعملة لحاجة المزرعة إليها وذلك من المقاول 'صبحى عبد ربه' المطلوب: قيد هذه العمليات بدفتر يومية مزرعة 'متولى حسين' ولتقيد هذه العمليات بيومية مزرعة 'متولى حسين' فإن القيود تكون على الصورة التالية:

منه	إله	البيان	رقم القيود	صفحة الأسناد	التاريخ
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ حارى بنك مصر فرع المنصورة مأودعناه صندوق مزرعتنا سحبا من حسابنا الجارى بالبنك المذكور	١	١	١٩٩٧/١/١٠
٦٠٠٠	٦٠٠٠	من ح/ الموائى إلى ح/ الصندوق قيمة مشترواقتنا من الموائى نقدا من "محمدين" تاجر الجملة	٢	٣	١٩٩٧/١/١٢
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من ح/ آلات الحصاد إلى ح/ الصندوق قيمة آلة الحصاد المستعملة والمشتراة نقدا	٣	٤	١٩٩٧/١/١٣
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من ح/ جارى بينك القرية إلى ح/ الصندوق مأودعناه حسابنا الجارى بينك القرية سحبا من صندوق المزرعة.	٤	٥	١٩٩٧/١/١٤
١٠٠٠	١٠٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ مبيعات الأدوات والعدد قيمة مبيعاتنا نقدا من الأدوات والعدد الزائدة عن الحاجة إلى المزارع عبد اللطيف حماد	٥	٦	١٩٩٧/١/١٥
٥٠٠	٥٠٠	من ح/ المسحوبات إلى ح/ الصندوق ماسحبهنا لشخصنا من صندوق المزرعة	٦	٧	١٩٩٧/١/١٦

١٩٩٧/١/١٨	٨	٧	من ح/ بنك القرية	٧٠٠
	٢		إلى ح/ جارى بنك مصر فرع المنصورة	٧٠٠
			مانفعاها لبنك القرية كفوائد عن قرض....	
			وذلك من حسابنا الجارى ببنك مصر فرع	
			المنصورة بالشيك رقم	
	١	٨		
١٩٩٧/١/١٩	٩		من ح/ الصندوق	١٦٠٠
			إلى ح/ مبيعات الأرز	١٦٠٠
			قيمة مبيعاتنا نقدا من الأرز بالمخازن	
			لأحد تجار الجملة	
	١٠	٩		
١٩٩٧/١/٢١	١		من ح/ التقاوى	٦٠٠
			إلى ح/ الصندوق	
			قيمة مشتروائنا نقدا من التقاوى من	
			شركة البنور المنقاه	
	١١	١٠		
١٩٩٧/١/٢٣	١		من ح/ أجور العمال	٣٠٠
			إلى ح/ الصندوق	٣٠٠
			مانفعاها أجورا للعمال عن قواصمهم بالعمل	
			طوال الأسبوع الماضى	
	١٢	١١		
١٩٩٧/١/٣١	١		من ح/ صبحى عبد ربه	٨٠٠
			إلى ح/ الصندوق	٨٠٠
			مانفعاها كميون لثراء سيارة نصف نقل	
			من المقاول صبحى عبد ربه وتسلمنا منه	
			إيصال بالمبلغ	
			بمعد	٤١٥٠٠
				٤١٥٠٠

مثال ٢: فى أول يوليو ١٩٩٧ كان الحاج 'على مصطفى' قد قرر الإستغلال بالأعمال الزراعية لحسابه وبدأ مشروعه الزراعى برأسمال قدره ٣٥٠ ألف جنيه أودع منها ٥٠ ألف جنيه صندوق المزرعة، والباقى فتح به حساب جارى ببنك مصر فرع أبو حمص، وفيما يلى العمليات التى قامت بها مثلاًته خلال النصف الأول من شهر يوليو ١٩٩٧.

٥ فى ٣ يوليو ١٩٩٧ قام بشراء ١٥ فدان أرض زراعية سعر فدان ١١ ألف جنيه وسدد الثمن من حسابه الجارى ببنك مصر فرع أبو حمص.

٥ فى ٤ يوليو ١٩٩٧ قام بشراء ٢٠ رأس من ماشية التربية سعر الرأس ٨٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً.

٥ فى ٥ يوليو ١٩٩٧ اشترى ٤ رؤوس من ماشية العمل بسعر ٩٠٠ جنيه للرأس من 'حمدان موسى' تاجر المواشى دفع من ثمنها نقداً ٢٥٠٠ جنيه والباقى على الحساب.

٥ فى ٦ يوليو ١٩٩٧ اشترى علف للماشية نقداً بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

٥ فى ٧ يوليو ١٩٩٧ اشترى آلة للحراثة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من 'شركة المحاربت والهندسة' دفع من ثمنها نقداً ١٠٠٠ جنيه والباقى بشيك من حسابه الجارى ببنك مصر فرع أبو حمص.

٥ فى ٨ يوليو ١٩٩٧ قام بشراء سماد نيتروجينى بمبلغ ٧٠٠ جنيه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى ودفع الثمن نقداً.

٥ فى ٩ يوليو ١٩٩٧ اشترى تقاوى على الحساب بمبلغ ٣٥٠ جنيه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى .

٥ فى ١٠ يوليو إكتشف أن السماد النيتروجينى الذى سبق شرائه من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى غير مطابق للمواصفات فقام برده للشركة وقبض من ثمنه مبلغ ٣٠٠ جنيه وتسلم إيصال بباقى تبليغ يستحق السداد بعد أسبوع من تاريخه.

٥ فى ١٢ يوليو ١٩٩٧ اشترى سماد نيتروجينى بمبلغ ٨٠٠ جنيه مؤسسة 'عبد الشافى' دفع من ثمنه نقداً ٦٠٠ جنيه والباقى على الحساب.

المطلوب: إثبات قيود العمليات السابقة بيومية مزرعة الحاج 'على مصطفى'

ولتقيد هذه العمليات بيومية مزرعة الحاج 'على مصطفى' فإن القيود تكون على الصورة التالية:

مفده	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	من مذكورين:	١	١	١٩٩٧/٧/١
٣٠٠٠٠		ح/ الصندوق	٢	٢	
		ح/ البنك	٣	٣	
		إلى ح/ رأس المال			
		قيمة رأسمالنا الذي بدأنا به مشروعنا			
		أودعنا منه ٥٠ ألف جنيه صندوق			
		المزرعة والباقي فتحنا به حسابا جاريا			
		بنك مصر فرع أبو حمص			
١٦٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠	من/ الأراضي	٢	٤	١٩٩٧/٧/٣
		إلى ح/ البنك	٢	٢	
		قيمة الأراضي الزراعية التي تقام عليها			
		المزرعة وسدد ثمنها من الحساب الجاري			
		بالبنك بالشيك رقم...			
١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	من ح/ ماشية التربية	٣	٥	١٩٩٧/٧/٤
		إلى ح/ الصندوق	١	١	
		قيمة ٢٠ رأس من ماشية التربية قمنا			
		بشرائها نقدا.			
٣٦٠٠	٢٥٠٠	من ح/ ماشية العمل	٤	٦	١٩٩٧/٧/٥
		إلى مذكورين:			
		ح/ الصندوق	١	١	
		ح/ حمدان موسى	٧	٧	
	١١٠٠	ثمن ٤ رؤوس من ماشية التربية سدد منه			
		٢٥٠٠ جنيه نقدا والباقي على الحساب			

١٩٩٧/٧/٦	٨	٥	من ح/ علف الماشية	٤٠٠
	٩		إلى ح/ الصندوق	٤٠٠
			ثمن ما يشترطه من علف الماشية نقداً	
١٩٩٧/٧/٧	٩	٦	من ح/ الآلات	٤٠٠٠
	٩		إلى منكرين	١٠٠٠
	٩		ح/ الصندوق	٣٠٠٠
	٢		ح/ البنك	
			ثمن آلة الحرث المشتراه من شركة	
			المحاريث والهندسة دفع منه ١٠٠٠ جنيه	
			نقداً والباقي بشيك رقم..... للمسحوب	
			على بنك مصر فرع أبو حمص	
١٩٩٧/٧/٨	٩	٧	من ح/ الأسمدة	٧٠٠
	٩		إلى ح/ الصندوق	٧٠٠
			قيمة مشترواتنا من السماد النيتروجيني	
			نقداً من شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج	
			الزراعي	
١٩٩٧/٧/٩	٩	٨	من ح/ التقوى	٣٥٠
	٩		إلى ح/ شركة البحيرة لمستلزمات	٣٥٠
			الإنتاج الزراعي	
			قيمة مشترواتنا من التقوى على الحساب	
			من الشركة المذكورة	

١٩٩٧/٧/١٠	٩	١	من مذكورين:		
		١	ح/ الصندوق	٢٠٠	
		١٢	ح/ شركة البحيرة لمستلزمات	٤٠٠	
		٧	الإنتاج الزراعي		
			إلى ح/ الأسمدة (مردودات مشتريات)	٧٠٠	
			قيمة مردودات المشتريات من السداد		
			التفريجي غير مطبق للتوصفات		
			قيمتها من ثمنه ٢٠٠ جنيه نقداً والباقي		
			بإرسال رقم على الشركة المذكورة		
			يسند بعد أسبوع من تاريخه		
١٩٩٧/٧/١٢	١٠	٧	من ح/ الأسمدة	٨٠٠	
			إلى مذكورين:		
		١	ح/ الصندوق	٦٠٠	
		١٣	ح/ عبد الشافي	٢٠٠	
			قيمة مشترواتها من الأسمدة من مؤسسة		
			عبد الشافي دفع من ثمنها ٦٠٠ جنيه نقداً		
			والباقي على الحساب.		
			بعده	٤٤١٥٠٠	٤٤١٥٠٠

تمرين رقم (١):

قامت مزرعة 'علي عبد الشافي' بالعمليات التالية خلال شهر مارس من عام

١٩٩٧.

١٩٩٧/٣/١ في ١٩٩٧ خصص 'علي عبد الشافي' مبلغ ٦٠ ألف جنيه كتراسمال في صورة نقدية مائلة أودعت صندوق المزرعة.

١٩٩٧/٣/٢ في تم شراء مغروشات بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقداً من محلات عمر أفندي وذلك لزوم فرش مكتب إدارة المزرعة.

فى ١٩٩٧/٣/٣ أودعت المزرعة مبلغ ٤٠ ألف جنيه حسب جارى بينك مصر
فرع كوم حمادة.

فى ١٩٩٧/٣/٤ باعت المزرعة بضاعة من إنتاجها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقدا وفى
نفس اليوم باعت بضاعة من إنتاجها بالأجل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه إلى 'سيد الفولى'
تاجر الجملة.

فى ١٩٩٧/٣/٥ حصلت المزرعة على قرض قيمته ٦٥٠٠ جنيه من بنك
القرية.

فى ١٩٩٧/٣/٧ اشترت المزرعة أسمدة بمبلغ ٧٠٠ جنيه نقدا.
فى ١٩٩٧/٣/١١ باعت المزرعة بضاعة من إنتاجها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه إلى
'متولى حسين' وقبضت الثمن نقدا.

فى ١٩٩٧/٣/١٢ قام 'متولى حسين' برد جزء من البضاعة قيمته ٥٠٠ جنيه
إلى المزرعة ولم يسترد المبلغ.

فى ١٩٩٧/٣/١٥ دفعت المزرعة ٥٠٠ جنيه أجورا لعمال، و ٨٠ جنيه
مصاريف نثرية.

المطلوب: قيد هذه العمليات يومية مزرعة 'على عبد الشافى'.

تمرين رقم (٢):

في ١٥/١/١٩٩٧ كان 'صبرى محمود' قد بدأ مشروعه الزراعى بالأموال

التالية: مقيمة بالجنيه:

أطيان زراعية	٥٠٠٠
محاصيل زراعية بالمخازن	٤٠٠٠
آلات وعدد	١٥٠٠٠
مواشى	٣٠٠٠
نقدية بالصندوق	١٢٠٠
حساب جارى ببنك مصر بالمنصورة	٣٠٠٠
ديون	١٠٠٠
قرض من بنك القرية	٤٠٠٠
أوراق دفع	٥٠٠

✓ وفى ١٩ يناير ١٩٩٧ باع جزء من المحاصيل الزراعية بالمخازن بمبلغ ٢٠٠٠

جنيه إلى 'مكور عبد الصمد' وقبض نصف الثمن نقدا والباقي على الحساب.

✓ فى ٢١ يناير ١٩٩٧ باع عدد وآلات زراعية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى المزارع
'حسب الله' وقبض الثمن نقدا.

✓ فى ٢٢ يناير ١٩٩٧ أودع الحساب الجارى بالبنك مبلغ ٥٠٠ جنيه سحبها من
الصندوق.

✓ فى ٢٣/١/١٩٩٧ قام بسداد القرض المستحق عليه لبنك القرية وكذا فوائده فأتى
بلغت ٩٠ جنيه من الحساب الجارى بالبنك.

✓ فى ٣٠/١/١٩٩٧ دفع نقدا ٥٠٠ جنيه أجورا للمال الزراعيين.

✓ فى ٣١/١/١٩٩٧ باع نصف ماله من ماشية وقبض مبلغ ١٨٠٠ جنيه ثمنها
لها.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بيومية مزرعة 'صبرى محمود'

الفصل الثالث: دفتر الأستاذ

ترحيل - ترصيد - إعادة فتح

ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ:

سبق القول بأن القانون يلزم المنظم بإمساك دفاتر اليومية، وإذا ما أراد أن يتبين نتيجة عملياته النقدية وتعداد رصيده النقدي عليه أن يرجع إلى دفتر يوميته ليستخرج منه العمليات المدنية الخاصة بحساب الصندوق، والعمليات الدائنة الخاصة بنفس الحساب على حدة، فيكون الفرق بين مجموع الجانبين ممثلاً نتيجة عملياته النقدية أى رصيد حساب الصندوق، وكذلك الحال إذا ما أراد المنظم أن يعرف رصيد أى حساب من الحسابات المعينة بيوميته . والواضح أن هذه العملية تتطلب مجهوداً شاقاً ووقتاً ضوياً، فكان من الطبيعي أن يبحث فن إمساك الدفاتر عن حل لهذه المشكلة أو طريقة تتغلب على هذه الصعوبات فاهتدى البحث إلى ما يعرف بدفتر الأستاذ، والذي سبق تعريفه على أنه "المسجل الذى يشتمل على العمليات التى تتم بين المنشأة والغير، مبنية فى شكل حسابات، يثبت فى كل حساب منها العمليات الخاصة به وذلك بترحيلها من دفتر اليومية إلى هذا الدفتر، بحيث يمكن إستخراج نتيجة هذه العمليات بسهولة ويسر فى أى وقت". ولهذا يعتبر دفتر الأستاذ من الدفاتر الرئيسية رغم أن القانون لم يلزم المنظم بإمساكه.

شكل دفتر الأستاذ:

فى ضوء التعريف السابق بأن دفتر الأستاذ هو الدفتر الذى يشتمل على الحسابات المختلفة لبيان أثر عمليات المنشأة على كل حساب منها، ونظراً لأن الحساب الواحد يكون أحياناً مدينياً، وأحياناً أخرى دائناً، لذا كان من المنطقى أن يقسم الحسابات إلى قسمين أحدهما خاص بالعمليات المدنية والآخر خاص بالعمليات الدائنة. وقد جرى العرف على أن يتخذ الحساب الشكل التالى.

المبلغ	البيان	صفحة	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة	التاريخ

* يَكْتَبُ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِسْمَ الْحِسَابِ

واضح من هذا الشكل أن الحساب يقسم إلى جانبين متساويين، جانب منه أو الجانب اليمين، وجانب له أو الجانب الأيسر، وجانب منه خاص بترحيل العمليات المدينة الخاصة بالحساب، بينما جانب له خاص بترحيل العمليات الدائنة الخاصة بالحساب. ويشتمل كل من الجانبين على الأعمدة التالية:

- عمود المبلغ، ويقيد فيه المبلغ المرحل من دفتر اليومية.
- عمود البيان، ويكتب فيه الطرف الآخر للعملية.
- عمود اليومية، ويقيد فيه رقم صفحة اليومية التي قيدت بها العملية، حتى يمكن الرجوع إليها لمعرفة تفاصيل العملية إذا ما إقتضت الأمور ذلك.
- عمود التاريخ، ويقيد فيه تاريخ إثبات العملية باليومية وليس تاريخ عملية الترحيل.

الترحيل وقواعد:

"الترحيل إن هو إلّا نقل العمليات من دفتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها
بدفتر الأستاذ" ويتم ذلك عملاً بالقاعدتين التاليتين:

القاعدة الأولى: يخصص لكل حساب يظهر بدفتر اليومية صفحة أو عدة صفحات خاصة بدفتر الأستاذ.

القاعدة الثانية: إذا كان الحساب في دفتر اليومية مدينًا ذكر المبلغ في الجانب المدين من الأستاذ، وإذا كان دائنًا ذكر المبلغ في الجانب الدائن من الأستاذ على أن يكتب في عمود البيان الطرف الآخر للعمية.

مثال: ظهرت بالصفحة رقم ١٨ بيومية إحدى المنشآت القيود التالية:

صفحة التاريخ	رقم القيد	البيان	له	منه
١٩٩٨/٢/١	١	من ح/ الصندوق		٧٠٠٠
	٢	إلى ح/ البنك	٧٠٠٠	
		قيمة ماسحبناء من حسابنا الجارى		
		بالبنك وأودعناه صندوق منشأتنا		
١٩٩٨/٢/٢	٣	من ح/ البضاعة		٥٠٠٠
	٤	إلى ح/ الشركة المتحدة للأعلاف	٥٠٠٠	
		قيمة مشترياتنا على الحساب من		
		الشركة المذكورة		
١٩٩٨/٢/٥	١	من ح/ الصندوق		٢٢٥٠
	٣	إلى ح/ البضاعة	٢٢٥٠	
		قيمة مبيعاتنا نقداً اليوم		
١٩٩٨/٢/٧	٤	من ح/ الشركة المتحدة للأعلاف		٢٠٠٠
	١	إلى ح/ الصندوق	٢٠٠٠	
		قيمة ماستد للشركة المذكورة من		
		حسابنا		
١٩٩٨/٢/٨	٥	من ح/ الأجور		٢٠٠
	١	إلى ح/ الصندوق	٢٠٠	
		مادفعناه أجوراً للعمال عن الأسبوع		
		الأول من فبراير		

١٩٩٨/٢/١٤	٣	٦	من ح/ البضاعة إلى ح/ الشركة المتحدة للأعلاف قيمة مشترياتنا على الحساب من الشركة المذكورة	١٠٠٠	١٠٠٠
	٤				
			بعده	١٧٤٥٠	١٧٤٥٠

المطلوب : ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بدفتر الأستاذ.

ويكون الترحيل على الصورة التالية:

حساب الصندوق

منه				له			
المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
٧٠٠٠	إلى ح/ البنك	١٨	١٩٩٨/٢/١	٢٠٠٠	من ح/ شركة المتحدة للأعلاف	١٨	٩٨/٢/٧
٢٢٥٠	إلى ح/ البضاعة	١٨	١٩٩٨/٢/٥	٢٠٠	من ح/ الأجور	١٨	٩٨/٢/٨
				٧٠٥٠	مصيد هدييم		

حساب البنك

منه				له			
المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
				٧٠٠٠	من ح/ الصندوق	١٨	٩٨/٢/١

حساب البضاعة

المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
٥٠٠٠	نشر ح/ التسريفة	١٨	١٩٩٨/٢/٢	٢٢٥٠	من ح/ الصندوق	١٨	٩٨/٢/٥
١٠٠٠	إلى ح/ الشركة المتحدة للأعلاف	١٨	١٩٩٨/٢/١٤				

حساب الشركة المتحدة للأعلاف

المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
٢٠٠٠	إلى ح/ الصندوق	١٨	١٩٩٨/٢/٧	٥٠٠٠	من ح/ البضاعة	١٨	٩٨/٢/٢
				١٠٠٠	من ح/ البضاعة	١٨	

حساب الأجور

المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
٢٠٠	إلى ح/ الصندوق	١٨	١٩٩٨/٢/٨				

ترصيد الحسابات وإعادة فتحها:

ترصيد الحساب هو إيجاد الفرق بين جانبيه (المدين، والدائن) ويتم ترصيد

الحساب وإعادة فتحه عملاً بالقواعد التالية:

القاعدة الأولى: يحدد الرصيد أى الفرق بين الجانبين عن طريق إيجاد المتمم

الحسابى، وهو المبلغ الذى إذا أضيف إلى مجموع مبالغ الجانب الأصغر

جعلها تتساوى مع مجموع مبالغ الجانب الأكبر.

القاعدة الثانية: ينسب الرصيد دائماً إلى الجانب الأكبر، فإذا كان الجانب الأكبر مدیناً كان الرصيد مدیناً، ولو أنه يظهر فى أول الأمر فى الجانب الدائن إلى أن يعاد فتح الحساب فيظهر فى مكانه الصحيح، والعكس صحيح بطبيعة الحال.

القاعدة الثالثة: (عادة فتح الحساب) بعد عملية الترسيد إن هو إلا ذكر رصيد الحساب فى الجانب الصحيح له، ويؤرخ بنفس تاريخ الترسيد أو بتاريخ اليوم التالى.

وینطبق هذه القواعد على حساب الصندوق فى المثال السابق يوم ١٩٩٨/٣/١٠ سوف يظهر حساب الصندوق على الصورة التالية:

حساب الصندوق

المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
٧٠٠٠	إلى ح/ البنك	١٨	١٩٩٨/٢/١	٢٠٠٠	من ح/ شركة لتأمين	١٨	٩٨/٢/٧
٢٢٥٠	إلى ح/ البضاعة	١٨	١٩٩٨/٢/٥	٢٠٠	من ح/ الأجور	١٨	٩٨/٢/٨
				٧٠٥٠	رصيد مدین		٩٨/٣/١٠
				٩٢٥٠			
٧٠٥٠	رصيد مدین		٩٨/٣/١١				

إعادة فتح

الفصل الرابع: إستخراج ميزان المراجعة

ميزان المراجعة هو "الكشف الذى يشتمل على مجموع المبتغى المرحلة إلى كل من الجانب المدين والجانب الدائن من كل حساب من الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ خلال فترة معينة". ويسمى فى هذه الحالة: ميزان المراجعة بالمجاميع. أو هو "الكشف الذى يشتمل على كل من أرصدة الحسابات المدينة وأرصدة الحسابات الدائنة بدفتر الأستاذ فى تاريخ معين". ويسمى فى هذه الحالة: ميزان المراجعة بالأرصدة. أو هو "الكشف الذى يشتمل على كل من المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة وكذا الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة بكل حساب من الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ خلال فترة معينة". ويسمى فى هذه الحالة ، ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

شكل ميزان المراجعة بالمجاميع:

ويظهر على الصورة التالية:

المجاميع المدينة	المجاميع الدائنة	إسم الحساب	صفحة الأستاذ:

ويعمل ميزان المراجعة بالمجاميع بتجميع كل من المبتغى المرحلة إلى الجانب المدين من كل حساب من الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ، والمبتغى المرحلة إلى الجانب الدائن من هذه الحسابات ويقيد مجموع المبالغ المدينة بالعمود الأول، بينما يقيد مجموع المبالغ الدائنة بالعمود الثانى أمام كل حساب.

شكل ميزان المراجعة بالأرصدة:
ويظهر على الصورة التالية:

الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة	إسم الحساب	صفحة الأستاذ

ويعمل ميزان المراجعة بالأرصدة بترصيد جميع الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ وتفيد
الأرصدة المدينة بعمود الأرصدة المدينة أمام إسم كل حساب ، كما تفيد الأرصدة الدائنة
بعمود الأرصدة الدائنة أمام إسم كل حساب.

شكل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة:
ويظهر على الصورة التالية:

المجاميع	الأرصدة		إسم الحساب	صفحة الأستاذ
	الدائنة	المدينة		

ويُعمل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً بأن يقيد أحد إسم كل حساب مجموع كل من المبالغ المرحلة إلى الجانب المدين منه، ومجموع المبالغ المرحلة إلى الجانب الدائن منه في العمودين الأول والثاني، ثم يقيد أمام إسم كل حساب رصيده نمدين أو الدائن في العمودين الثالث والرابع.

٤ فترات عمل أو إستخراج ميزان المراجعة:

يستخرج ميزان المراجعة عادة في نهاية السنة المالية تنشأه، إلا أن بعض المنشآت تفضل عمل ميزان المراجعة في فترات دورية قريبة ومنتظمة، وبصورة شهرية أو أسبوعية أو حتى يومية كما هو الحال في البنوك. ويساعد إستعمال الآلات الحاسبة و الكمبيوتر التي تستخرج أرصدة الحسابات على أثر كل عملية، على سهولة تصوير ميزان المراجعة يومياً في المنشآت الكبرى.

٥ أهمية عمل ميزان المراجعة وفوائده: يمكن حصر هذه الفوائد فيما يلي:

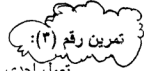
- (١) التحقق من صحة القيد بدفتر اليومية، والتحقق من صحة الترحيل إلى دفتر الأستاذ.
- (٢) التحقق من صحة إستخراج أرصدة الحسابات.
- (٣) إعداد ملخص لحسابات دفتر الأستاذ تمهيداً لتصوير الحسابات الختامية والميزانية.

مثال: بإستخدام بيانات المثال السابق سوف نستخرج فيما يلي كل من ميزان المراجعة بالمجاميع، وميزان المراجعة بالأرصدة، وميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

ويظهر ميزان المراجعة بالمجاميع على الصورة التالية:

صفحة الأستاذ	إسم الحساب	المحامي الدائنة	المجاميع المدينة
١	الصندوق	٢٢٠٠	٩٢٥٠
٢	البنك	٧٠٠٠	
٣	البضاعة	٢٢٥٠	٦٠٠٠
٤	الشركة المتحدة للأعلاف	٦٠٠٠	٢٠٠٠
٥	الأجور		٢٠٠
		<hr/>	<hr/>
		١٧٤٥٠	١٧٤٥٠
		<hr/>	<hr/>

تمارين



تعمل إحدى المنشآت في تجارة الغلال وقامت بالعمليات التالية خلال شهر مارس

من عام ١٩٩٨

- في ١٩٩٨/٣/١ باعت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقداً إلى أحد التجار.
- في ١٩٩٨/٣/٢ اشترت ورق وأكياس وعبوات كرتون فارغة لزود التعبئة والتغليف واللف بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه على الحساب من شركة 'الورق الألمانية'.
- في ١٩٩٨/٣/٣ باعت بضاعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه إلى 'منصور محمد' تاجر الجملة دفع من ثمنها نقداً ٢٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
- في ١٩٩٨/٣/٥ قامت بتحصيل مستحقات لها لدى الغير بلغت ١١٠٠ جنيه.
- في ١٩٩٨/٣/٦ قامت بتجديد تأثيث مكتب الإدارة بشراء ميزم من محلات 'الصفاء للمفروشات' بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفعت منه ١٦٠٠ نقد والباقي على الحساب.
- في ١٩٩٨/٣/٧ دفعت مبلغ ٣٠٠ جنيه أجوراً للعمال عن عمل الأسبوع الأول من مارس.
- في ١٩٩٨/٣/٩ دفع 'منصور محمد' مبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً للمنشأة سداداً لما عليه والباقي مقدم ثمن بضاعة جديدة قيمتها ٢٥٠٠ جنيه على أن يسدد بقية الثمن فيما بعد.
- في ١٩٩٨/٣/١٠ قام 'منصور محمد' برد جزء من البضاعة الجديدة قيمة ٥٠٠ جنيه للمنشأة لأنها غير مطابقة للمواصفات دون أن يسترد ثمنه من الثمن.
- في ١٩٩٨/٣/١٥ سددت المنشأة مافي ثمنها لشركة 'ركنا' وقدره ٢٥٠٠ جنيه وذلك من حسابها الجاري بالبنك بالشيك رقم ١١٩٥٩٣ ح/٣ المطلوب: إجراء قيود هذه العمليات بيومية المنشأة.

تمرين رقم (٤):

- في أول يناير ١٩٩٨ قرر 'حسن الشبراوي' الإستغفال بالأعصر الزراعية لحسابه وبدأ مشروعه الزراعي برأسمال نقدي قدره ٥٠٠ ألف جنيه أودعه صندوق المزرعة ١٠٠ ألف جنيه والباقي بالحبوب بالبنك.

- ١٧. وفى ٢ يناير قام بشراء أرض زراعية قيمتها ١٨ ألف جنيه، بالإضافة إلى الأرض إلى ورثتها، ودفع الثمن نقداً.
- ١٨. وفى ٤ يناير دفع نقداً ١٥٠٠ جنيه قيمة أثاث لمكتبه الذى يدير منه مزرعته.
- ١٩. وفى ٦ يناير إشتري على الحساب آلات زراعية قيمتها ٣٦ ألف جنيه من شركة المحاريت والهندسة بفاتورة رقم ٥٥٤٤.
- ٢٠. وفى ٩ يناير ورد أقطاناً قيمتها ١٠ آلاف جنيه للجمعية التعاونية الزراعية دون قبض الثمن وذلك بالمستند رقم ٩٠٧.
- ٢١. وفى ١٠ يناير باع حيوانات لحم قيمتها ١٢ ألف جنيه إلى 'صبرى محمدين' تاجر الجملة وقبض الثمن نقداً.
- ٢٢. وفى ١٢ يناير قام بسداد مبلغ ٢٥ ألف جنيه مما عليه لشركة المحاريت والهندسة.
- ٢٣. وفى ١٥ يناير إشتري ٥٠ سند من سندات الشركة المتحدة للأعلاف ، القيمة الاسمية للسند ٤٠ جنيه وبفائدة (١٠%) علماً بأن القيمة السوقية للسند وصلت إلى ٤٢ جنيه وقت الشراء.
- ٢٤. وفى ٢٠ يناير سحب 'حسن الشبراوى' مبلغ ٢٥٠ جنيه من صندوق مزرعته لمصروفاته الشخصية.
- ٢٥. وفى ٢٢ يناير إشتري أبقار فريزيان قيمتها ٣٥ ألف جنيه عن طريق مكتب 'العشرى' للتصدير والإستيراد، يسدد من ثمنها نقداً ١٧ ألف جنيه والباقى يسدد بعد شهرين من تاريخه.
- ٢٦. وفى ٢٥ يناير قبض ٥٠٠٠ جنيه من الجمعية التعاونية الزراعية كدفعة على الحساب مما فى ثمنها لمزرعته.
- ٢٧. وفى ٢٦ يناير باع محاصيل فاكهية قيمتها ١٨ ألف جنيه إلى 'شركة تسويق الحاصلات الزراعية' قبض من ثمنها ٣٠٠٠ جنيه والباقى على الحساب.
- ٢٨. وفى ٢٨ يناير قبض قيمة الفوائد المستحقة عن سندات 'الشركة المتحدة للأعلاف'.
- ٢٩. وفى ٣١ يناير دفع المصروفات التالية عن العشرة أيام الأولى من يناير: ٧٥٠ جنيه مرتبات، ٤٠٠ جنيه أجور عمال، ٨٤ جنيه إيجار.
- المطلوب: (١) إجراء قيود هذه العمليات يومية مزرعة 'حسن الشبراوى'
- (٢) ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بدفتر الأستاذ.

تعمير رقم (٥):

فيما يلي العمليات التي قامت به مزرعة 'عادل زيدان' خلال شهر إبريل من عام

١٩٩٧.

١ في إبريل شراء نقاوى نقدأ بمبلغ ٦٥٠ جنيه من 'شركة 'صفا لمستلزمات الإنتاج'

٢ في إبريل الحصول على قرض من بنك القرية قيمته ١٢٥٠ جنيه.

٣ في إبريل شراء مفروشات لزوم مكتب الإدارة بمبلغ ٩٠٠ جنيه نقدأ.

٤ في إبريل بيع بضاعة قيمتها ٣٥٠٠ جنيه إلى 'متولى سطوحى' دفع من ثمنها نقدأ ٢٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

٥ في ٥ إبريل إيداع مبلغ ١٥ ألف جنيه بالحساب الجارى ببنك مصر فرع أبو حمص.

٦ في إبريل شراء أسمدة بمبلغ ٩٠٠ جنيه من 'شركة البحيرة لمستلزمات الإنتاج' دفع ثمنها ٦٠٠ جنيه نقدأ والباقي على حساب.

٧ في ٨ أبريل بيع بضاعة قيمتها ٨٠٠٠ جنيه نقدأ إلى التاجر 'سيد الفولى'.

٨ في ٩ إبريل تحصيل مستحقات لدى 'تغير بلغت ٧٠٠٠ جنيه.

٩ في ١١ إبريل دفعت المزرعة المصروفات التالية عن عشرة أيام الأولى من إبريل ٦٠٠ جنيه أجور عمال، ٥٠٠ جنيه مرتبات، ٩٥ جنيه نفريات.

١٠ في ١٣ إبريل سد 'متولى سطوحى' ما عليه للمزرعة.

١١ في ١٤ إبريل باعت المزرعة بضاعة قيمتها ٣٠٠٠ جنيه نقدأ إلى 'متولى سطوحى'.

١٢ في ١٥ إبريل قام 'متولى سطوحى' برد جزء من البضاعة نتى إشتراها بالأمس قيمته ١٠٠٠ جنيه ولم يسترد الثمن وتحرر له إيصال بالمبلغ.

١٣ في ١٨ إبريل إنتهت بعض الأعمال الإنشائية بالمزرعة وانتهى تكلفت مبلغ ٦٠٠٠ جنيه تم سدادها من الحساب الجارى بالبنك بالشيك رقم ٦٦٦٣٧٠ لصالح مكتب

'عبد التواب محروس' للمقاولات.

المطلوب: (١) إجراء قيود هذه العمليات يومية مزرعة 'عادل زيدان'

(٢) ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بدفتر الأستاذ.

تمرين رقم (٦):

فى أول يناير ١٩٩٨ قرر 'محمد إلهامى' الإشتغال بالأعمال الزراعية لحسابه وبدأ مشروعه برأسمال قدره ٧٠٠ ألف جنيه أودع منها ٤٠٠ ألف جنيه بصندوق المزرعة والباقي حسابه الجارى بالبنك .

٢ وفى ٢ يناير قام بشراء ١٥ فدان أرض زراعية سعر الفدان ١٨٠٠٠ جنيه وسدد الثمن نقداً.

٣ وفى ٣ يناير قام بشراء ٢٠ رأساً من مائثية التربيبة بسعر الرأس ٨٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً. كما إشتري فى نفس اليوم على الحساب من 'عبد الحميد فرج' تاجر الجملة ٨ رؤوس من مائثية العمل بسعر ١١٠٠ جنيه للرأس.

٦ وفى ٦ يناير إشتري نقداً آلة حرث من شركة الدلتا للآلات الزراعية بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه.

٨ وفى ٨ يناير قام بشراء علف للمائثية على الحساب من 'شركة النيل للأعلاف' بمبلغ ٩٠٠ جنيه.

١٠ وفى ١٠ يناير بدأ فى القيام ببعض الأعمال الإنشائية البسيطة بالمزرعة وإشتري مستلزمات هذه العمال بمبلغ ١٠٠٠ جنيه من مؤسسة 'صبرى فراج التجارية' ودفع من الثمن ٧٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.

١٢ وفى ١٢ يناير قام بشراء أسمدة كيماوية بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً.

١٤ وفى ١٤ يناير قام ببيع ٣ رؤوس من مائثية العمل التى لديه لزيادتها عن حاجة المزرعة بسعر الرأس ٩٥٠ جنيه إلى المزارع 'سعد فتح الله' قبض من ثمنها ١٥٠٠ جنيه نقداً والباقي يسدد بعد شهرين من تاريخه.

١٦ وفى ١٦ يناير دفع أجوراً للعمال الذين قاموا بأعمال الإنشاءات بلغت ٥٠٠ جنيه كما دفع مصروفات نثرية بلغت ١٣٠ جنيه.

١٨ وفى ١٨ يناير دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى 'عبد الحميد فرج' سداداً لجزء ما عليه.

المطلوب: (١) إثبات هذه العمليات بيومية 'محمد إلهامى'

(٢) ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها بنقتر الأستاذ.

(٣) إستخراج ميزان المراجعة بالأرصدة.

تعمير رقم (٧):

فى ١٩٩٨/٦/١ بدأ 'صبحى سالم' مشروعه الزراعى بالأموت التالية:

جنيه

أرض ومبانى	٢٠٠٠٠
آلات ومكينات	٦٠٠٠
جرارات	٥٠٠٠
سيارات	٥٥٠٠
ماشية تربية	٢٠٠٠
خيول	٩٠٠
محاصيل بالمخازن	٨٠٠
أسمدة بالمخازن	٤٠٠
نقدية بالصندوق	١٠٠٠
نقدية بالبنك (حساب جارى ببنك مصر فرع المنصورة)	٣٥٠٠

وفى الأيام التالية من شهر يونيو ١٩٩٨ قام المشروع بالعمليات التالية:

- ✓ فى ٦/٢ شراء علف للماشية بمبلغ ١٢٠٠ نقداً.
- ✓ فى ٦/٣ بيع محاصيل من المخازن بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه نـ
- ✓ فى ٦/٤ القيام ببعض أعمال الصيانة والإنشاءات الخفيفة بتتت شراء مستلزمات بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقداً ونفع أجور ومصنعية للعمال ١٥٠ جنيه.
- ✓ فى ٦/٦ شراء تقاوى بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً.
- ✓ فى ٦/٨ بيع محاصيل من المخازن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه إلى 'عادل محفوظ' التاجر دفع من ثمنها نقداً ٢٠٠٠ جنيه والباقى على الحساب.
- فى ٦/١٠ شراء ماشية تربية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وخيول بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه وسداد أثمانها بشيك على الحساب الجارى ببنك مصر فرع المنصورة.
- فى ٦/١١ دفع أجور لعمال المزرعة عن العشرة أيام الأولى من يونيو بلغت ٥٥٠ جنيه ومصروفات نثرية وعمولات ١٢٠ جنيه.
- فى ٦/١٣ سحب 'صبحى سالم' مبلغ ٢٥٠ جنيه من صندوق مزرعته لمصروفاته الشخصية.

- المطلوب : (١) إجراء قيود هذه العمليات بيومية مزرعة "صبيحى سالم"
 (٢) ترحيل هذه العمليات وحساباتها بنقتر الأستاذ
 (٣) إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع.

تمرين رقم (٨):

ظهرت بالصفحة رقم ١٤ بيومية إحدى المنشآت الزراعية البيانات التالية:

منه	له	البيان	رقم القيود	صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين:			١٩٩٧/٤/٢
٥٠٠٠٠		ح/ الأراضي الزراعية	١		
١٩٠٠٠		ح/ الآلات والعدد	٢		
٦٠٠٠		ح/ المحاصيل بالمخازن	٣		
٤٥٠٠		ح/ الماشية	٤		
٨٠٠٠		ح/ الصندوق	٥		
١٥٠٠٠		ح/ الحساب الجارى بالبنك	٦		
١٠٢٥٠٠		إلى ح/ رأس المال	٧		
		إثبات قيمة الأصول ورأس المال			
		من مذكورين:	٢		١٩٩٧/٤/٥
٢٠٠٠		ح/ الصندوق	٥		
١٥٠٠		ح/ مذكور عبد الصمد	٨		
٣٥٠٠		إلى ح/ المحاصيل بالمخازن	٣		
		قيمة مبيعاتنا من المحاصيل			
		إلى "مذكور عبد الصمد" دفع			
		ثمنها نقداً ٢٠٠٠ جنيه			
		والباقي على الحساب.			

١٩٩٧/٤/٨	٥	٣	من ح/ الصندوق إلى ح/ الموائى قيمة مبيعاتنا نقداً لجزء من رؤوس الماشية	١٥٠٠	١٥٠٠
١٩٩٧/٤/١٠	٩	٤	من ح/ المسحوبات إلى ح/ الصندوق مسحوباتنا الشخصية من صندوق المزرعة	٣٠٠	٣٠٠
	٥				
			بعده	١٠٧٨٠٠	١٠٧٨٠٠

المطلوب: إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

● تمرين رقم (٩):

فى ديسمبر ١٩٩٧ ورث المهندس الزراعى 'متولى فرحات' مزرعة قائمة ،
وقرر التفرغ لها وممارسة النشاط الزراعى . وفى ١٩٩٨/١/٤ أودع صندوق المزرعة
مبلغ ١٣٠ ألف جنيه رأسمال نقدى للمشروع. وقد قام المشروع بالعمليات التالية خلال
شهر يناير ١٩٩٨.

- فى ١٩٩٨/١/٥ شراء حيوانات مزرعية بمبلغ ١٥ ألف جنيه نقداً.
- فى ١٩٩٨/١/٦ عمل قرض من بنك القرية قيمته ٢٠ ألف جنيه وفتح حساباً بقيمة
هذا القرض باسم المشروع بنفس البنك.
- فى ١٩٩٨/١/٨ شراء آلات زراعية جديدة من شركة المحارث والهندسة بمبلغ ٥٥
ألف جنيه دفع من ثمنها نقداً مبلغ ٢٠ ألف جنيه والباقى بشيك على الحساب الجارى
بالبنك يستحق الدفع فى ١٩٩٨/١/٣١.

- فى ١١/١/١٩٩٨ شراء أرض ومبائى مجاورة بمبلغ ٣٥ ألف جنيه من 'صبرى محمد' دفع من ثمنها نقداً ١٢ ألف جنيه وشيك بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه على الحساب الجارى بالبنك، والباقي يمدد خلال شهر أغسطس من نفس العام.
 - فى ١٣/١/١٩٩٨ باع ألبان بمبلغ ٨٥٠ جنيه إلى التاجر 'غازى حسين'
 - فى ١٤/١/١٩٩٨ شراء أعلاف من شركة الدلتا للتجارة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفع من ثمنها نقداً ١٨٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
 - فى ١٥/١/١٩٩٨ باع ألبان بمبلغ ١٤٠٠ جنيه إلى التاجر 'حسن دسوقي' دفع من ثمنها نقداً ١٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
 - فى ١٦/١/١٩٩٨ دفع المشروع المصروفات التالية عن الأسبوعين الأول والثانى من يناير: أجور عمال ١٠١٠ جنيه نثرات ١٧٠ جنيه.
- المطلوب: (١) إثبات هذه العمليات بيومية المشروع.
- (٢) إستخراج ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (١٠):

ظهرت بالصيغة رقم ١٥ بيومية إحدى المنشآت الزراعية البيانات التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٠٧٨٠٠	١٠٧٨٠٠	مأقبلة			١٩٩٧/٤/١٣
١٥٠٠		من ح/ الصندوق	٥	٥	
	١٥٠٠	إلى ح/ منكور عبد الصمد	٨		
		قبض مائتا نقداً في ذمة "منكور عبد الصمد"			
٦٠٠٠		من ح/ المواشى	٦	٤	١٩٩٧/٤/١٤
		إلى منكورين:			
	٢٠٠٠	ح/ الصندوق	٥		
٤٠٠٠		ح/ الحساب الجارى بالبنك	٦		
		قيمة مشترواتنا من الماشية سند			
		من ثمنها ٢٠٠٠ جنيه من			
		الصندوق والباقي من حسابنا			
		الجارى بالشيك رقم			
٢٠٠٠		من ح/ الصندوق	٧	٥	١٩٩٧/٤/١٥
	٢٠٠٠	إلى ح/ المحاصيل بالمخازن	٣		
		قيمة مبيعاتنا نقداً إلى "منكور عبد الصمد"			
٩٠٠		من ح/ الأعلاف	٨	١٠	١٩٩٧/٤/١٦
	٩٠٠	إلى ح/ الصندوق	٥		
		قيمة مشترواتنا من الأعلاف			
		نقداً من شركة البحيرة			

١٩٩٧/٤/١٨	١١	٩	من ح/ أعمال الصيانة إلى ح/ الصندوق مانعناه نقداً إلى المقاول أحمد عمار" نظير مانفذه من أعمال الصيانة بمزرتنا.	٤٠٠	٤٠٠
	٥			١١٨٦٠٠	١١٨٦٠٠

المطلوب: تصوير كل من ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (١١):

في إبريل ١٩٩٨ قرر "عادل ناجي" ممارسة النشاط الزراعي وبدأ بالأصول
والخصوم التالية:

جنيه	جنيه
١٠٠٠٠ خيول	١٦٠٠٠٠ أرض زراعية
٣٠٠٠٠ زراعات قائمة	٩٨٠٠٠ مباني المزرعة وتشمل
٩٠٠٠ محاصيل بالمخازن	١٥ ألف مخزن أسمدة
٣٥٠٠ علف بالمخازن	١٥ ألف مخزن أعلاف
٢٠٠٠ أوراق قبض	٨ آلاف مخزن مواد الوقود
٤٥٠٠٠ نقدية بالبنك (حساب جاري بنك مصر فرع القصير)	٢٥ ألف مخازن للمحاصيل
٤٥٠٠٠ نقدية بالصندوق	١٠ آلاف مخزن التقاوى
٤٠٠٠ أوراق دفع	٢٥ ألف مبنى الإدارة
٣٢٠٠٠ قرض بنك القرية	٤٠٠٠ آلات ومكينات
	٤٥٠٠ جرارات
	٥٥٠٠ سيارات
	٣٥٠٠ ماشية ألبان

- في ١٠/٤/١٩٩٨ باع ألبان بمبلغ ٨٠ جنيه نقداً إلى "صالح سلامة" للتاجر.

- فى ١١/٤/١٩٩٨ باع محاصيل من المخازن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه إلى 'متولى حسين تاجر الجملة دفع من ثمنها ٢٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.
- فى ١٢/٤/١٩٩٨ اشترى مواد وقود بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً.
- فى ١٣/٤/١٩٩٨ باع ألبان إلى 'محلات الفتح لمنتجات الألبان' بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه دفع من ثمنها ٢٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.
- فى ١٤/٤/١٩٩٨ اشترى أسمدة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه نقداً من 'شركة الدلتا لمستلزمات الإنتاج' تسليم محل البائع.
- فى ١٥/٤/١٩٩٨ سحب 'عادل ناجي' مبلغ ٦٥٠ جنيه من صندوق المزرعة لمصروفاته الشخصية .
- فى ١٦/٤/١٩٩٨ دفع نقداً مصروفات عن الأسبوعين الأول والثانى من إبريل تمثلت فى : ١٣٠٠ جنيه أجور العمال والحفر، ٩٠ جنيه إيجار ، ١٢٠٠ جنيه تذاوير .
- فى ١٧/٤/١٩٩٨ باع محاصيل من المخازن بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه إلى 'صالح موسى' دفع من ثمنها نقداً ٣٠٠٠ جنيه والباقي على الحساب.
- فى ١٨/٤/١٩٩٨ رد 'صالح مرسى' إلى المزرعة جزء من المحاصيل المباعة له بالأمس قيمتها ١٠٠٠ جنيه ولم يسترد ثمنها وتحرر له الإصدار اللازم.
- فى ١٩/٤/١٩٩٨ تم التعاقد مع المقاول 'ميد منصور' على القيام ببعض أعمال الصيانة والترميمات لمبنى المزرعة وبعض الأعمال الإنشائية البسيطة نظير مبلغ ٨٠٠٠ جنيه، وتحرر له شيك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب الجارى بالبنك والباقي بعد إنتهاء الأعمال.
- فى ٢٠/٤/١٩٩٨ قام 'متولى حسين' تاجر الجملة بسداد ما عليه مزرعة، كما تسلم محاصيل من المخازن قيمتها ١٥٠٠ جنيه ودفع ثمنها نقداً.
- فى ٢٢/٤/١٩٩٨ اشترت المزرعة ماشية تربية بمبلغ ١٥ ألف جنيه من 'حسن سعودى' تاجر المواشى دفع من ثمنها نقداً ٨٠٠٠ جنيه وتحرر شيك بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب الجارى بالبنك وباقي الثمن على الحساب.
- فى ٢٣/٤/١٩٩٨ باعت المزرعة ألبان بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى 'محلات الفتح لمنتجات الألبان' دفع من ثمنها نقداً ٣٥٠٠ جنيه والباقي على الحساب.

- فى ١٩٩٨/٤/٢٤ إشتريت المزرعة علف للمواشى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقداً من شركة "الدلتا لمستلزمات الإنتاج".

- فى ١٩٩٨/٤/٢٦ سددت محلات "الفتح لمنتجات الألبان" ما عليها للمزرعة.

المطلوب: (١) قيد العمليات السابقة بيومية مزرعة "عادل ناجى"

(٢) إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً.

تمرين رقم (١٢):

ظهرت بالصفحة رقم ٢٧ بيومية إحدى المنشآت القيود التالية:

منه	له	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٧٤٥٠	١٧٤٥٠	ما قبله			١٩٩٧/٩/١٦
١٥٠٠		من ح/ الصندوق	٧	١	
	١٥٠٠	إلى ح/ البضاعة		٣	
		قيمة مبيعاتنا نقداً إلى "طاهر صبحى"			
١٠٠٠		من ح/ الصندوق	٨	١	١٩٩٧/٩/١٧
	١٠٠٠	إلى ح/ بنك القرية		٦	
		قيمة القرض الذى حصلنا عليه من بنك القرية			
٨٠٠		من ح/ الصيانة والتركيبات	٩	٧	١٩٩٧/٩/١٨
	٨٠٠	إلى ح/ الصندوق		١	
		قيمة الصيانة والتركيبات التى دفعت نقداً للمقاول "عبد التواب"			

١٩٩٧/٩/٢٠	٤	١٠	من ح/ الشركة المتحدة للأعلاف إلى متكوزين:		٤٠٠٠
	٦		ح/ الصندوق	٢٠٠٠	
	٢		ح/ البنك	٢٠٠٠	
			مداد ماعيلينا للشوكة المذكورة من الصندوق والباقي بشيك رقم على حسابنا الجارى بالبنك		
١٩٩٧/٩/٢٢		٢٦	من مضمورين		
	١		ح/ الصندوق		١٢٠٠
	٨		ح/ طاهر صبحي		١٨٠٠
	٣		إلى ح/ البضاعة	٣٠٠٠	
			قيمة مبيعاتنا إلى طاهر صبحي ودفع نقداً ١٢٠٠ جنيه والباقي على الحساب.		
				٣٠٠٠	٢٧٧٥٠

المطلوب: إستخراج كل من ميزان المراجعة بالمجاميع وميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين رقم (١٣):

إستخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشآت الزراعية عن السنة المنتهية

فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧

المبلغ بالجنيه البيـــــــن

أطيان زراعية ١٣٠٠٠٠

آلات زراعية ٤٥٠٠٠

مبانى المخازن بالمزرعة ٢٠٠٠٠

محاصيل بالمخازن أول المدة	٨٠٠٠
مشتريات بذور	٢٨٠٠
مشتريات سماد	٣٥٠٠
مهايا موظفين	٦٠٠٠
ضريبة أطيان	١٥٠٠
مصروفات رى وحفر	٢٨٠٠
مصروفات جمع ودراس	٢٠٠٠
أجور عمال زراعيين	١٠٠٠٠
أوراق قبض	٣٦٠٠
مبيعات أسمدة	٨٠٠
أرباح أوراق مالية	٨٥٠
مواشى ودواجن	٢٨٠٠٠
إيرادات المواشى والدواجن	٧٥٠٠
مبيعات المحاصيل الزراعية	٢٥٠٠٠
مصروفات متنوعة	٣٠٠٠
مصروفات متنوعة آخر المدة.	١٤٠٠٠
رأس المال.	؟

المطلوب : توضيح خطوات تصوير ميزان المراجعة.

تمرين رقم (١٤):

إستخدم بيانات وأرقام المثال رقم (١) فيما يلى:

- أ- ترحيل العمليات التى قامت بها مزرعة "متولى حسين" خلال شهر يناير ١٩٩٧ إلى حساباتها بفقر الأستاذ، ثم ترصيد هذه الحسابات وإعادة فتحها.
- ب- إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع لمزرعة "متولى حسين".

تمرين رقم (١٥):

إستخدم الأرقام والبيانات الواردة بالمثال رقم (٢) فى إستخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معاً لمنشأة "على مصطفى".

الفصل الخامس: جرد المزرعة Farm Inventory

يقوم المزارع في نهاية السنة الزراعية بإستخراج أرصدة حساباته وتسويتها ثم يقدر قيم ممتلكاته ليعرف مركزه المالى. ويشمل الجرد عملية الإحصاء أى الحصر والتقدير لكل ما يمتلكه المزارع وماله فى ذمة الغير وما عليه لهم أى حصر الأصول والخصوم فى آخر المدة المراد عمل الحسابات الختامية عنها. حيث أن إمساك الدفاتر لا يحقق هدف المزارع إلا إذا تحقق من خلاله تبين نتيجة العمل ومعرفة الربح أو الخسارة وبيان المركز المالى للمشروع الزراعى أى المزرعة فى نهاية سنة زراعية أو المدد المالية. فبعد إستخراج ميزان المراجعة لحساباته يقوم بعملية الجرد وتقديرات والتسويات الجردية وعمل الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية. والجرد من الوجهة المحاسبية هو عملية ختامية يقصد بها إستخراج القيمة الحالية الحقيقية لأرصيد كل حساب ظاهر فى دفتر الأستاذ.

جرد الأصول المزرعية:

١) جرد النقدية بالصندوق Cash in Hand:

يعتبر جرد الصندوق أو الخزينة أول ماتجريه المزرعة عادة فى نهاية السنة المالية. ويتم حصر مافى الخزينة من نقود. والنقود قد تكون ورقية أو معدنية. ثم يطابق رصيد حساب الصندوق مع مجموع قائمة جرد النقدية. ويستدل من تطابق رصيد حساب الصندوق مع ما يوجد فى الخزينة من نقود على صحة القيود. ويكتب مبلغ النقود الموجودة فى جانب الأصول من قائمة الجرد كما يظهر فى نفس هذا الجانب من الميزانية العمومية. وإذا وجد إختلاف فيراجع حساب الصندوق بدقة فقد تكون به أخطاء تصحح وإذا لم يظهر يكون الصرف ملزماً بدفعه أو يحمل به حساب الأرباح والخسائر فإذا كان العجز ١٠٠٠ جنيه مثلاً وتحمل بها الصراف كان القيد:

١٠٠٠ من ح/ الصرف

١٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

أما إذا تحمله ح/ الأرباح والخسائر كان القيد

١٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

١٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

أما إذا كان هناك زيادة في النقدية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ولم يعرف السبب فتح ح/ معلق بهذا
المبلغ ويكون القيد:

١٠٠٠ من ح/ الصندوق

١٠٠٠ إلى ح/ معلق

(٢) جرد النقدية في البنك Cash at Bank:

عندما يصل كشف حساب الجارى من البنك إلى المزرعة تتم مضاماته على الرصيد الظاهر للبنك بالدفاتر فإذا وجدت بعض الفروق وجب تسويتها فلو وجد المزارع مثلاً أن هناك فوائد مستحقة عليه للبنك فإنه يقوم بعمل قيد التسوية بذلك، فإذا كانت القوائد ٥٠٠ جنيه مثلاً كان قيد التسوية:

٥٠٠ من ح/ الفوائد

٥٠٠ إلى ح/ البنك

قيمة القوائد المستحقة علينا للبنك

وإذا كانت القوائد المستحقة على البنك كان القيد:

٥٠٠ من ح/ البنك

٥٠٠ إلى ح/ القوائد

قيمة القوائد المستحقة لنا على البنك

وإذا كانت هناك مصاريف وتمغات مستحقة للبنك تثبت بقيد الجرد بافتراض أنها تبلغ ١٥٠ جنيه.

١٥٠ من ح/ المصاريف العمومية

١٥٠ إلى ح/ البنك

(٣) جرد الأوراق المالية المستثمرة : Securities:

الأوراق المالية هي أكثر ما يتم إستثمار الأموال الزائدة عن الحاجة فيه كشكل من أشكال تنويع الإستثمارات بعيداً عن العمل الأصلي للمزارع لتقليل عنصر المخاطرة. وتشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات. والسهم Share هو جزء من رأس مال شركة مساهمة. أما السند Debenture فهو جزء من قرض تحتاج إليه شركة مساهمة أو هيئة حكومية ولهذه الأوراق المالية سوق منظمة يتم فيها التعامل بها وتنتشر أسعارها وتعرف تلك السوق باسم " بورصة الأوراق المالية " Stock Exchange ويسمى صاحب السهم في الشركة المساهمة شريكاً أو مساهماً أما صاحب السند فهو دائن للشركة. ويأخذ المساهم شهادة عن سهمه يرفق بها عدد معين من الكوبونات ويكون للمساهم حق أخذ نصيبه من أرباح الشركة المشترك فيها عند تقديم الكوبون الذي ينزعه من شهادة السهم وقت توزيع الأرباح. أما صاحب السند فهو دائن يحصل على إثباتاً لنحقه سنداً يرفق به عدد من الكوبونات يخول الواحد منها لصاحبه الحق في الحصول على فائدة عن سنده في موعد معين.

وعند فتح حساب في دفتر الأستاذ للأوراق المالية المستثمرة يكون هذا الحساب مدينياً بقيمتها مقدرة بسعر الشراء ويبقى كذلك حتى تباع فيوضع ثمن البيع في الجانب الدائن (له) وبهذا تعرف المكسب أو الخسارة من الرصيد الذي ينقل إلى ح/ الأرباح والخسائر في آخر السنة. وعند تقدير قيمة الأوراق المالية في نهاية السنة قد يكون سعرها في السوق أكبر من ثمن شرائها أو العكس وقد تكون هناك كوبونات حصلت قيمتها وأخرى لم يتم تحصيلها. فإذا قدرت قيم الأوراق المالية بسعر السوق وكان هذا السعر أعلى من سعر الشراء تنشأ في هذه الحالة أرباح صورية لا تثبت في الدفاتر لذلك تحسب قيمة هذه الأوراق بسعر السوق أو سعر الشراء أيهما أقل لتفادي الأرباح الصورية. وإذا كان سعر السوق أقل من سعر الشراء تنشأ خسارة يتم الإحتياط لها بعمل إحتياطي يؤخذ من ح/ الأرباح والخسائر. فإذا كانت قيمة الأوراق المالية ٥٠ ألف جنيه وقت الشراء وأن ثمنها الحالي في السوق يبلغ ٤٥ ألف فإنه يعمل إحتياطي بالفرق بالقيد:

٥٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

٥٠٠٠ إلى ح/ إحتياطي خسارة الأوراق الستية

وبخصوص الكوبونات الخاصة بهذه الأوراق والمحصلة فتعتبر دخلاً صافياً وتعتبر على النحو التالي:

١٥٠٠ من ح/ الصندوق
١٥٠٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر
قيمة كوبونات أسهم شركة

واكوبونات التي لم تصرف قيمتها حتى موعد الجرد فيوضع لها القيد :

٢٥٠ من ح/ كوبونات تحت التحصيل
٢٥٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر

(٤) جرد أوراق القبض: Bills Receivable:

١ تعد أوراق القبض قيمة معينة للنقد مستحقة الدفع في موعد قريب في المستقبل وهي عبارة عن ديون للمزرعة لدى الغير وتختلف عن الذمم بأنها ديون مثبتة بمستندات هي الكمبيالات والسندات الإذنية. وعند جرد أوراق القبض يراعى المشكوك في تحصيلها والمتوقع خصمه لتعجيل الدفع والإحتياط لكل هذا. والقيمة الحالية لورقة القبض هي القيمة المتحصل عليها عند خصمها ويسمى الفرق بين القيمة الإسمية والحالية لورقة القبض بالاجيو Agio ويقيد هذا الفرق كخسارة محتملة الوقوع لإحتمال إضطراب المزارع خصم هذه الأوراق كلها أو بعضها قبل موعد إستحقاقها ويتم تكوين إحتياطي يعرف بإحتياطي الاجيو أى إحتياطي خصم أى قطع أوراق القبض.

وعند إنشاء هذا الإحتياطي يتم من خلال القيد:

١٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

١٠٠٠ إلى ح/ إحتياطي الاجيو

الفرق بين قيمتى أوراق القبض الإسمية والحالية

ويكون رصيد هذا الإحتياطي دائماً ويظهر ضمن خصوم الميزانية وقد يظهر مطروحاً من أوراق القبض بجانب الأصول في الميزانية.

(٥) جرد الذمم (المدينون) Debtors:

عند الجرد فى نهاية السنة المالية يقوم المزارع بحصر منيئة ثم يقوم بمطابقتها بماله فى ذمتهم. والذمم أو الديون تقسم إلى ثلاثة أقسام هى : (أ) ديون جيدة Good Debts وهى الديون المؤكد سدادها ، (ب) ديون مشكوك فيها Doubtfull Debts وهى المحتمل أن لا يتم تحصيلها كلها أو بعضها، (ج) ديون معدومة Bad Debts وهى الديون التى لاأمل فى تحصيلها.

والديون المعدومة هى الديون غير قابلة الإسترداد وهى تخصم من الذمم لأنها خسارة. أما الديون المشكوك فيها فلا تخصم من الذمم ويعمل لها احتياطي لأنها خسارة محتملة ويحمل به ح/ الأرباح والخسائر بالتقيد:

٥٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

٥٠٠٠ إلى ح/ احتياطي الديون المعدومة

(٦) جرد المهمات المزرعية Farm Equipment's:

تشمل المهمات المزرعية الآلات Machinery والتى تستخدم فى الخدمة والرى والحصاد مثل آلات الحرث والرى والحصاد والدراس والتزرية ونثر البذور والسماذ وحش البرسيم وتجهيز علف الماشية وغيرها وكذلك الأدوات Tools مثل القووس والشراشير والمقصات والمنجل والسيف والمهمات الأخرى كالموازين والغرابيل والمواسير والأخشاب والأسلاك والحبال والمسامير والزيوت والشحوم ومواد الوقود وغيرها. وتقدر قيمة الآلات عند الجرد بثمان شرائها مطروحاً منه نسبة الإستهلاك أو الإستفاد (راجع طرق الإستفاد فى مقرر إدارة المزارع).

(٧) جرد الأثاث Office Equipment:

يمثل الأثاث فى المزرعة مايوجد منه لإدارتها من مكاتب ومقاعد ومناضد ودواليب وأرفف وخزن إلخ ويكون حساب الأثاث مدينياً بقيمة المشتري منه ويكون ح/ الأرباح والخسائر مدينياً بمصاريف الإصلاح والتجديد. ويكون حساب الأثاث داتناً بقيمة الإستهلاك السنوى ورصيده مدين يظهر فى جانب الأصول بقائمة الجرد والميزانية العمومية.

(٨) جرد الأراضي الزراعية Farm Lands:

حساب الأراضي الزراعية من بين الحسابات التي يفتحها المزارع الذي يملك الأرض في دفاتره ويكون حساب الأراضي مدينياً بقيمتها عند الشراء مضافاً إليها مصاريف الشراء والمسمرة ورسوم التسجيل والإصلاحات التي أدخلت عليها. ويكون حساب الأراضي دائناً بما يباع منها بقيمتها عند الجرد وإن ظهر به ربح أو خسارة فينقل ما يظهر منهما إلى حساب الأرباح والخسائر في آخر المدة الزراعية. وتقدر قيمة الأراضي بثمن الشراء إذا كانت مشتراه بعد إنشاء سجلات للمزرعة وبثمن السوق إذا كانت مشتراه قبل ذلك أو كانت موروثه. ويجب أن لا تدخل تقلبات أسعار الأراضي في حسابها حتى لا تنشأ أرباح أو خسائر صورية ذلك لأنها ليست معدة للبيع والأراضي لاتأني في حد ذاتها بأرباح إلا عند بيعها.

(٩) جرد المباني المزرعية Farm Buildings:

يكون حساب المباني المزرعية مدينياً بالقيمة المقدرة لها أو ثمن الشراء ومصاريفه أو مصاريف تشييدها إذا لم تكن مشتراه أو موروثه والإصلاحات التي تصنها تحسيناً دائماً كمصاريف إنشاء طبقات أو أدوار جديدة ويكون ذلك الحساب دائناً بما يباع منها وبما يقدر لإستهلاكها وتقدر نسبة الإستهلاك عادة بحوالي ٦% وتقدر أعمار المباني عادة بحوالي ٥٠ سنة.

(١٠) جرد المحاصيل النباتية Botanical Crops:

يكون حساب المحصول مدينياً بقيمة الموجود منه في أول السنة الزراعية والمصروفات التي صرفت عليه ويكون دائناً بالمبايع والمستهلك في المزرعة وبما يتبقى منه عند الجرد. وعند تقدير قيمة المحصول عند الجرد يميز بين المحصول المحصود والمحصول المنزرع. وتقدر قيمة المحصول المحصود بسعر التكاليف أو سعر السوق أيهما أقل أما المحصول المنزرع فيقدر بسعر التكاليف.

(١١) جرد التقاوى والأسمدة والعلف.

قد تكون التقاوى مشتراه أو منتجة في المزرعة، وإذا كانت التقاوى مشتراة، تقدر قيمتها بسعر الشراء أما التقاوى المنتجة في المزرعة فتقدر أيضاً بسعر التقاوى في السوق. أما الأسمدة فهي إما كيميائية أو بلدية. وتقدر قيمة الأسمدة الكيميائية بسعر الشراء أما الأسمدة البلدية يرى البعض أن تقدر بقيمة مايمثلها من الأسمدة الكيميائية في التأثير والأعلاف قد تكون مشتراه أو منتجة في المزرعة وفي كلا الحالتين تقدر قيمة العلف بسعر السوق.

(١٢) جرد حيوانات المزرعة Farm Livestock:

الماشية الدائمة هي التي يحتفظ بها المزارع بغرض الإنتاج والمساعدة عليه وهي تشمل ماشية العمل واللبن واللحم والربيع الناشء عنها ذئىء عن منتجاتها وليس منها نفسها وتقدر قيمة الماشية إما بسعر السوق كل سنة أو تقدر بقيمة ذئبته.

جرد خصوم المزرعة Farm Liabilities:

يطلق على مجموع أرصدة الحسابات الشخصية الدائنة عبئرة المطلوبات أو الدائنين. هذا إذا كان الشراء الأجل بغير ضمان وكان يسيراً وقيل معه عدد الدائنين أما لو كان كثيراً وزاد معه عدد الدائنين فتطلق المطلوبات على الحساب الإجمتى الذى يجمع الدائنين فى حساب واحد. وعند الجرد يراجع المزارع مافى ذمته للغير من الديون التى بغير ضمان على كشوف الحساب التى يرسلها الدائنون لبيان ذمتهم عنده. كما تمثلى أوراق الدفع Bills Payable الديون التى فى ذمة المزارع للغير بمقتضى كميالات أو سنداته. وتقدر عند الجرد بقيمتها الإسمية. كما أن القروض تقدر بقيمتها تبعاً لكشف الحساب الذى يرسله البنك أو الفرد المقرض ويقارن بما هو مسجل فى الدفاتر.

قائمة الجرد The Inventory Sheet:

عندما يقوم المزارع بجرد أصوله وخصومه يعمل للوجود ذئب من كل منها قائمة تفصيلية يتضح منها عدد الموجود وقيمتة ويلخص تلك القوائم استعددة فى قائمة واحدة هي قائمة الجرد وهذه تظهر فى دفتر الجرد The Inventory Record. ويجب

النتفرقة بين ميزان المراجعة وقائمة الجرد فى أن ميزان المراجعة يتم إعداده قبل عمل قائمة الجرد والغرض منه إختبار صحة القيود بالطريقة المزدوجة أما قائمة الجرد فتعمل بعد عمل ميزان المراجعة والغرض منها حصر الموجودات والمطلوبات المختلفة، كما أن ميزان المراجعة تظهر به جميع الحسابات من شخصية وحقيقية ووهمية أما قائمة الجرد فلا تحوى غير الحسابات الحقيقية والشخصية وتكون الأرباح والخسائر كامنة فى الموجودات أى الأصول. وأخيراً فإن رأس المال فى ميزان المراجعة هو المبلغ الذى بدأ به العمل فى أول المدة الحالية أما فى قائمة الجرد فرأس المال يكون مجملاً فى رقم زيادة الموجودات عن المطلوبات أو زيادة المطلوبات عن الموجودات ويمثله مبلغه فى نهاية المدة.

الفصل السادس: دراسة التقارير المحاسبية في شكل حسابات

حساب المتاجرة The Trading Account:

وظيفة هذا الحساب هي تحديد 'مجمّل الربح' الذي تم تحقيقه خلال المدة التي يغطيها الحساب. ويقصد بمجمّل الربح ذلك المبلغ الذي يزيد به الإيراد الناشئ عن المبيعات عن تكلفة البضاعة المباعة قبل أن يؤخذ في الحسبان جميع المصروفات الإدارية والبيعية اللازمة لإدارة المشروع وتسويق منتجاته.

∴ مجمّل الربح = إيراد المبيعات - تكلفة المبيعات

، تكلفة المبيعات = بضاعة أول المدة + المشتريات خلال مدة + مصروفات المتعلقة بالمشتريات - بضاعة آخر المدة

وتظهر بضاعة أول المدة في الدفاتر كرصيد مدين في حساب بضاعة، كذلك تظهر المشتريات كرصيد مدين في حساب المشتريات. وفي نهاية السنة المالية يقلل هذان الحسابان بترحيل رصيدهما إلى حساب المتاجرة بجعل هذا الحساب مدينًا بالحسابين كالآتي:

من ح/ المتاجرة
إلى مذكورين:
ح/ بضاعة أول المدة
ح/ المشتريات

ويترتب على هذا القيد أن يصبح حساب المتاجرة مدينًا بتكلفة جميع البضائع التي تم إستلاها خلال السنة المالية. فإذا لم تكن هناك بضاعة باقية في نهاية السنة المالية فإنه يكفي لتحديد مجمّل الربح أن تجعل حساب المتاجرة دائنًا بمبيعات .

أما إذا تبقى جزء من البضاعة بدون بيع فأنتنا نمتدّد من حساب المتاجرة قيمة البضاعة الباقية بدون بيع (بضاعة آخر المدة) لكي تعبر صفى القيود المحيطة في الحساب

عن ثمن تكلفة البضاعة المباعة ويتم ذلك بجعل حساب البضاعة مدينياً وحساب المتاجرة دائناً.

ويظهر ذلك بوضوح إذا نظرنا إلى العمليات بالكميات والقيمة.
ولنفرض أن البضاعة أول المدة تتكون من ٢٠٠٠ وحدة وأن تكلفة الوحدة ١٠ جنيه وأنه خلال المدة تم شراء ١٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ١٠ جنيه للوحدة وأنه خلال المدة تم بيع ١١٠٠٠ وحدة بسعر ١٥ جنيه للوحدة. يترتب على المعلومات السابقة أن نجعل حساب المتاجرة مدينياً بتكلفة بضاعة أول المدة والمشتريات أى بتكلفة ١٤٠٠٠ وحدة وبما أن لم يباع من هذه الكمية سوى ١١٠٠٠ وحدة فله يتعين أن نجعل حساب المتاجرة دائناً بتكلفة ٣٠٠٠ وحدة المتبقية دون بيع لكى تستبعد قيمة هذه الوحدات الباقية من القيود الواردة بالجانب المدين من الحساب وبذلك يعبر المبلغ المتبقى عن تكلفة الوحدات المباعة مثلاً.
ويظهر حساب المتاجرة متضمناً العمليات المباعة كالتالى:

ح / المتاجرة			منه		
البيان	القيمة	له	البيان	القيمة	منه
	جنيه	وحدة		جنيه	وحدة
إلى ح / بضاعة	٢٠٠٠	١٦٥٠٠٠	من ح / المبيعات	١١٠٠٠	١١٠٠٠
أول المدة		٣٠٠٠٠	من ح / بضاعة آخر المدة	٢٠٠	٢٠٠
إلى ح / المشتريات	١٢٠٠٠				
(مجل الربح)	٥٥٠٠٠				
رصيد دائن	١٤٠٠٠				
	١٩٥٠٠٠				

والخلاصة أنه لإعداد حساب المتاجرة يجعل هذا الحساب مدينياً ببضاعة أول المدة، وصافى المشتريات وجميع المصروفات المتعلقة بالمشتريات ويجعل هذا الحساب دائناً بصافى المبيعات وبضاعة آخر المدة وبذلك يمثل الفرق بين جانبى الحساب الربح الإجمالى أو الخسارة الإجمالية للمشروع.

صافي المشتريات = المشتريات الاجمالية - مردودات المشتريات
صافي المبيعات = المبيعات الاجمالية - مردودات المبيعات

وتستبعد مردودات المشتريات من المشتريات الاجمالية بالتقيد التالي:

من ح/ مردودات المشتريات

إلى ح/ المشتريات

وبدلاً من ذلك يمكن إقفال حساب مردودات المشتريات ر - في حساب المتاجرة

بالتقيد:

من ح/ مردودات المشتريات

إلى ح/ المتاجرة

وكذلك فإن مردودات المبيعات تستبعد من مبيعات الإجمالية بالتقيد:

من ح/ المبيعات

إلى ح/ مردودات المبيعات

أو: من ح/ المتاجرة

إلى ح/ مردودات المبيعات

وإستناداً على ما سبق يمكن القول بأن القيود اللازمة ذات حساب متاجرة

في نهاية السنة المالية تكون كالآتي:

من ح/ مردودات المبيعات

إلى ح/ المشتريات

من ح/ المبيعات

إلى ح/ مردودات المبيعات

من ح/ المتاجرة
الى مذكورين
ح/ بضاعة اول المدة
ح/ المشتريات
ح/ مصاريف نقل المشتريات

من مذكورين:
ح/ المبيعات
ح/ بضاعة اخر المدة
إلى ح/ المتاجرة

ثم يتم ترحيل سجل الربح أو الخسارة من حساب المتاجرة إلى ح/ الأرباح والخسائر
بالتحديد الآتي: (ترحيل سجل الربح)

من ح/ المتاجرة
إلى ح/ الأرباح والخسائر

وفي حالة الخسارة:

من ح/ الأرباح والخسائر
إلى ح/ المتاجرة

وبصير حساب المتاجرة في دفتر الأستاذ في الصورة التالية:

منه	ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في	له
xx	بضاعة أول المدة	xx
xx	المشتريات	xx
xx	مردودات المشتريات	xx
xx	مصرفات نقل المشتريات	xx
xx	عمولة وكلاء الشراء	xx
xx	إلى ح/ الأرباح والخسائر	xx
xx	(مجم الربح)	xx
xx	من ح/ الأرباح والخسائر	xx
xx	(مجم الخسارة)	xx

مثال: فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من نفتر شركة النهضة لتسويق الزراعي

في ١٢/٣١/١٩٩٠م

الحساب	له	منه
بضاعة أول مدة		١٩٢٠٠٠
مشتريات ومبيعات	٤٦٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
مردودات مبيعات ومردودات مشتريات	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠
مصرفات نقل مشتريات		١٠٠٠٠
عمولة وكلاء شراء		٣٠٠٠
خصم مسموح به ومكتسب	٧٠٠٠	٨٠٠٠
إيجار		١٠٠٠٠
مصرفات بنكية		١٢٠٠٠
مصرفات بيع وتوزيع		٤٠٠٠
ديون معدومة		٤٥٠٠
تأمين ضد حريق		١٢٠٠

صيانة وتصليلات	٣٠٠٠	
إيراد أوراق مالية	١٠٠٠	
أوراق مالية		٢٠٠٠٠
مدينون ودائنون	٤٦٦٠٠	٧٠٠٠٠
أوراق قبض وأوراق دفع	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠
سيارات		٦٠٠٠٠
أثاث		٧٠٠٠
ممنوعات		١٢٥٠٠
صندوق		٤٠٠٠
بنك (سحب على المكشوف)	٨٠٠٠	
فائدة الحساب الجارى بالبنك (فاتورة مدينة)		٤٠٠
رأس المال	١٥٠٠٠٠	
علماً بأن البضاعة الباقية فى نهاية المدة قدرت بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه		
	٦٨٦٦٠٠	٦٨٦٦٠٠

والمطلوب : تصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى
١٩٩٠/١٢/٣١ والميزانية فى ذلك التاريخ.

الحل : أولاً: حساب المتاجرة:

منه	ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٢/٣ ١٩٩٠ له	له
١٩٢٠٠٠	إلى ح/ بضاعة أول المدة	٦٠٠٠ : من ح/ المبيعات
٢٤٠٠٠	إلى ح/ المشتريات	٦٠٠ : مردودات المبيعات
٤٠٠٠	- مردودات المشتريات	٤٥٤٠٠٠
٢٢٦٠٠	إلى ح/ مصروفات نقل	٧٠٠٠٠ : من ح/ بضاعة آخر سنة
١٠٠٠٠	المشتريات	
٣٠٠٠	إلى ح/ عسولة وكلاء	
٨٣٠٠٠	الشراء	
	إلى ح/ الأرباح والخسائر	
	(مجمّل الربح)	
٥٢٤٠٠٠	٥٢٤٠٠٠	

حساب الأرباح والخسائر The Profit & Loss Account

بعد إعداد حساب المتاجرة يتم تصوير حساب الأرباح والخسائر الذي يهدف إلى بيان صافي الربح أو الخسارة للمشروع عن المدة المالية في الفائنس أو العجز النهائي الناشئ من عمليات المشروع بعد أن يخصم من مجمل ربح جميع المصروفات الإدارية ومصروفات البيع والتوزيع والأعباء التمويلية ، وبعد أن يضاف إلى مجمل الربح الدخل الناتج من مصادر فرعية مثل الخصم المكتسب وإيراد الأوراق المالية.

ويبدأ حساب الأرباح والخسائر في الجانب الدائن بمجمّل ربح وهو الرصيد المحوّل من حساب المتاجرة ويضاف إليه جميع الإيرادات الفرعية الأخرى التي حصلت عليها المنشأة مثل الخصم المكتسب وإيراد الأوراق المالية والديور المنعومة المحصلة وأرباح بيع الأصول الثابتة وإيراد العقار والعسولة المقبوضة ، ويتم ذلك بالتقيد الآتي:

من مذكورين:

- ح/ إيراد الأوراق المالية
- ح/ إيراد العقار
- ح/ الخصم المكتسب
- ح/ الديون المدومة المحصلة
- ح/ أرباح بيع أصول ثابتة
- إلى ح/ الأرباح والخسائر

أما حسابات المصروفات والأعباء المالية فترحل أرصدها إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

- من ح/ الأرباح والخسائر
- إلى مذكورين:
- ح/ المهاييا
- ح/ الإيجار
- ح/ النور والمياه
- ح/ الأدوات الكتابية والمطبوعات
- ح/ مصروفات الإعلان
- ح/ الديون المدومة
- ح/ فوائد القروض
- ح/ الخصم المسموح به

وبعد إجراء التليين السابقين فإن رصيد حساب الأرباح والخسائر يمثل صافي الربح أو صافي الخسارة التي حققها المشروع. فإذا كان الرصيد دائن فإن ذلك يدل على وجود أرباح تتحول هذه الأرباح من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ رأس المال بالقيد التالي:

من ح/ الأرباح والخسائر
إلى ح/ رأس المال

أما إذا كان رصيد حساب الأرباح والخسائر مدينياً فيعني ذلك وجود خسائر ينقص بها رأس المال من خلال القيد التالي:

من ح/ رأس المال
إلى ح/ الأرباح والخسائر

ويلاحظ أن المسحوبات لا ترحل إلى الجانب المدين من ح/ الأرباح والخسائر على أساس أنها مصروفات شخصية خاصة بصاحب المشروع ولعلاقة بها بالمشروع نتيجة التفرقة بين شخصية المشروع وشخصية صاحبه. ولذلك فإنه في نهاية السنة المالية يتم تجميع حقوق صاحب المشروع في حساب رأس المال فيضاف الربح إلى رأس المال وتطرح صافي الخسارة من رأس المال.

كذلك يقلل ح/ المسحوبات بترحيل رصيده إلى ح/ رأس المال بالقيد التالي:

من ح/ رأس المال
إلى ح/ المسحوبات

ويظهر شكل حساب الأرباح والخسائر في دفتر الأستاذ في صورة تالية .

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في

من ح/ المتاجرة	×	المصروفات الإدارية:		منه
(مجمّل الربح)		إيجار مبنى الإدارة	×	
إيرادات متنوعة:		المرتبات	×	
إيراد أوراق مالية	×	النور والمياه والتليفون	×	
إيراد عقار	×	أدوات كتابية ومطبوعات	×	
قوائد دائنة	×	أنعاب مراجع الحسابات	×	
خصم مكتتب	×	مصروفات نظرية	×	
ديون معدومة محصلة	×			×
أرباح بيع أصول ثابتة	×	مصروفات البيع والتوزيع:		
عمولة محصلة	×	نقل المبيعات	×	
		مصروفات الإعلان	×	
		إيجار المعارض	×	
		اللف والحزم	×	
		عمولة ومرتبات البائعين	×	
		الديون المعدومة	×	
				×
		الأعباء المالية:		
		الخصم المسموح به	×	
		القوائد المدينة	×	
		مصروفات خصم الكمبيالات	×	
				×
صافى خسارة (تخصم	×	صافى الربح (يرحل إلى		×
من ح/ رأس المال)		ح/ رأس المال)		
	×			×

الميزانية: قائمة المركز المالي):

الميزانية تعبر عن المركز المالي للمشروع في تاريخ معين. فهي في ذلك تختلف عن حساب الأرباح والخسائر الذي يبين أعمال المشروع عن فترة معينة. كما يجب أن يلاحظ أن حساب الأرباح والخسائر هو حساب في دفتر الأستاذ في حين أن الميزانية عبارة عن كشف مستخرج من الدفاتر في تاريخ معين فهي ليست حساب في دفتر الأستاذ. وفيما يلي مثال لشكل الميزانية.

الميزانية في.....

أصول ثابتة:	×	·	رأس المال:	×	·
أراضي	×	·	+ صافي الربح	×	·
مباني	×	·		×	·
عدد والآلات	×	·		×	·
سيارات	×	·	- المسحوبات	×	·
أثاث	×	×		×	×
					×
أصول متداولة:					
بضاعة آخر المدة	×		خصوم ثابتة:		
مدينون	×	×	قروض طويلة الأجل		
أوراق قبض	×		خصوم متداولة:		
أوراق مالية	×		دائنون	×	
نقدية بالبنك	×		أوراق دفع	×	
نقدية بالصندوق	×		مصروفات مستحقة	×	
			إيرادات مقبوضة مقدماً	×	
				×	
		×			×
		×			×

مثال: مستخدماً بيانات المثال السابق صور حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١ والميزانية في ذلك التاريخ.

الحل:

أولاً: حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٠م

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في

منه	له
١٢٠٠٠	٨٣٠٠٠
إلى ح/ المصروفات الإدارية	من ح/ المتاجرة
١٠٠٠٠	١٠٠٠
إلى ح/ الإيجار	من ح/ إيرادات الأوراق المالية
١٢٠٠	٧٠٠٠
إلى ح/ التأمين ضد الحريق	من ح/ الخصم المكتسب
٣٠٠٠	
إلى ح/ الصيانة والتصليلات	
٤٠٠٠	
إلى ح/ مصروفات البيع والتوزيع	
٤٥٠٠	
إلى ح/ الديون المعدومة	
٨٠٠٠	
إلى ح/ الخصم المسموح به	
٤٠٠	
إلى ح/ فائدة البنك	
٤٧٩٠٠	
إلى ح/ رأس المال	
(صافي الربح)	
٩١٠٠٠	٩١٠٠٠

تعاريف

تمرين رقم (١): فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة الحيدري في
١٩٨٩/١٢/٣١

أرصدة مدينة بالجنبيه:

٥٠٠٠ مسحوبات، ٣٠٠٠ سيارات، ٦٠٠٠٠ أراضي ومباني، ٢٥٠٠٠ بضاعة أول
المدة في ١/١/١٩٨٩، ١٩٠٠٠٠ مشتريات، ٢٠٠٠ مردودات مبيعات، ٢٢٠٠٠
مرتبات، ٥١٠٠٠ مصاريف بيع وتوزيع، ٣٧٠٠٠ مصاريف عمومية، ١١٠٠٠ خصم
مسموح به، ٦٠٠٠ ديون معنومة، ٤١٨٠٠ مدينون، ١٢٠٠٠ أوراق قبض، ٢٠٠ فائدة
قرض، ٥٠٠ نقدية بالصندوق.

أرصدة دائنة بالجنبيه:

١٧٥٠٠٠ رأس المال، ٢٥٠٠٠٠ مبيعات، ٢٥٠٠ مردودات مشتريات، ٨٠٠٠ خصم
مكتسب، ٣١٣٠٠ دائنون، ٤٧٠٠٠ قرض، ٧٠٠٠ سحب على المكشوف (بنك)
إذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه. فالمطلوب عمل حساب
المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٨٩/١٢/٣١ والميزانية في ذلك
التاريخ.

تمرين رقم (٢): فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة الانسى في

١٩٩١/١٢/٣١

أرصدة مدينة بالجنبيه:

٤٩٣٠٠ بضاعة في ١/١/١٩٩١، ٣٥٠٠ أثاث، ١٠٥٨٠ سيارات، ٥٨٢٠٠٠
مشتريات، ٧١٨٨٠ مدينون، ٣٨٢٠ ديون معنومة، ٨٤٨٠ مصروفات عمومية، ٨١٦٠٠
مرتبات ومصروفات إدارية، ١٤١٣٠ خصم مسموح به، ١٤٢٤٠ نقدية بالبنك، ٢٠٥٠
مسحوبات ٤٧٥٠٠ مصروفات سيارات، ٦٤٠٠ إيجارات

أرصدة دائنة بالجنه:

١٠٢٧٠٠ رأس المال، ٧١٣٥٠٠ مبيعات، ٥٢١٢٠ دانتون، ١٠٠١٠ خصم مكتسب.
فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ٥٧٨٠٠ جنيه . صور حسابى المتاجرة
والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩١/١٢/٣١ ثم صور اميزانية فى هذا
التاريخ.

الحسابات الختامية و تميزانية فى المشروعات الصناعية الزراعية

فى المشروعات الصناعية الزراعية مثل مصانع الأغذية يتم إعداد حساب
التشغيل ثم حساب المتاجرة ثم حساب الأرباح والخسائر كحسابات ختامية توضح نتائج
المشروع خلال السنة المالية، كما يتم إعداد ميزانية المشروع لتعبر عن المركز المالى
للمشروع فى تاريخ معين هو نهاية السنة المالية.

(١) حساب التشغيل:

سبق أن أوضحنا كيفية إعداد حساب المتاجرة ، وفى المشاريع الصناعية
الزراعية يسبق إعداد حساب المتاجرة إعداد حساب آخر يسمى 'حساب التشغيل'، الغرض
منه إظهار ثمن تكلفة البضاعة التى تم صنعها خلال العام.

ويظهر حساب التشغيل فى الدفاتر على النحو التالى:

منه	ح/ التشغيل عن السنة المنتهية في	له
×	مواد خام أول المدة	×
×	مشتريات خامات	
×	نقل خامات	
—		
×		
×	- مواد خام آخر المدة	
—		
×	المواد الخام المستخدمة في الإنتاج	
×	أجور صناعية مباشرة	
×	مصروفات صناعية مباشرة	
—		
×	ثمن التكلفة المباشر- أو الأولى	
	المصروفات الصناعية غير المباشرة:	
×	أجور صناعية غير مباشرة	
×	الوقود والقوى المحركة	
×	نور ومياه الصنع	
×	تأمين مباني المصنع	
×	الصيانة والتصليلات	
×	إستهلاك مبنى المصنع	
×	إستهلاك الآلات	
—		
×	+ إنتاج غير تام أول المدة	
×		
×		
×	- إنتاج غير تام آخر المدة	
×		
×	التكلفة الصناعية للإنتاج	

(٢) حساب المتاجرة:

منه	ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في	له
×	بضاعة تامة الصنع أول المدة	×
×	+ تكلفة الإنتاج الذي تم	×
—	صنعه خلال المدة، محول من ح/ التشغيل	—
×	—	×
×	- بضاعة تامة الصنع آخر	×
—	المدة	—
×	تكلفة المبيعات	×
×	مجمل الربح (ينقل إلى ح/ الأرباح والخسائر)	×
×	مجمل الخسارة (ينقل إلى ح/ الأرباح والخسائر)	×

(٣) حساب الأرباح والخسائر: مبقى شرجه.

مثال تطبيقي: (١) فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر أحمد مصانع الأغذية
عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١ (بالجنيه)

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	إسم الحساب
٣٥٠٠٠٠		مشتريات مواد أولية
٢٠٠٠٠٠		أجور صناعية مباشرة
	٩١٨٧٥٠	مبيعات
٢٠٠٠		مردودات مبيعات
٥٠٠٠٠		بضاعة تحت التشغيل في أول يناير ٩٠
١٠٠٠٠		مواد أولية أول يناير ٩٠
١٢٥٠٠		بضاعة تامة الصنع أو يناير ٩٠
١٥٠٠٠		مرتبات مديري المصنع
٧٥٠٠٠		مرتبات إدارية
٣٠٠٠		تأمين على الآلات المصنع
١٣٥٠٠		صيانة آلات
١٣٠٠٠		وقود وقوى محرك
١٠٠٠٠٠		مصرفات قسم التجارب والبحوث بالمصنع
١٢٥٠٠		مصرفات السيارات
٢٨٠٠		أتعاب مراجع الحسابات
٣٥٠٠		نور ومياه وتليفون
٩٨٠٠		أدوات كتابية ومطبوعات
٣٣٠٠		مصرفات نثرية
١٠٠٠٠		نقل المبيعات
٥٠٠٠	٢٧٥٠	خصم مسموح به ومكتسب
	١٣٨٠٠٠	رأس المال
١٠٠٠٠٠		مستحقات
٢٧٠٠		ديون معدومة
٢٦٠٠٠		مصرفات بيع وتوزيع

مدنفون ودائنون	١٥٦٠٠٠	١٧٨٠٠٠
أراضى ومبائى		٤٠٠٠٠
عدن والآت		٢٢٥٠٠
أثاث وأتوات مكتب		٦٦٠٠
مبوزت		١٦٤٠٠
نقدفة بمسندوق		٢٤٠٠
نقدفة بمبئك		٢٠٠٠٠
	١.٢١٥,٥٠٠	١,٢١٥,٥٠٠

فلذا علمت أن البضاعة الباقفة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ قدرت كالآفى:

مواد أولفة	٨٥٠٠
بضاعة قامة الصنع	١٩٥٠٠
بضاعة تحت التشغيل	٣٢٥٠٠

والمطلوب:

تصوئر حسابات التشغيل والمتأجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهفة فسى

١٩٩٠/١٢/٣١ والمبذلفة فى ذلك التاريخ

الحل: أولاً: حساب التشغيل

منه	ج/ التشغيل عن السنة المنتهية في ١٢/٣١ ١٩٩٠	له
٥٥١٥٠٠ ٥٤٥٠٠ ٥٠٠٠ ٦٥٦٠٠٠ ٣٢٥٠٠	١٠٠٠٠ ٣٥٠٠٠٠	مواد أولية في ١/١ مشتريات مواد أولية
	٣٦٠٠٠٠ ٨٥٠٠	- مواد أولية في ١٢/٣١
	٣٥١٥٠٠ ٢٠٠٠٠٠	المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج أجور صناعية مباشرة
	٥٥١٥٠٠	ثمن التكلفة الأولى المصروفات الصناعية غير المباشرة:
	١٥٠٠٠	مرتبات مدبري المصنع
	٣٠٠٠	تأمين على آلات المصنع
	١٣٥٠٠	صيانة الآلات
	١٣٠٠٠	وقود وقوة محرك
	١٠٠٠٠	مصروفات قسم التجارب
	٥٤٥٠٠	بضاعة تحت التشغيل في ١/١
٦٥٦٠٠٠ ٣٢٥٠٠	٣٢٥٠٠	- بضاعة تحت التشغيل في ١٢/٣١
٦٢٣٥٠٠	٦٢٣٥٠٠	التكلفة الصناعية للإنتاج

ثانياً: حساب المتاجرة:

منه	ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١	له
١٢٥٠٠	بضاعة تامة الصنع أول المدة	٩١٠٧٥٠ المبيعات
٦٢٣٥٠٠	تكلفة البضاعة التي تم صنعها	٣٠٠٠ - مردودات المبيعات
	خلال العام (محول من ح التشغيل)	٩١٦٧٥٠
٦٣٦٠٠٠		
١٩٥٠٠	- بضاعة تامة الصنع آخر المدة	
٦١٦٥٠٠	تكلفة المبيعات	
٣٠٠٢٥٠	مجمّل الربح (إلى ح/ الأربح والخسائر	
٩١٦٧٥٠		٩١٦٧٥٠

ثالثاً: ح/ الأرباح والخسائر

له	ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١	منه
مجمّل الربح (من ح/ المتاجرة)	٣٠٠٢٥٠	
خصم مكتسب	٢٧٥٠	
	المصروفات الإدارية:	
	مرتبات إدارية	٧٥٠٠٠
	مصروفات السيارات	١٢٥٠٠
	أتعاب مراجع الحسابات	٢٨٠٠
	النور والمياه والتليفون	٣٥٠٠
	أدوات كتابية ومطبوعات	٩٨٠٠
	مصروفات نثرية	٣٣٠٠
		١٠٦٩٠٠
	مصروفات البيع والتوزيع:	
	نقل المبيعات	١٠٠٠٠
	ديون معنومة	٢٧٠٠
	مصروفات بيع وتوزيع	٢٦٠٠٠
		٣٨٧٠٠
	أعباء مالية:	
	خصم مسموح به	٥٠٠٠
	صافى الربح (إلى ح/ رأس المال)	١٥٢٤٠٠
	٣٠٣٠٠٠	٣٠٣٠٠٠

رابعاً: الميزانية:

الميزانية في ١٢/٣١/١٩٩٠

الأصول		تخصوم ورأس المال	
	الأصول الثابتة:		رأس المال ١٣٨٠٠٠
٤٠٠٠٠	أراضي ومباني	١٥٢٤٠٠	+ أرباح العام
٢٢٥٠٠	عدد وآلات		
١٦٤٠٠	سيارات	٢٦٠٤٠٠	
٦٦٠٠	أثاث وأدوات مكتبية	١٠٠٠٠٠	- المسحوبات
		١٩٠٤٠٠	
	الأصول المتداولة:		
	المخزون آخر المدة:		خصوم متداولة:
٨٥٠٠	مواد أولية	١٥٦٠٠٠	دائنون
٣٢٥٠٠	بضاعة تحت التشغيل		
١٩٥٠٠	بضاعة تامة الصنع		
١٢٨٠٠٠	مدينون		
٢٠٠٠٠	نقدية بالبنك		
٢٤٠٠	نقدية بالصندوق		
			٢٦٠٩٠٠
		٣٤٦٠٠٠	٣٤٦٤٠٠

مثال تطبيقي : (٢) فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة المستخرج من منشأة الجاشدى الزراعية
عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١/١٩٩٠

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	بيان
٢٥٠٠٠		ح/ أراضى زراعية
٥٥٠٠٠		ح/ مباني حظيرة وحراسة
٤٥٠٠٠		ح/ حديقة العنب
١٠٠٠		ح/ آلات زراعية
		مخصصات الإهلاك:
	٥٠٠٠	مباني
	١٠٠٠	حدائق
	٧٠٠٠	آلات زراعية
٤٥٠٠٠		ح/ ماشية اللحوم
٣٣٠٠٠		ح/ ماشية اللبن
٥٠٠٠		ح/ مخازن المحاصيل
١٢٠٠٠		ح/ نقدية بالبنك
	١٢٠٠٠٠	رأس المال
	٥٠٠٠٠	الإحتياطيات
	٨٠٠٠٠	قرض طويل الأجل من البنك الزراعى
	٢٥٠٠٠	مصرفات مستحقة (دائنون)
٢٠٠٠		ح/ ديون معدومة
٣٠٠٠		ح/ مبيعات محصول القمح
	٩٠٠٠٠	ح/ إيجار دائن
	٢٤٠٠٠	ح/ مبيعات محصول القطن
	٣٥٠٠٠	ح/ مبيعات محصول الفول
	٥٠٠٠	ح/ إيرادات ومصرفات حديقة العنب
	٣٠٠٠	ح/ مبيعات ماشية اللحوم
	٨٠٠٠	ح/ مبيعات ماشية اللبن
	٧٠٠٠	ح/ منتجات ألبان
٤٦٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	

والمطلوب: تصوير حساب الأرباح والخسائر و ميزانية العمومية في ١٩٩٠/١٢/٣١

الحل: أولاً: حساب الأرباح والخسائر عن سنة ختامية في ١٩٩٠/١٢/٣١

له	منه
٢٠٠٠ إلى ح/ الديون المددومة ٩٠٠٠٠	من ح/ لإيجر الدائن
٣٠٠٠ إلى ح/ مبيعات محصول القمح ٢٤٠٠٠	من ح/ مبيعات محصول القطن
	من ح/ مبيعات محصول الفول ٣٥٠٠٠
	من ح/ إيرادات ومصروفات حديقة عنب ٥٠٠٠
	من ح/ مبيعات ماشية الألبان ٨٠٠٠
	من ح/ مبيعات ماشية اللحوم ٣٠٠٠
	من ح/ منتجات الألبان ٧٠٠٠
١٦٧٠٠٠ صافي الربح	
١٧٢٠٠٠	١٧٢٠٠٠

ثانياً: الميزانية العمومية فى ١٩٩٠/١٢/٣١

حقوق الملكية:		الأصول الثابتة:		
رأس المال	١٢٠٠٠٠	أراضى زراعية	٢٥٠٠٠٠	
إحتياطيات	٥٠٠٠٠	مبانى	٥٥٠٠٠	
صافى الربح	١٦٧٠٠٠	- مخصص الإهلاك	(٥٠٠٠)	
	٣٣٧٠٠٠		٥٠٠٠٠	
خصوم ثابتة:		الآلات	١٠٠٠٠	
قرض طويل الأجل	٨٠٠٠٠	- مخصص الإهلاك	٧٠٠٠	
خصوم متداولة:			٣٠٠٠	
مصرفوات مستحقة	٢٥٠٠٠	حديقة العنب	٤٥٠٠٠	
		- مخصص الإهلاك	١٠٠٠	
			٤٤٠٠٠	
		ماشية اللحوم	٤٥٠٠٠	
		ماشية الألبان	٣٣٠٠٠	
		الأصول المتداولة:		
		مخازن المحاصيل	٥٠٠٠	
		نقدية بالبنك	١٢٠٠٠	
			١٧٠٠٠	
	٤٤٢٠٠٠		٤٤٢٠٠٠	

مثال تطبيقي رقم (٣): البيانات التالية لإحدى مزارع الكبيرة (غيد - ع - جنبيه): (٤٠٠) الإيجار السنوي يدفع على دفعتين - المركز حتى في ١١/١١/١٩٩١. ٢٦ قيمة خيول، ١٨٨٠ قيمة مواشى، ٦٠ قيمة أغنام ودواجن. ٥٠٠ قيمة آلات و نوات منتجات ألبان، ٥٨٠ قيمة محاصيل، ٢٠ قيمة بذور وأسدة. ١٥ قيمة علف. ١٦ نفقة بالصندوق، ٥٠٠ نفقة في البنك، وفي ذمته قرض لأخزين قيمته ٥٠٠ بفائدة ٦% في السنة).
والتالي بيان ملخص لعمليات المزرعة خت السنة الزراعية حتى تنتهى في ١٩٩٨/١٠/٣١:

نوفمبر ١٩٩٧: القيمة بالآلاف جنيه

٤٠	باع نقداً مواشى بمبلغ
٢٥٠	باع مواشى بشيك حصل قيمته البيعة
١٨	باع نقداً أغناماً بمبلغ
٢٠٠	دفع نصف الإيجار المستحق عليه بشيك قيمته
٧٥	دفع أجرة خفراء وتأميناً ضد الحريق مبلغاً وقدره

ديسمبر ١٩٩٧:

٤٢	باع لعل مواشى بمبلغ
٢٠٠	إشترى أغناماً ما بشيك قيمته
٥٢٨	باع لإسماعيل محصولاً قيمته
٢٠	إشترى نقداً أغناماً ودواجن بمبلغ

يناير ١٩٩٨:

١	باع لأحمد محصولاً بمبلغ
١٠	إشترى علفاً من إسماعيل بمبلغ
٢٨	وصله شيك من إسماعيل أرسله في جنك قيمته
٢٠٠	إشترى أسمدة وبذوراً من حمدي بمبلغ

على أن يمدد الثمن بعد ٦ شهور مع خصم ٥% إذا تم السداد خلال شهر

فبراير ١٩٩٨: القيمة بالألف جنيه

وصله من تغطية على عن كل جنيه نصف جنيه

١٩٠ سداد حساب حمدي بشيك قيمته

١٠٠ دفع أجوراً ومهايا قيمتها

مارس ١٩٩٨:

٥٠ دفع مصاريف عمومية مبلغاً وقدره

٣٠ دفع بموجب شيك الفائدة المستحقة على القرض

٤٠ سحب لمصاريفه الخاصة من الصندوق

مايو ١٩٩٨:

٧٠ قدر المستهلك في المزرعة من الألبان

٣٠ قدر المستهلك في المزرعة من البيض والدواجن

أكتوبر ١٩٩٨:

٤٠٠ وصلته نقدية عن مبيعات الألبان أودعها البنك

وتظهر عند الجرد مايلي:

- باقى الإيجار لم يدفع بعد

- تحسب فائدة على رأس المال بواقع ٥% سنوياً

- تستهلك الخيول والآلات بواقع ١٠% سنوياً

- دفع من التأمين عن مدة مقبلة مبلغاً وقدره ٥

- قدرت المواشى المتبقية بمبلغ ١٧٠٠

- قدرت الدواجن ٧٠

- قدرت المحاصيل ٥٢٠

- قدرت الأسمدة والبذور ٣٠

- قدر العلف ٤٥

- مستحق فوائد على القرض ١٥

والمطلوب: تصوير الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ ثم تصوير حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ١٠/٣/١٩٩٨ والميزانية العمومية فى ذلك التاريخ وتكوين القيسود

الجردية فى دفتر اليومية.

الحل: أولاً: تصوير الحسابات بدفتر الأستاذ

(١) ح/ الخيول

منه	له
٢٦٠	إلى رصيد قديم أول المدة ٢٦٠
	من ح/ الإستهلاك ١٣٤
	رصيد جديد (ميزانية) أصول ٢٦٠
٢٦٠	

(٢) ح/ المواشى

منه	له
١٨٨٠	إلى رصيد قديم أول المدة ٤٠
٦٢٢	إلى ح/ الأرباح والخسائر ٢٥٠
	من ح/ غنى ٤٢
	من ح/ مبيعات ألبان ٤٧٠
	رصيد جديد (ميزانية) (أصول) ١٧٠٠
٢٥٠٢	٢٥٠٢

(٣) ح/ الأغنام والدواجن

منه	له
٦٠	إلى رصيد قديم أول المدة ٨٨
٢٠٠	إلى ح/ البنك ٣٠
٢٠	إلى ح/ الصندوق ٧٠
	من ح/ الأرباح والخسائر ٩٢
٢٨٠	٢٨٠

(٤) ح/ الآلات والأدوات

له	منه
من ح/ الإستهلاك ٥٠	إلى رصيد قديم أول المدة ٥٠٠
رصيد جديد (ميزانية) أصول ٤٥٠	
٥٠٠	٥٠٠

(٥) ح/ المحاصيل

له	منه
من ح/ إسماعيل ٥٢٨	إلى رصيد قديم أول المدة ٨٠
من ح/ أحمد ١٠٨	إلى ح/ الأرباح والخسائر ٥٧٦
رصيد جديد (ميزانية) أصول ٥٢٠	
١١٥٦	١١٥٦

(٦) ح/ الأسمدة والبذور

له	منه
رصيد جديد (ميزانية) أصول ٢٦	إلى رصيد قديم أول المدة ٢٠
من ح/ الأرباح والخسائر ١٣٤	إلى ح/ حمدي ٢٠٠
٢٢٠	٢٢٠

(٧) ح/ العلف

له	منه
من رصيد جديد (ميزانية) أصول ٤٥	إلى رصيد قديم أول المدة ١٥
من ح/ الأرباح والخسائر ٣٧٠	إلى ح/ إسماعيل ٤٠٠
٤١٥	٤١٥

(٨) ح/ الصندوق

منه	له
٨٦	إلى رصيد قديم أول المدة ٧٥
٤٠	إلى ح/ المواشى ١٠٠
٢٥٠	إلى ح/ المواشى ٥٠
٨٨	إلى ح/ الأغنام ٤٠
٢١	إلى ح/ على ٢٠
	رصيد جديد (ميزانية) أصول ٢٠٠
٤٨٥	٤٨٥

(٩) ح/ البنك

منه	له
٥٠٠	إلى رصيد قديم أول المدة ٢٠٠
١٢٨	إلى ح/ إسماعيل ٢٠٠
٤٠٠	إلى ح/ مبيعات ألبان ١٩٠
	من ح/ الفوائد ٣٠
	رصيد جديد (ميزانية) أصول ٤٠٨
١٠٢٨	١٠٢٨

(١٠) ح/ القرض الدائن

منه	له
٥١٥	إلى رصيد جديد (ميزانية) ٥٠٠
	من ح/ الفوائد ١٥
٥١٥	٥١٥

(١١) ح/ رأس المال

منه	له
١٤٠ إلى ح/ المسحوبات	٣٤٠١ من رصيد قديم أول المدة
٣٧٦,٥٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر	١٧٠ من ح/ فائدة رأس المال
٣٠٥٥ رصيد جديد (ميزانية) (خصوم)	
٣٥٧١,٥٠	٣٥٧١,٥٠

(١٢) ح/ المسحوبات

منه	له
٤٠ إلى ح/ الصندوق	١٤٠ من ح/ رأس المال
٧٠ إلى ح/ مبيعات ألبان	
٣٠ إلى ح/ الدواجن	
١٤٠	١٤٠

(١٣) ح/ الإيجار

منه	له
٤٠٠ إلى ح/ المالك	٤٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر
٤٠٠	٤٠٠

(١٤) ح/ المالك

منه	له
٢٠٠ إلى ح/ البنك	٤٠٠ من ح/ الإيجار
٢٠٠ رصيد جديد (ميزانية) (خصوم)	
٤٠٠	٤٠٠

(١٥) ح/ اجرة اشغراء والتأمين

منه	له
٧٥	إلى ح/ الصندوق
	من ح/ تأمين المقدم ٥
	من ح/ الأرباح والخسائر ٧٠
٧٥	٧٥

(١٦) ح/ على

منه	له
٤٢	إلى ح/ المواشى
	من ح/ تصنوق ٢١
	من ح/ تتيون المعدومة ٢١
٤٢	٤٢

(١٧) ح/ إسماعيل

منه	له
٥٢٨	إلى ح/ المحاصيل
	من ح/ نعنق ٤٠٠
	من ح/ تبنك ١٢٨
٥٢٨	٥٢٨

(١٨) ح/ أحمد

منه	له
١٠٨	إلى ح/ المحاصيل
	رصيد جديد (ميزانية) أصول ١٠٨

(١٩) ح/ حمدي

منه	له
١٩٠	إلى ح/ البنك
١٠	إلى ح/ الخصم
٢٠٠	٢٠٠

(٢٠) ح/ الديون المدومة

منه	له
٢١	٢١
إلى ح/ على	من ح/ الأرباح والخسائر

(٢١) ح/ الخصم

منه	له
١٠	١٠
إلى ح/ الأرباح والخسائر	من ح/ حمدي

(٢٢) ح/ الأجور والمهايا

منه	له
١٠٠	١٠٠
إلى ح/ الصندوق	من ح/ الأرباح والخسائر

(٢٣) ح/ المصاريف العمومية

منه	له
٥٠	٥٠
إلى ح/ الصندوق	من ح/ الأرباح والخسائر

(٢٤) ح/ الفوائد

منه	له
٣٠	٤٥
إلى ح/ البنك	من ح/ الأرباح والخسائر
١٥	
إلى ح/ القرض الدائن	
٤٥	٤٥

(٢٥) ح/ مبيعات الألبان

منه	له
٤٧٠	٧٠
إلى ح/ المواشى	من ح/ المعجونات
	٤٠٠
	من ح/ البنك
٤٧٠	٤٧٠

(٢٦) ح/ فائدة رأس المال

١٧٠,٥٠	إلى ح/ رأس المال	١٧٠,٥٠	من ح/ الأرباح والخسائر
--------	------------------	--------	------------------------

(٢٧) ح/ الإستهلاكات

منه	له		
٢٦	إلى ح/ الخيول	٧٦	من ح/ الأرباح والخسائر
٥٠	إلى ح/ الآلات		
٧٦		٧٦	

(٢٨) ح/ التأمين المقدم

منه	له		
٥	إلى ح/ أجرة الخفراء والتأمين	٥	من رصيد جديد (ميزانية أصول)

ثانياً: حساب الأرباح والخسائر

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٠/٣١

منه	له		
٩٢	إلى ح/ الأغنام والدواجن	٦٢٢	من ح/ تمواشى
١٩٠	إلى ح/ الأسمدة والبذور	٥٧٦	من ح/ تمحاصيل
٣٧٠	إلى ح/ العلف	١٠	من ح/ تخصم
٤٠٠	إلى ح/ الإيجار	٣٧٦,٥٠	من ح/ رأس المال
٧٠	إلى ح/ أجرة الخفراء والتأمين		(صافي خسارة)
٢١	من ح/ الديون المعدومة		
١٠٠	من ح/ الأجور والمهايا		
٥٠	من ح/ المصاريف العمومية		
٤٥	من ح/ الفوائد		
١٧٠,٥٠	من ح/ فائدة رأس المال		
٧٦	من ح/ الإستهلاكات		
١٥٨٤,٥٠		١٥٨٤,٥٠	

ثالثاً : الميزانية العمومية

الميزانية العمومية في ٣١/١٠/١٩٩٨

الأصول	الخصوم
٢٠٠ الصندوق	٥٠٠ القرض الدائن
٤٠٨ البنك	١٥ فوائد مستحقة
١٧٠٠ الموائى	٥١٥ —
٧٠ الدواجن	٢٠٠ المالك (إيجار مستحق)
٢٦٠ الخيول	
٢٦- إستهلاك ١٠%	٣٤٠١ رأس المال
٢٣٤ —	١٧٠,٥٠ + فائدة رأس المال
٥٢٠ المحاصيل	٣٥٧١,٥٠ —
٣٠ أسمدة وبنور	١٤٠ - مسحوبات
٤٥ علف	٣٤٣١,٥٠ —
٥٠٠ آلات	٣٧٦,٥٠ - الخصائر الصافية
٥٠- إستهلاك ١٠%	٣٠٥٥ —
٤٥٠ —	٣٧٧٠ —
١٠٨ أحمد	
٥ التأمين المقدم	
٣٧٧٠ —	

رابعاً: القيود الجردية بدفتر اليومية في ١٩٩٨/١٠/٣١

١٩٩٨/١٠/٣١	من ح/ الإستهلاكات إلى مذكورين:	٧٦
	ح/ الخيول	٢٦
	ح/ الآلات	٥٠
	إستهلاك الخيول والآلات بواقع ١٠%	
	من ح/ التأمين المقيد	٥
	إلى ح/ أجره تخفراء والتأمين	٥
	قيمة التأمين ضد الحريق المدفوع مقدماً	
	من ح/ الفوائد	١٥
	إلى ح/ القرض تدافن	١٥
	قيمة الفوائد المستحقة الدفع على القرض	
	من ح/ مبيعات الألبان	٤٧٠
	إلى ح/ المواشي	٤٧٠
	ترحيل مبيعات الألبان إلى ح/ المواشي	
	من ح/ المواشي	٦٢٢
	إلى ح/ الأرباح والخسائر	٦٢٢
	قيمة مجمل الربح من المواشي	
	من ح/ الأرباح والخسائر	٩٢
	إلى ح/ الأغنام وتداول	٩٢
	قيمة مجمل الخسارة في الأغنام والدواجن	

من ح/ المحاصيل	٥٧٦	٥٧٦
إلى ح/ الأرباح والخسائر	٥٧٦	
قيمة مجمل الربح من المحاصيل		
<hr/>		
من ح/ الخصم		١٠
إلى ح/ الأرباح والخسائر	١٠	
ترحيل رصيد حساب الخصم إلى الأرباح والخسائر لإقفاله		
<hr/>		
من ح/ الأرباح والخسائر		١٤٩٢,٥٠
إلى مذكورين		
ح/ الأسمدة والبذور	١٩٠	
ح/ العلف	٢٧٠	
ح/ الإيجار	٤٠٠	
ح/ أجرة الخفراء والتأمين	٧٠	
ح/ الديون المعدومة	٢١	
ح/ الأجور والمهايا	١٠٠	
ح/ المصاريف العمومية	٥٠	
ح/ الفوائد	٤٥	
ح/ فائدة رأس المال	١٧٠,٥٠	
ح/ الإستهلاكات	٧٦	
ترحيل أرصدة الحسابات المذكورة إلى ح/ الأرباح والخسائر		
<hr/>		
من ح/ فائدة رأس المال		١٧٠,٥٠
إلى ح/ رأس المال	١٧٠,٥٠	
قيمة فائدة رأس المال بواقع ٥%		

من ح/ رأس المال	٣٧٦,٥٠	٣٧٦,٥٠
إلى ح/ الأرباح وتخصاير	٣٧٦,٥٠	
قيمة الخسارة الصافية نقت إلى ح/ رأس المال		
من ح/ رأس المال	١٤٠	١٤٠
إلى ح/ المسحوبات	١٤٠	
قيمة المصاريف الشخصية رحلت إلى ح/ رأس المال		
من منكورين:		
ح/ القرض الدين	٥١٥	
ح/ المالك	٢٠٠	
ح/ رأس المال	٣٠٥٥	
إلى منكورين:		
ح/ تصنوق	٢٠٠	
ح/ تينك	٤٠٠	
ح/ نمواشي	١٧٠٠	
ح/ انونجن	٧٠	
ح/ انخيون	٢٢٤	
ح/ انحصايل	٥٢٠	
ح/ انسدة والبذور	٣٠	
ح/ انغف	٤٥	
ح/ انملات	٤٥٠	
ح/ انحت	١٠٨	
ح/ انتمين المقتم	٥	
إفقال حسابات الأصول والخصوم		

قيود إعادة فتح الدفاتر Opening Entries:

يعاد فتح الدفاتر أى الحسابات فى أول المدة التالية. ولإجراء ذلك بإستخدام
المثال السابق فأننا نسجل هذه القيود فى دفتر اليومية بتاريخ ١/١١/١٩٩٨.

اليومان	له	منه
من مذكورين:		
ح/ الصندوق		٢٠٠
ح/ البنك		٤٠٨
ح/ المواشى		١٧٠٠
ح/ الدواجن		٧٠
ح/ الخيول		٢٣٤
ح/ المحاصيل		٥٢٠
ح/ الأسمدة والبذور		٣٠
ح/ العلف		٤٥
ح/ الآلات		٤٥٠
ح/ أحمد		١٠٨
ح/ التأمين المقدم		٥
إلى مذكورين:		
ح/ القرض الدائن	٥١٥	
ح/ المالك	٢٠٠	
ح/ رأس المال	٣٠٥٥	
إعادة فتح حسابات الأصول والخصوم		

تتمين: إستخرج من الأرصدة الآتية صافى الأرباح أو صافى الخسائر ثم عمور سير نسبة العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨ ودون فى اليومية قيود تسوية الحسابات وإقفالها

ميزان المراجعة لشركة الرواد الزراعية فى

١٩٩٦/٢/٢٨ (القيم بالآلف جنيهه)

ح/ الصندوق	١٢٢١
ح/ الذمم	٣٦٠
ح/ المواشى فى ١٩٩٥/٣/١	١١٤٢
ح/ المسحوبات	٢٠٠
ح/ الأراضى	١٤٩١
ح/ المبانى والأسوار	٤٨٠
ح/ المهمات الزراعية	٧٢
ح/ أجرة الخفراء	٢٦
ح/ الأجور	٢٢١
ح/ العلف	٥١٩
ح/ أجرة علاج المواشى	٢٤
ح/ التوصيلحات	٢٨
ح/ الديون المعدومة	٥١
ح/ المصاريف العمومية	٤
ح/ أوراق الدفع	٦١١
ح/ المطلوبات (الدائن)	٣٩٦
ح/ مبيعات المواشى	١٩٤٤
ح/ رأس المال	٠ ...
	٠ ...

الفصل السابع: التقارير الاقتصادية المزرعية

تمهيد: الزراعة هي ذلك الجزء من الكون الإقتصادى الذى يضم الشطر من عناصر الإنتاج الموجهة نحو إنتاج الزروع النباتية والحيوانية التى ينعم بها الإنسان مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها فى إشباع مشتهياته فى ذلك صناعة أو مهنة إستغلال الموارد الأرضية والبشرية فى وحدات إنتاجية لإنتاج الزروع.

وعادة ماتجاهه المتخرجين من المعاهد العلمية الزراعية مهمة كتابة التقارير الاقتصادية المزرعية وذلك نظرا لأهمية هذه التقارير فى تناول ودراسة وبحث الكثير من الموضوعات الاقتصادية المزرعية والتى قد تتضمن إختيار وحيازة وتأمين وتحديد المزارع - الأرباحية المزرعية - العوامل المؤثرة على الطاقة الإنتاجية المزرعية - التحليل المالى المزرعى - إنتقاء أنسب الزروع - دراسة المشكلات المزرعية الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بالسةة المزرعية والقوى المحركة والعمال المزرعيين ورؤوس الأموال المزرعية والمرافق والمباني المزرعية - أعداد السياسات المزرعية وتعديلها وتبديلها فى ضوء التغيرات الاقتصادية المتوقعة.

لذلك كان من الأمور الهامة التى يجدر العناية بها والإهتمام بشأنها الإلمام بالمرحل التى يمر بها أعداد وكتابة التقارير المزرعية الاقتصادية ودراسة العناصر الرئيسية الواجب توافرها فيها بالإضافة إلى الإعتبارات المرغوب توافرها فى مثل هذه التقارير فى مختلف كليات الزراعة فى جامعات جمهورية مصر العربية نظرا للدور السهام الذى سيسهم به الخريجون فى مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية الزراعية القومية تحقيقا لأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المصرية.

المرحل التى يمر بها إعداد التقارير الاقتصادية المزرعية: عادة مايمر إعداد وكتابة التقارير الاقتصادية المزرعية بستة مراحل رئيسية من المرغوب الوقوف عند كل مرحلة منها ومناقشة مختلف النقاط المتداخلة فيها وتفنيد وجهات النظر عندها حتى تتبلور طريقة العمل ويتم وضع تخطيط لأسلوب الإعداد والكتابة. وأول هذه المراحل هو تفهم موضوع التقرير أى تحديد الهدف النهائى من القيام به وذلك بتجديد الأهداف الفرعية ثم الأهداف

الرئيسية التي يرغب في الوصول إليها من إعداد مثل هذا التقرير ونسبة بدقة وعناية تامتروا في هذه المراحل هون تحديد البيانات والمعلومات التي يتطلب القيام بمثل هذا التقرير وذلك في ضوء الأهداف المنشودة من قيام بعمل التقرير مما يوفر الكثير من الوقت والمجهود الذي قد يضيع بسبب التخصيص الخاطئ عن عدم فهم الهدف من تلك الدراسة. وثالث هذه المراحل هو تحديد الطريقة التي سيتم تجميع البيانات والمعلومات بموجبها بمعنى أن هناك طريقة جمع البيانات والمعلومات من غير عن طريق استمارات تملأ لهذا الغرض كما أن هناك طريقة جمع للبيانات من المراجع والإحصائيات المنشورة الحكومية كذلك قد يجأ إلى الهيئات والوزارات المتخصصة للحصول على مايلزم من بيانات غير منشورة مما يحسن معه بعد استعراض البيانات والمعلومات المطلوبة لتحديد طريقة جمع كل منها. ورابع هذه المراحل هو اختيار البيانات المطلوبة والمرغوبة من بين البيانات المتبعة مما يعكس صورة واضحة جلية غير مشوشة عن الموضوع محل البحث ويجب أن يكون الاختيار بحيث تستبعد البيانات المتضاربة والتي يشك الباحث في مدى صحتها ونقائها ويبقى فقط على البيانات التي تحمل درجة كبيرة من الصحة والدقة. والمرتبة الخامسة هي تحديد طريقة تحليل البيانات الإحصائية واختيار أسلوب التحليل الإحصائي وذلك حتى يمكن إبراز الصورة بدقة وعناية تامة حتى يمكن إستخلاص النتائج وتحديد التوصيات والمقترحات والتوصل إلى النتائج التي عن طريقها يتحقق الهدف المرغوب من إعداد التقرير أما المرحلة السادسة والأخيرة التي ينبغي الوقوف عندها عند إعداد التقرير فهي إنتقاء طريقة عرض هذه المواضيع والمعلومات والحقائق والإستنتاجات والمقترحات ويكون ذلك بتحديد مايدخل منها في أقسام كبرى ثم تحديد ما يدخل تحت كل قسم في أبواب مختلفة ثم تحديد مايدخل تحت كل باب من أبواب القسم في فصول مختلفة ثم تحديد مايدخل تحت كل فصل من فصول الباب في مواضيع مختلفة ثم تحديد مايدخل كل موضوع من موضوعات الفصل في نقاط مختلفة ثم تحديد مايدخل تحت كل نقطة من نقاط الموضوع في فقرات مختلفة وذلك مما يكفل إبراز النواحي المختلفة المرغوب إبرازها في كل مجال أي كل قسم ويجب الأخذ في الاعتبار التسلسل المنطقي لموضوع التقرير فيحسن الإنتقال نحو الهدف الذي يرغب الوصول إليه وإبرازه وتوضيحه متسلسلاً في الأفكار بطريقة منطقية

ومتدرجا من السبب إلى النتيجة ومن الحقائق إلى الاستنتاجات ومن الاستنتاجات إلى الخاتمة من الخاتمة إلى التوصيات.

عناصر التقارير الاقتصادية الزراعية: تتضمن العناصر الرئيسية المرغوب توافرها في التقارير الاقتصادية الزراعية التي يقوم الزراعيين بإعدادها عن مزرعة ما للإلمام بمختلف نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والتي تتأثر بالعوامل والظروف التكنيكية الزراعية عدة أقسام رئيسية هي: (١) القسم الوصفي، (٢) قسم البيانات الإحصائية، (٣) قسم الدخول والمشكلات الزراعية. وعادة ما يضم كل قسم من الأقسام الرئيسية الثلاثة عدد من الأبواب كما يضم كل باب من الأبواب عدد من الفصول التي يضم كل منها بدوره عددا من المواضيع التي تحوي عددا من النقاط والتي تعرض كل منفصلة كل منها في فقرات كل فقرة تتضمن التعبير عن ناحية من نواحي الموضوع إلا أنه لإعبارات دراسية كثيرة سيكتفى كل قسم من الأقسام الرئيسية السابق الإشارة إليها عدد من الأبواب ويقسم كل باب إلى عدد من الفصول ثم يقسم كل فصل إلى عدد من المواضيع. ويترك للطالب حرية تقسيم الموضوعات المختلفة إلى عدد من النقاط إذا استدعى الأمر ذلك.

ويضم القسم الأول من أقسام التقرير ثلاث أبواب أولاها باب النواحي الزراعية المزرعية وثانيها باب النواحي الاقتصادية المزرعية وثالثها باب النواحي المجتمعية الريفية، وينقسم الباب الأول من القسم الأول في التقرير إلى ثمان فصول هي: (١) الموقع، (٢) الحالة الإنتاجية للزروع النباتية والحيوانية، (٣) التحليل الطبقي والكميائي والميكروبيولوجي والتصنيف الأغلى لأراضي المنطقة، (٤) الحالة الإروائية والإصفائية المزرعية، (٥) التخطيط المزرعي للمباني والحظائر والحقول، (٦) العتاد المزرعي الآلي والحيواني ومختلف الآلات والمهمات المزرعية النباتية والحيوانية، (٧) الآفات الحشرية والأمراض النباتية والحيوانية المنتشرة، (٨) الحالة المناخية والجوية للمنطقة.

وتتضمن الفصول المختلفة للباب الأول في ذلك القسم الوصفي للتقرير عددا من الموضوعات التي يمكن إبرازها وفقا لمواضيع كل فصل، فيضم الفصل الأول ثلاث مواضيع رئيسية هي: (١) الموقع الجغرافي، (٢) المواصلات، (٣) نواحي الأمن. ويضم الفصل الثاني مواضيع هي: (١) الحالة الإنتاجية للزروع النباتية، (٢) الحالة الإنتاجية

للزروع الحيوانية، (٣) الحالة الإنتاجية للزروع الداجنية والحشرية تنحسية والحريرية. ويضم الفصل الثالث ثلاث مواضيع رئيسية هي: (١) الخواص الطبيعية للأراضى والخواص الكيميائية لها، (٢) التصنيف الإغنى لأراضى المركز التابعة له المزرعة، (٣) المرتبة الإنتاجية لكل زرع حقل فى المركز التابع له المزرعة. ويضم الفصل الرابع موضوعان هما (١) الحالة الإروائية المزرعية، (٢) الحالة الإصفائية المزرعية. ويضم الفصل الخامس موضوعين هما: (١) أنواع المبائى للزروع النباتية والحيوانية، (٢) أنواع المبائى المزرعية للسكان الريفين المزرعيين وتوافر إمكانيات المعيشة. ويضم الفصل السادس ثلاث مواضيع هي: (١) العتاد الآلى للزروع النباتية وحيوية، (٢) العتاد الحيوانى للزروع النباتية والحيوانية، (٣) الجدارة الإنتاجية للعتاد الآلى والحيوانى فى أداء العمليات المزرعية ويضم الفصل السابع ثلاث مواضيع هي: (١) الآفات الحشرية النباتية والحيوانية، (٢) الآفات الفطرية البكتيرية وفيروسية والحشائش المنتشرة، (٣) سياسة المقاومة الآتية وتلافى الآفات الآتية فى المنصقة. ويضم الفصل الثامن ولأخير من الباب الأول من ذلك القسم الوصفى ثلاث مواضيع هي: (١) درجات الحرارة والنهليات الصفرى والعظمى، (٢) متوسط كمية المضر السنوى والشهرى ، (٣) متوسط درجات الرطوبة ودرجة التبخر.

ويضم الباب الثانى من القسم الأول من أقسام التقرير وهو الخاص بالنواحي الاقتصادية المزرعية خمسة فصول هي: (١) السعة المزرعية وتوزيع زروع النباتية، (٢) إمكانية إنتاج زروع جديدة، (٣) مقارنة الطاقة الإنتاجية للزروع النباتية والحيوانية المزرعية بالزروع النباتية والحيوانية فى المركز التابع له المزرعة. (٤) المؤسسات التمويلية والمشكلات المزرعية التمويلية، (٥) التقلبات السعرية لمختلف الزروع النباتية والحيوانية.

وتضم الفصول المختلفة للباب الثانى عدداً من الموضوعات التى يمكن إيرادها وفقاً لمواضيع كل فصل فيضم الفصل الأول ثلاث مواضيع هي: (١) تسعة المزرعية وأبعاد المزرعة، (٢) التخطيط المزرعى للحقول، (٣) الدورة الزراعية وتوزيع الحاصلات. ويضم الفصل الثانى خمس مواضيع هي: (١) دراسة تميزة النسبية لإنتاج مختلف الزروع النباتية، (٢) دراسة الميزة النسبية لإنتاج مختلف الزروع الفاكهية، (٣) دراسة الميزة النسبية لإنتاج مختلف الزروع الخضرية ، (٤) دراسة الميزة النسبية لإنتاج

مختلف الزروع الحيوانية، (٥) دراسة الميزة النسبية لإنتاج مختلف البزروع الداجنية، ويضم الفصل الثالث موضوعين هما: (١) مقارنة الطاقة الإنتاجية المزرعية بالطاقة الإنتاجية للمركز لمختلف الزروع الحقلية، (٢) بيان الجدارة الإنتاجية في إنتاج مختلف الزروع الحقلية. ويضم الفصل الرابع موضوعين هما: (١) المؤسسات التمويلية المختلفة بالمنطقة، (٢) المشكلات التمويلية الزراعية للزروع وطرق علاجها. ويضم الفصل الخامس موضوعين هما: (١) التقلبات السعرية النباتية والحيوانية، (٢) دراسة الاتجاه العام لأسعار الزروع الرئيسية بالمنطقة.

وينقسم الباب الثالث والأخير من أبواب القسم الأول وهو الخاص بالنواحي المجتمعية الريفية المزرعية إلى فصلين هما: (١) التركيب السكاني الريفي^(١)، (٢) المؤسسات والمنظمات الإجتماعية والإقتصادية الريفية. وتضم الفصول المختلفة للباب الثالث عدد من الموضوعات التي يمكن إبرازها وفقاً لمواضيع كل فصل فيتضمن الفصل الأول موضوع واحد وهو (١) دراسة النواحي العمرية والزواجية والمهنية والدينية والإقتصادية ويضم الفصل الثاني موضوعين هما: (١) دراسة الأسواق وأنواعها، (٢) الخدمات الثقافية والترويحية والأمنية والإتصالية والتجارية والصحية والتعليمية والدينية والزراعية.

١٤٣١

أما القسم الثاني من أقسام التقارير الإقتصادية المزرعية وهو القسم الإحصائي فيضم ثلاث أبواب رئيسية: (١) باب البيانات الإحصائية عن المزرعة في وقتها الحالي، (٢) باب البيانات الإحصائية عن تحليل الجدارة الإنتاجية المزرعية، (٣) باب البيانات الإحصائية عن المصروفات والإيرادات المزرعية.

وينقسم الباب الأول من ذلك القسم الثاني من أقسام التقارير الإقتصادية المزرعية إلى أربعة فصول هي: (١) بيانات عن الزروع النباتية والحيوانية، (٢) بيانات عن الأغذية والتموينات، (٣) بيانات عن الممتلكات الثابتة أي المباني والمسكن المزرعية، (٤) بيانات عن الآلات والمهمات والعتاد المزرعي.

(١) تضم المزارع الكبيرة مجموعة من السكان يقومون بأداء العمليات المزرعية بالمزرعة يقومون بها وقد يقيم مجموعة من الزراع يعملون في مجموعة مزارع مختلفة متقاربة في بيئة سكنية واحدة وهي ما تعرف بالعزبة.

وينقسم الباب الثاني وهو عن دراسة تحليل الكفاءة المزرعية إلى ثلاثة فصول هي: (١) التورة الزراعية والخريطة المزرعية، (٢) الطاقة الإنتاجية المزرعية النباتية والحيوانية، (٣) كميات الأسمدة المستهلكة والأغذية الحيوانية.

وينقسم الباب الثالث من ذلك القسم الخاص بدراسة البيانات الإحصائية عن الإيرادات والمصروفات المزرعية إلى فصلين كبيرين هما: (١) المبيعات المزرعية للزروع الحقلية والفاكهية والخضرية والحيوانية للحمية واللبنية والصوفية والداجنية والتعليية. والخشبية، (٢) المصروفات الخاصة بالمنشآت المستديمة وإصلاح الماكينات والآلات والأدوات ومصروفات الوقود والزيت والشحوم ومصروفات الزروع الحقلية والخضرية والفاكهية والحيوانية ومصروفات تشحيم الآلات والجرارات والقوى المحركة وطلبات الري وحدات القوى الآلية والمصروفات الخاصة بالمهيا والأجور والمربطات وتكاليف إنتاج الفدان من الزروع النباتية المنخنة ومقارنته بالتكاليف في المنطقة.

أما القسم الثالث من أقسام التقارير الاقتصادية المزرعية وهو قسم الدخول والمشكلات المزرعية فيضم أربعة أبواب رئيسية هي: (١) الحالة الدخية المزرعية، (٢) مقاييس المكونات الأخرى للدخل، (٣) مقارنة النجاح النسبي في نمزراع المختلفة، (٤) المشكلات المزرعية الرئيسية.

وينقسم الباب الأول وهو عن دراسة الدخول المزرعية إلى فصلين هما:

(١٩) ملخص الإيرادات المزرعية، (٢٠) ملخص للمصروفات المزرعية. أما الباب الثاني وهو دراسة المعايير الداخلية الأخرى فيضم ثلاثة فصول هي: (١) دراسة عائد الإدارة للمزرعة، (٢) دراسة دخل عمل نمزراع، (٣) دراسة عائد رأس المال والإدارة. أما الباب الثالث وهو دراسة مقارنة النجاح النسبي في المزارع المختلفة فيضم فصل واحد وهو دراسة نسبة النفقات الكلية ونسبة النفقات الثابتة ونسبة نفقات التشغيل إلى الدخل الكلي. أما الباب الرابع الخاص بالمشكلات المزرعية فيضم ثلاث فصول هي: (١) دراسة المشكلات التكنولوجية الزراعية، (٢) دراسة المشكلات الاقتصادية الزراعية، (٣) دراسة المشكلات الاجتماعية الريفية الزراعية المزرعية.

الإعتبرات المرغوب توافرها في هيكل التقارير الاقتصادية المزرعية: يتكون هيكل التقارير الاقتصادية المزرعية من إحدى عشر جزءاً هي: (١) صفحة الغلاف، (٢)

صفحة المحتويات، (٣) فهرس الجداول، (٤) المقدمة، (٥) التمهيد، (٦) تسلسل أقسام محتويات التقرير، (٧) صفحات بداية الأقسام، (٨) الخاتمة والموجز، (٩) الملاحق، (١٠) مراجع باللغة العربية، (١١) مراجع باللغة الإنجليزية.

صفحة الغلاف: يبدأ التقرير بصفحة الغلاف وهذه تشتمل في ركنها الشمالي الأيمن الجهة المشرقة على إصدار التقرير ويبين في هذا التقرير المطلوب إسم الجامعة والكلية والقسم - ويتوسط مقدمة الصفحة إسم المزرعة المجرى البحث فيها وموقعها بالنسبة للقرية والناحية والمركز والمحافظة الواقع فيها ويلى إسم المزرعة إسم مقدمى التقرير - ويشار في وسط النهاية بالصفحة إلى القسم المقدم إليه التقرير ويسجل في أسفل الصفحة مكان ووقت تقديم التقرير.

صفحة المحتويات: تضم صفحة المحتويات جميع عناوين الأقسام والأبواب والفصول والمواضيع التي يضمها التقرير بجانب المقدمة والتمهيد والخاتمة والملخص والملاحق والمراجع ويقابل كل عنوان رقم الصفحة الموجود به ويلاحظ أن هناك أربع مستويات تكتب عليها تلك العناوين فيكون المستوى الخارجى لعناوين الأقسام ويتبعه للداخل مستوى عناوين الأبواب وهذا يتبعه بالتالى للداخل مستوى عناوين المواضيع.

فهرس الجداول: يلى صفحة المحتويات فهرس الجداول وهذا الفهرس يضم الجداول الموجودة في أقسام وأبواب وفصول ومواضيع التقرير ويشار إلى كل جدول من هذه الجداول برقم مسلسل يوضع بين قوسين ويسبق هذا الرقم بكلمة جدول ثم يلى ذلك عنوان الباب التابع له الجدول ثم يليه عنوان للجدول يوضح محتوياته والغرض منه ويقابل كل بيان عن جدول رقم الصفحة الموجود بها مثال ذلك:

جدول (١) - النواحي الزراعية المزروعة: متوسط الرقعة المنزوعة للزروع النباتية بالمزرعة خلال السنوات ١٩ - ١٩.

المقدمة : تلى فهرس الجداول مقدمة للتقرير وهذه تتضمن عنصر التشويق للقارئ ليتابع قراءة التقرير موضعاً ميدان الدراسة العلمية فيها والذي يسير وفقاً له فى موضوعات التقرير المختلفة ويحاول الباحث أن يقدم عرضاً مختصراً لأقسام التقرير وأبوابه وفصوله وموضوعاته الرئيسية ويربط من خلال عرضه بين تلك الموضوعات بعضها ببعض مشيراً إلى أهمية تناول تلك النقاط مدعماً ذلك ببعض البيانات والإحصائيات.

التعهد: يبين فيها أهمية التقرير وتأثير الحقائق والإستنتاجات والتوصيات المتوصل إليها في غيرها من المواضيع الإقتصادية والإجتماعية في البنيان الإقتصادي الزراعى القومى ويوضح بها أغراض البحث فى تحديد واضح المعالم كما يبين بها طريقة البحث، وما أستند إليه فى إجرائه من مراجع هامة ومصادر أساسية موضعاً الخطوات والمراحل التى مر بها إعداد البحث. ويوضح الباحث الصعوبات والمشاكل التى قابلها فى إعداد التقرير وما أمكنه التغلب عليه منها.

تسلسل أقسام محتويات التقرير: بعد مقدمة التقرير والتعهد لموضوعه يبدأ الباحث قبل سرد محتويات تقريره أن يجمع أفكاره فيضع الموضوعات التى تختص بدراسة ناحية من النواحي تحت بند واحد يطلق عليه الفصل ويحمل هذا الفصل عنواناً يدل على مايحويه من أفكار وحقائق وإستنتاجات تدخل فى موضوعاته وبعد هذا يحاول الباحث تجميع مجموعة الفصول ذات الصبغة المشتركة بند واحد أيضاً يطلق عليه الباب ويحمل كذلك كل باب عنواناً يدل على مايحويه ذلك الباب من الدراسة للأفكار والحقائق والإستنتاجات ثم يجمع الأبواب التى تختص بنوع معين من الدراسة تحت بند واحد يطلق عليه إسم القسم. وبذلك يقسم التقرير إلى مجموعة من الأقسام وهذا بالتالى ينقسم إلى مجموعة فصول التى بدورها تنقسم إلى مجموعة موضوعات . ويجب أن يتسلسل الباحث فى موضوعاته المختلفة بطريقة منطقية فيندرج من السبب إلى النتيجة ومن الحقائق إلى الإستنتاجات ومن الإستنتاجات إلى الخاتمة والتوصيات فى كل موضوع من موضوعات التقرير . ويراعى أن يكون كل موضوع مستوفى لألق التفاصيل مع الخلو من اللغو والحشو . وألا يكون قد ترك شيئاً للتخمين . ولا يكون قد جمع الحقائق ومسبباتها مدونة بكاملها كما ينبغى أن يكون خالياً من الآراء غير المقطوع بصحتها على أن يقرن كل دليل بما يستند إليه من بيانات ومراجع.

صفحات بداية الأقسام: يوضع فى بداية كل قسم من أقسام التقرير صفحة يسجل فيها العنوان الذى يحمله هذا القسم ثم يوضح الباب الرئيسية التى يحويها ويكتب عنوان

الفصول التى يضمها كل باب وكذلك الموضوعات التى يضمها كل فصل على أن يكون ذلك بخط مميز (سميك) أو عريض عن خط بقية موضوعات التقرير .

الخاتمة والموجز: وهذه تأتى فى نهاية التقرير بعد عرض الأقسام المختلفة لموضوعات التقرير وفيها يعرض الباحث بصورة واضحة القرارات والإستنتاجات والتوصيات التى وصل إليها مدلاً لهذه المقترحات بالبيانات المختلفة التى إحتواها موضوعات التقرير ومدعماً قوله بأرقام من الجداول ويحسن مراعاة التسلسل المنطقى فى الوصول إلى الحقائق والإستنتاجات حتى يتابع القارئ الأفكار فى سهولة ويسر ويصل فى النهاية إلى التوصيات التى وصل إليها الباحث وبذلك يكون قد وصل إلى نهاية الشوط الذى كبل يسعى إليه عندما بدأ عمل هذا التقرير ويراعى فى الخاتمة والموجز ألا تكون مختصرة جداً لأنها الجزء الذى يتضمن كل المعلومات التى خرج بها الباحث من دراسة الموضوعات أو إختباره .

الملاحق: توضع الملاحق فى نهاية التقرير بعد الخاتمة والتوصيات وتتضمن الملاحق كافة الجداول التى جمعت من المصادر المختلفة لجمع البيانات والتى لم يشار إليها مباشرة فى عرض أقسام محتويات التقرير فى موضوعاته المختلفة إذ أن الجداول الممجة التى يشار إليها مباشرة فى موضوعات توضع ضمن الموضوع فى الفصل الخاص بها كما أن الجداول المحتسبة التى أجرى على بياناتها عمليات حسابية توضع ضمن محتويات التقرير الرئيسية. وعلى هذا فإن الجداول (الخام) التى أخذت منها بعض البيانات للعرض والتحليل فإنها توضع فى الملاحق وتضم الملاحق كذلك كافة الأشكال والرسوم البيانية الموضحة للبيانات كما تضم مجموعة الخرائط المزرعية من مبانى ومنشآت بالحقول المزرعية. وتقسم الملاحق إلى ثلاثة أقسام يضم أولها مجموعة الجداول ويضم ثانيها مجموعة الأشكال والرسوم البيانية ويضم ثالثها مجموعة الخرائط المساحية.

المراجع العربية والأجنبية: تتضمن التقارير الإقتصادية المزرعية عامة الكثير من المراجع الخاصة بالأراء والأفكار والنظريات والحقائق المختلفة عن النواحي الإقتصادية الزراعية عامة وعن إقتصاديات إدارة الأعمال المزرعية وإقتصاديات الأراضى

وإقتصاديات الزروع الحقلية خاصة كما أن هناك الكثير من المراجع التى يستند إليها ويستمد منها مختلف البيانات الإحصائية اللازمة لإبراز الحقائق واستخلاص النتائج والوصول إلى القرارات ويجب الإشارة إلى تلك المراجع فى حصة إستخدامها سواء ما أستعمل منها فى التليل على الحقائق وتآراء المعينة أو سواء ما أستعمل منها فى الحصول على مايلزم من البيانات المختنة ويشار إلى المراجع عادة فى الحالة الأولى عن طريق وضع رقم أعلى نهاية الكلمة فى العبارة التى أستند إليها من ثم يوضح نفس الرقم أسفل الصفحة فى الحاشية ويذكر المرجع الذى يتضمن الإشارة إليه: (١) إسم المؤلف (٢) إسم الكتاب، (٣) إسم المصنعة، (٤) رقم الطبعة أو تحريرة، (٥) مكان نشرها، (٦) تاريخ النشر، (٧) رقم الصفحة. وذلك فى المؤلفات. أما فى حالة النشرات الدورية والمجلات فيكتب إسم الجهة المصدرة للنشرة (الوزارة)، (٢) المصلحة. (٣) إسم النشرة. (٤) العدد. (٥) السنة. (٦) إسم الطبعة. (٧) مكان نشر. (٨) تاريخ النشر. (٩) رقم الصفحة. مثال:

المؤلفات:

١- زكى محمود شبانة (دكتور) - التسويق الزراعى - المعهد التريسية فى الإقتصاد
التسويقى للإقتصاد الزراعى المصرى - مطبعة دار المعارف - التحريرة الثانية -
الإسكندرية ١٩٥٩ - ص ٢-٥.

2- Schickele, R.N Agricultural Policy Farm Programs and National Welfare, Food and Agricultural Organization of the United Nations, Mc Raw Hill, New York, 1954.

الفصل الثامن: السجلات المزرعية

أهم خصائص النشاط الزراعي وتأثيرها على أهم أشكال الدفاتر والسجلات المزرعية: نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة في البنيان الإقتصادي المصري، كان لازماً أن تتسم المعالجة المحاسبية في منشآت الإستغلال الزراعي بصفات تناسب ذلك الدور المتعاظم للقطاع الزراعي بالنسبة لبقية قطاعات البنيان الإقتصادي من ناحية، وكذا فأن طبيعة النشاط الزراعي المتميزة تميز المعالجة المحاسبية لذلك النشاط عن النظم المحاسبية لبقية القطاعات من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن النشاط الزراعي تتحكم فيه مجموعة من العوامل الطبيعية والفنية التي يؤثر بالضرورة في عملية إتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل وكذا في التنظيم المحاسبى الذى يعكس ويقيس أثر هذه التأثيرات الإقتصادية على التكاليف والأرباح الناتجة من الإستغلال الزراعي.

وفيما يلي بعض الخصائص الإقتصادية للنشاط الزراعي التي يتأثر بها تنظيمه المحاسبى:

أ- خضوع الإنتاج الزراعي لظاهرة تناقص الغلة وهذا يشكل عبئاً على النظام المحاسبى يتمثل فيما يلي :

أ- ضرورة الفصل فى سجلات المنشأة بين كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

ب- إعداد تقارير معلومات توضح للإدارة مدى تأثير إضافة عناصر التكاليف المتغيرة على الناتج الإجمالى كى تحول دون وصول المنشأة إلى مرحلة تناقص الغلة وتشمل هذه التقارير دراسة العلاقة بين تكاليف النشاط الزراعي وحجم الإنتاج والأرباح التي تتحقق من بيع المحصولات.

ج- ضرورة تقديم البيانات المحاسبية التي يمكن من دراسة البدائل المختلفة للإستغلال الأكفأ للمساحات المتاحة كالمقارنة بين الأرباح الحديثة للقدان نتيجة إستخداماته المختلفة مع إعتبار عنصر التوفيق والفترة اللازمة للإستغلال وسائر العوامل الفنية الأخرى.

٢- الخضوع للعوامل الجوية:

أن الأنشطة الزراعية بصفة عامة تعتبر كائنات حية تولد وتتمو بشكل وحجم ودرجة جودة معينة ويكون تأثير الإنسان فيها محدداً نسبياً والنظم المحاسبية الملائم للمنشأة الزراعية لابد أن يتضمن توفير البيانات المناسبة لإعداد خطط مستقبلية والتعبير عنها بما يعرف بالموازنات التخطيطية فنوع النشاط الزراعي المختلفة ومن هنا تتضح مدى الصعوبة في هذا المجال نظراً لأن هذه بيانات مستقبلية وتتعلق بالإحتمالات المتوقعة خلال الفترات الزراعية المقبلة. وجدير بالذكر أن الإنتاج الصناعي لا يخضع لمثل تلك الظروف ويكون التنبؤ وتحديد هيكل التكاليف والإيرادات متوقعة فيه ممكناً وبدرجة كبيرة من الدقة.

٣- الطبيعة الموسمية للنشاط الزراعي . وهذا يستلزم مايلي:

- أ- ضرورة إعداد جداول للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع بيان توقيتات الحصول على الإيرادات ودفع النفقات الزراعية المختلفة وذلك لإحداث التوازن بينهما في ضوء عمل الموسمية الذي يؤثر في كل من جانب المدخلات والمخرجات في شكلها النقدي.
- ب- تنظيم مواعيد سداد القروض قصيرة الأجل بما يتفق ومواعيد جني المحصول وبيعها.
- ج- دراسة وتحليل تكاليف الخدمة التسويقية ، فالطبيعة الموسمية للنشاط تحتم الإهتمام بعمليات التخزين ومواقع المخازن لأن تطلب على معظم الحاصلات الزراعية لا يرتبط بفترات عرضها الموسمية بل يكون متوازناً على مدار العام. وفي حالة المنتجات القابلة للتلف تسريع ترداد الحاجة إلى دراسة العلاقة بين مناطق توزيع وأسواق الجملة وتحليل تكاليف النقل وعلاقتها بالأسعار.
- د- أثر الموسمية على الموازنات التخطيطية للمنشأة وتوقيت إعدادها وبالتالي مواعيد إعداد التقارير المحاسبية الخاصة ببيان نتائج الأعمال والرقابة على تكاليف الإنتاج.

١- كثرة المنتجات العرضية، وذلك يؤثر فى العملية المحاسبية من زاويتين هما:

أ- معالجة إيرادات المنتج العرض داخل الحسابات وقوائم التكاليف وبالتالي يظهر السؤال التالى : هل تعتبر إيرادات مستقلة بذاتها ، أم تخفض بها تكاليف المنتج الرئيسى؟

ب- الفصل فى السجلات بين التكاليف العامة التى أنفقت على المنتج الرئيسى، والتى تسببت بشكل غير مباشر فى ظهور المنتج العرضى، وبين التكاليف التى دفعت خصيصاً لإعداد تلك المنتجات العرضية للبيع وتخزينها ونقلها وهى ما تعرف عادة بتكاليف ما بعد الانفصال أو التكاليف الخاصة.

وأحياناً ما يجد المحاسب صعوبة فى التفرقة بين ما يمكن إعتباره منتجاً رئيسياً وبين ما يندرج تحت بند المنتجات العرضية وهذه المشكلة يمكن علاجها فى كل منشأة على حدة وفقاً لإعتبارين هما:

- تحديد الهدف الرئيسى من النشاط، وما يتخلف عن عملية الإنتاج الأساسية يعتبر منتجاً عرضياً . وفى حالة ما إذا كان الهدف من النشاط مزدوجاً أى أن المنتجات المشتركة (يتم إنتاجهما معاً بعمليات واحدة لا يمكن تجزئتها) فلأن مشكلة معالجة إيراداتها تنتهى وتصبح المشكلة هى فقط كيفية توزيع التكاليف المشتركة قبل نقطة انفصال المنتجات عن بعضها.
- تحديد الوزن النسبى لإيرادات المنتج داخل مجموعة للمنتجات التى يتم إنتاجها فإذا كانت الإيرادات كبيرة نسبياً أصبح المنتج رئيسياً والعكس.

التنظيم المحاسبى وصعوبة رقابة الأنشطة الزراعية وذلك بسبب العوامل التالية:

- (أ) إتساع الرقعة الزراعية التابعة للمنشأة، (ب) تحكم الطبيعة فى الإنتاج وموسميته، (ج) تخلف البيئة الزراعية وإنتشار الأمية، (د) عدم إقتناع غالبية الزراع بجنوى إمساك الدفاتر والسجلات، (هـ) تعدد المنتجات المرضية والمنتجات المشتركة كمخرجات للنشاط الزراعى.

ويمكن التغلب على هذه الصعوبات إذا ما توافرت المتطلبات التالية:

- ١- وجود أساليب محاسبية ومالية لقياس الأداء الفعلي للأنشطة الزراعية فسي مواعيد محددة، ومن ثم إمكانية التعرف على نتائج الفعلية لتنفيذ الأهداف الإنتاجية .
- ٢- وجود نظام سليم لإعداد التقارير يمكن من خلاله مقارنة الأداء الفعلي بما كان مستهدفاً ومحدداً من قبل وبالتالي التعرف على أسباب القصور وإمكانية معالجته.
- ٣- وجود مقاييس ومؤشرات موضوعية تمكن من الحكم على مدى كفاءة التنفيذ، وترشيده الأداء وفقاً لأهداف قابلة للتحقيق.

التنظيم المحاسبي وظهور المؤسسات الزراعية:

يمكن القول بأن القطاع الزراعي في جمهورية مصر العربية قد مر بفترة إهمال نسبي من قبل الدولة إلا أنه بعد أن أكدت تجارب أن التنمية الاقتصادية في مصر يجب أن تتم من خلال زيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي، بدأت الدولة في سنوات الأخيرة في إعادة النهضة والنشاط إلى القطاع الزراعي. ولقد صاحب ذلك اتجاه نحو إنشاء المؤسسات الزراعية المتخصصة مثل مؤسسات الإصصلاح والإستزراع، ومؤسسات تنفيذ مشروعات الري والصرف، والمؤسسات التمويلية... إلخ للقيام بـتنويع المطلوب.

ولعل الإتجاه نحو إنشاء هذه المؤسسات المتخصصة يتفق عبقاً كبيراً على النظم المحاسبية وعلى أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به لتسهيل مهمة هذه المؤسسات لكي يلحق القطاع الزراعي المصري بركب بقية القطاعات العالمية. ويمكن أن تتحصر أهم مهام النظام المحاسبى فى هذه المجال فيما يلى:

١- قدرة النظام المحاسبى على إمداد الإدارات بالبيانات التى تساعدها فى التعرف على نتائج الإستغلال الزراعي ومدى مضايقتها للخطط الموضوعية.

٢- المساهمة فى بناء الموازنات التخصيضية التى تكفل تحقيق أهداف القطاع الزراعي.

٣- وجود نظام محاسبى سليم فى كل مؤسسة من المؤسسات الزراعية يؤدى إلى إمكانية المقارنة بين كل منها من حيث نتائج الإستغلال الزراعي وتكلفة الوحدة المنتجة وإنتاجية الفنان،.... إلخ وبالتالي معرفة موقف المؤسسة بالنسبة للمنافسين.

٤- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لتجيزة التخطيطية السنوية عن وضع الأهداف والخطط طويلة المدى بالنسبة للقطاع الزراعي.

وفى ضوء ما تقدم سوف نستعرض فيما يلى أهم الدفاتر والسجلات المستعملة فى بعض أوجه الإستغلال الزراعى وما تتطلبه طبيعة هذا الإستغلال من تطوير أو تعديل السجلات والدفاتر بما يتلائم مع هذه الطبيعة.

أولاً: سجلات الحصر المزرعى:

وهى عبارة عن حصر شامل لجميع الأصول التى يمتلكها الزارع وذلك فى جانب منها أما فى الجانب الآخر فتظهر جميع الخصوم أو المطلوبات، والفرق بين جملة الأصول وجملة الخصوم هو صافى قيمة المزرعة، وبمقارنة صافى قيمة المزرعة فى أول العام وفى نهاية العام يمكن تقدير صافى الزيادة أو النقص فى قيمة المزرعة خلال العام، ولكن مثل هذه الطريقة تقىس لنا مقدار التقدم فقط وذلك لأن زيادة أو نقص صافى القيمة فقط لا تظهر صافى الربح أو الخسارة فى العمل المزرعى، فقد تكون الزيادة فى صافى القيمة راجعة إلى إستثمار قام به الزارع من دخل أتى له بالميراث أو من تشجير خارج المزرعة، وبالمثل فقد يكون النقص فى صافى القيمة راجعاً إلى ارتفاع النفقات المعيشية للزارع وأسرته، وهذه السجلات يتم عملها مرتين فى العام زراعى مرة فى بداية العام ومرة ثانية فى نهاية العام الزراعى.

تعريف قائمة الحصر أو الجرد المزرعى: هى عبارة عن تلك القوائم التى تعمل على فترات منتظمة خلال العام الزراعى والتى تشمل قيم وأنواع جميع الممتلكات الثابتة وغير الثابتة بالمزرعة ومخازنها والنقدية بالخزينة والبنوك والديون التى للمالك قبل الغير وأيضاً الديون التى للغير قبل المالك.

ويؤزم لتقدير صافى الدخل المزرعى القيام بعمل قائمة الحصر المزرعى فى بداية العام ونهايته، ويتضمن إعداد قائمة الحصر خطوتين الأولى هى الحصر جميع الأصول فى المزرعة وتسجيلها، أما الخطوة الثانية فهى تقييم هذه الأصول ويجب أن يكون التقييم طبقاً لقيم الأصول وقت حصرها - جردها - إذ أنه لا يمكن أن نستخدم فى التقييم الحالى للأصول نفس الأبعاد التى دفعت فى الماضى أو نفس أعداد وأوزان الزروع الحيوانية كما ظهرت فى قائمة الحصر السابقة.

عمل قائمة الحصر: لتسهيل عمل قائمة الحصر تقسم الأصول إلى مجموعات ويجرى حصر كل مجموعة منها في قائمة منفصلة تهيناً لإعداد قائمة الحصر النهائية، وهذه المجموعات تشمل مايلي:

١- قائمة حصر الزروع الحيوانية: وتشمل الخيول والبغال والبقير والحصير والجاموس والغنم والماعز وغيرها، ويجب أن تشمل سجلات أعداد ووزن وأعمار كل نوع من الزروع الحيوانية على حدة مع ذكر أي بيانات أو تفاصيل أخرى يحتاج إليها المزارع، ويتم حصر الحيوانات الثمينة كمفردات، أما بقية الحيوانات فيتم حصرها كمجموعات وهذه البيانات تُلخِص بعد ذلك (سجل ١).

٢- قائمة حصر الأغذية والمستلزمات: وهذه تشمل كل الأغذية المشتراه والناجمة من المزرعة وكذلك التقاوى، أما التموينات فيقصد بها الزيت ونزكائب والدوبارة والصناديق أو أقفاص الفاكهة والأسنت والجير والمخصبات ... إلخ وهذه المجموعة يجب وزنها أو عدّها بدقة عند الحصر. وإذا وجدت أية صعوبات تعسوق الحصر فيجب على المزارع أن يعمل على إتاحتها لإستكمال الحصر وذلك لأن معظم الدخل المزرعى يكون فى أغلب الأحوال فى صورة أغذية وتموينات إذ وجدت أية زيادة فى قيمة الأغذية أو التموينات فإنها تعتبر كإيرادات وإذا وجد أن قيمتها فى أول العلم تزيد عن قيمتها فى نهاية العام فإن الفرق يعتبر كمصروفات (سجل رقم ٢).

٣- قائمة حصر الممتلكات الثابتة: وهذه تشمل الأرض والمباني وعدة توصيد المباني وتقوم كل وحدة منها على حدة، أما الأرض فتتصدى قيمتها وقيمة ما فيها من تحسينات رأسالية (المصارف والمروى والكبارى والطرق ... إلخ) على أساس المساحة وتقوم أنواع الأرض المختلفة كل منها على حدة (أرض منزرة - مراعى غابات - إلخ (سجل رقم ٣).

٤- قائمة حصر الآلات والأدوات المزرعية: وهذه المجموعة تحوى عادة عدد كبير من الأشياء المختلفة الأنواع، وعند قيام المزارع بحصر هذه الأشياء يجب عليه ألا يغالى فى تقدير قيمتها، وإذا عمل لهذه المجموعة جداول حصر تفصيلية دقيقة فأن حصر كل فرع من فروعها قد يشغل عدة صفحات ويستحسن أن تقدر قيمة الأدوات

المرتفعة القيمة في كل فرع من فروع المجموعة على حدة أما الأنوات الضئيلة القيمة فتقدر قيمتها إجمالاً. (سجل رقم ٤).

وهناك أشكال أخرى من قوائم الحصر تحتاج إلى معلومات خاصة ونماذج إضافية أخرى، فالأوراق المالية الدائنة والأوراق المالية المدينة ترصد كمفردات ثم تنقل القيمة الإجمالية لكل نوع منها إلى ملخص وقوائم الحصر المزروعي مع ملاحظة أن الأوراق المالية الدائنة ترصد مع الأصول أما الأوراق المالية المدينة فتترصد ضمن الخصوم في قائمة الحصر.

قائمة الحصر المقارنة:

هناك طرائق مختلفة يمكن أن نلخص بها الجمل أو المجاميع المختلفة لقوائم الحصر المزروعية ومن أفضل هذه الطرق وأنفعها هو نموذج قائمة الحصر المقارنة المبين في سجل رقم (٥) ويلاحظ منه أن هناك مجموعتين من البيانات يمكن إستخلاصها من هذا الجدول الأولي وهي أن بيانات قائمة الحصر المقارنة الحصر المقارنة تسمح بأجراء المقارنات من عام لآخر بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول، والثانية هي أنها تسهل تحليل المركز المالى للمزرعة فكما هو مبين في الجدول نجد أن الأصول المتشابهة ممكن أن تجمع مع بعضها وذلك للمساعدة على إستبيان التغيرات النسبية في مقادير مختلف البرامج الإستثمارية المزروعية.

طرق تقدير قيمة أصول قوائم الحصر المزروعية:

يوجد العديد من الطرق التي بمقتضاها يمكن تقييم الأصول، ومن بين هذه

الطرق مائلي:

١- سعر السوق: ويمكن بهذه الطريقة تقييم القمح الموجود في المخازن أو التطن المعد للبيع أو الخنازير والمائية التي تباع في وقت قريب في المستقبل، ويعتبر تقييم الأصول على أساس سعر السوق أسهل طرائق التقييم وأكثرها مرونة ولكن هذه الطريقة لايمكن تطبيقها بنجاح بالنسبة لفئات مختلفة أخرى من الأصول، فمن الواضح أنه لايمكن بهذه الطريقة أن تقدر قيمة مواشى التربية أو الآلات التي إستعملت لفترات مختلفة، هذا بالإضافة إلى أن بعض الأصول لايمكن تقدير قيمتها

السوقية على الإطلاق حتى مع ضرورتها لتشغيل العمل المزرعي وهذا الوصف ينطبق على المباني والأراضي.

٢- نفقات أو تكلفة الحصول على الأصول: وهذه الطريقة يمكن أن تطبقها بالنسبة للأغنية المشتراه والمخصصات الموجودة عند عمل الحصر وهي تنطبق أيضاً على الآلات المزرعية المشتراه حديثاً والمباني المزرعية التي أنشئت وتمت وقبـت عمل الحصر ولكن يلاحظ أن النفقة أو التكلفة تكون غير معروفة تماماً أى يصعب تحديدها بدقة بالنسبة بالنسبة للزروع حيوانية والزروع النباتية نتيجة بالمزرعة وكذلك أيضاً المباني القديمة.

٣- الطريقة المفضلة في محاسبة الأعمال: وهي عبارة عن إستعمل ما النفقات أو سعر السوق أيهما أقل ويشترط في هذه الطريقة أن مكان تحديد كل من النفقات وسعر السوق للأصل المراد تقدير قيمته.

٤- تقدير تكاليف إعادة الإنتاج: وعلى ذلك فإذا فرض وخفضت شركات إنتاج الآلات الزراعية أسعارها بمعدل ٢٠% فإن جراراً الذي يتكلف ١٠٠٠٠ جنيه يجب أن يقسم أيضاً يعادل ٨٠٠٠ جنيه والعكس صحيح في حالة رفع أسعار آلات الزراعية بمعدل ٢٠% فإن قيمة الجرار تصبح ١٢٠٠٠ جنيه.

ثانياً: السجلات النقدية المزرعية (التدوينية):

وهذه السجلات تمثل المستوى الثاني في السجلات المزرعية وهي توضح التغيرات التي تحدث في رأس المال المزرعي خلال العام ومقدار تدخل النقدي الذي حصل عليه من كل مورد، والتكاليف المنفوعة بالنسبة لكل بند من بنود الإنفاق مثل العمل بالأجر والوقود والغنية المشتراه والبذور وتفاوت المدفوعة والتأمين وتضرائب كما تبين تكاليف المزارع المنزلية والشخصية له ومعدلاته المزرعية.

ويلاحظ أن السجلات النقدية يبينها مقدار الدخل النقدي من مبيعات اللبينة أو المنتجات الداجنية مثلاً تعطينا فكرة عن سلوك هذه المزيروعات تكفي لاتبين صافي الربح إلا بعد إدخال التكاليف الفورية وغير الفورية، كما أن السجلات نقدية لا تبين إذا كان إنتاج كل بقرة أو كل حيازة قد وصل إلى معدل كاف أم لا، هذا بالإضافة إلى أن بعض

عناصر التكاليف التي تتضمنها السجلات النقدية مثل تكاليف إستخدام القوى والآلات المزرعية لاثوضح ما إذا كانت قد إستخدمت بطريقة إقتصادية أم لا.

سجل يومية الإيرادات والمصروفات: تعتبر يومية الإيرادات والمصروفات من أهم السجلات والمراجع النقدية في المزرعة كما أنها تعتبر أساس لكل السجلات النقدية الأخرى، ولبسط نموذج لها عبارة عن سجل يومية للمصروفات والإيرادات وتكون فيه كل المبيعات والمشتريات وسعر الوحدات المباعة أو المشتراء وقيمتها الكلية.

وتكون في هذه اليومية كل عملية عقب حصولها وترصد مبالغها إذا كانت إيرادات في خانة الإيرادات وإذا كانت مصروفات في خانة المصروفات، وهذه اليومية تبين للمزارع في النهاية جملة الإيرادات والمصروفات ولكي يعرف تكاليف أى زرع من زرع أو إيراده يجب عليه أن ينقب على البيانات الخاصة به في اليومية من أولهما لأخرها ولهذا فإنه من المستحسن دائماً أن يفتح لكل زرع يومية إيرادات ومصروفات على حدة تسهل عليه معرفة مصروفات وإيرادات الزروع الفردية - (سجل رقم ٦).

وفي أحوال كثيرة يفضل جعل حسابات المشتريات لكل نوع من الزروع على حدة وحسابات المبيعات لكل محصول من الزروع أيضاً على حدة وفيما يلي نماذج لبعض سجلات المبيعات المزرعية المختلفة.

نماذج سجلات المبيعات:

- | | |
|---------------------------|------------------------------|
| ١- مبيعات زروع الحقل | ٦- مبيعات زروع مشتل |
| ٢- مبيعات زروع الفاكهة | ٧- مبيعات ثريات |
| ٣- مبيعات زروع الخضر | ٨- مبيعات المصنوعات الغذائية |
| ٤- مبيعات الأغنام والماعز | ٩- مبيعات منتجات النحل. |
| ٥- مبيعات زروع الزينة | |

وذلك كما يتضح من سجل رقم (٧) وتشابه سجلات المبيعات السابقة جميعاً، كما تتشابه سجلات المبيعات من الأنتجة الحيوانية سواء الألبان أو البيض كما يوضح سجل رقم (٨) ، وكذلك تشابه سجلات المبيعات من ماشية اللحم أو اللبن أو العمل (سجل رقم ٩).

نماذج سجل المصروفات:

١- إصلاح المنشآت المستديمة	٧- زرع نزيعة
٢- إصلاح الماكينات والآلات والأدوات	٨- الممثل
٣- وقود زيت وشحومات الماكينات والآلات	٩- الحيوانات
والأدوات	١٠- المنتجات اللبنية
٤- الزرع الفاكية	١١- مصنوعات الغذائية
٥- الخضار	١٢- تمنحل
٦- زرع الحقل	١٣- تموينات النثرية.

وتشابه سجلات أنواع المصروفات السابق ذكرها كلها مع بعضها وذلك كما توضح السجلات أرقام (١٠، ١١، ١٢).

وتشمل سجلات مصروفات الآلات المزرعية البنود الآتية من المصروفات معاً:
١- تشغيل الجرارات، ٢- تسيير السيارات، ٣- ظلمبات الري إذا كانت وحدات ذاتية.

٤- ثالثاً: سجلات تحليل الكفاءة المزرعية:

وهذا النوع من السجلات هو الخطوة الثالثة من المسجلات المزرعية وهي تتضمن سجلات أعداد وأوزان الحيوانات المباعة وكميات اللبن ومنتجاته المباعة أو المستهلكة في الأغراض المنزلية الشخصية وإنتاج البيض ومقدار رقة وإنتاج كل محصول وغيرها من سجلات تحليل الكفاءة المزرعية، كما يجب ألا يحتفظ بسجلات أخرى لبيان مقدار الإنفاق على البنود المختلفة خلال العام وهذه تشمل عدد شهور العمل بالأجر والعمل الذي الزارع وعائلته ومقدار الغنية التي أعطيت لكل نوع من الزرع الحيوانية ومقدار المخصبات المضافة لكل حقل من حقول المزرعة وما أشبه وعن طريق سجلات وتحليل الكفاءة المزرعية يمكن أن يحمل على الكثير من الفوائد فعن طريقها يمكن الحكم على مدى كفاءة الإجراءات الفنية المتبعة في المزرعة مثلاً تبين إذا ما كان هناك إسراف في إستهلاك العلف أو في إستخدام العمال أو الآلات في مختلف العمليات المزرعية، كما توضح سجلات غلات الزرع في قطع الرض المختلفة في عدة سنين متتالية درجة خصوبة الرض ومدى حاجتها إلى التمدد بأنواعه المختلفة.

وتتضمن سجلات تحليل الكفاءة المزرعية كل من خريطة المزرعية وسجلات

إنتاج الزروع النباتية والحيوانية وسجلات إختيار مواشى اللبن وسجل العلف وسجلات
النسب والتربية وغيرها.

١- خريطة المزرعة: أن وجود خريطة للمزرعة بعد أمر ضرورى جداً ويجب العناية
وتوخى الدقة فى قياس رقعة كل حوض فيها أو مايشمل من قطع أو تراسيع، ولاخفى
أهمية المساحة الدقيقة وفائدتها من النواحي المالية والإنتاجية والتعاقدية ولاتحدث تغييرات
بخريطة المزرعة إلا عند تشييد أسرار ومبانى جديدة أو شق الترع أو قنوات أو مصارف
أو ضم مساحات جديدة إليها أو بيع جزء منها.

ويسترشد بخريطة المزرعة عند تقرير كمية الغلات المحتمل الحصول عليها
عند إعداد خطة المزرعة فى أول السنة الزراعية وهى سجل لمعالجة التربة ولغلات
المحاصيل خصوصاً إن كانت من الإتساع الذى يسمح بتدوين بضعة أسطر بدخال حدود
كل حوض وتتضمن كميات الأسمدة المستعملة فيه وغلات المحاصيل المنتجة منه لعدد من
السنين وخرائط المزارع يزد نفعها بعض الأعوام كما أنها تبين كفاءة الدورة الزراعية أو
الحاجة إلى تغييرها ونوع الإصلاح اللازم فيها وطريقته.

٢- سجلات إنتاج الزروع النباتية: وهذه المجموعة تشمل إنتاج الزروع النباتية ومعالجة
التربة وسجل ملخص إنتاج الزروع النباتية.

١- سجلات إنتاج الزروع النباتية ومعالجة التربة: من المشاهد أن تربة بعض
الحقول تحتاج إلى إصلاح لضعفها ، ولايسهل التعرف على الحقول الضعيفة إلا إذا حفظت
بسجلات دائمة لغلاتها على مدى سنين عدة أى لو دونت كميات الأسمدة المبتعولة بجانب
الغلات أى إذا دونت هذه المعلومات بطريقة منظمة بترتيب تواريخها فمن المتيسر عندئذ
معرفة تأثير نوع معين من الأسمدة أو كمية معينة منها على غلات حقل معين ومدى
إستمرار هذا التأثير كما يمكن مقارنته بالنتائج التى حصل عليها المزارع من نفس هذا
التطبيق على حقل آخر فى المزرعة نفسها.

وهذا النوع من السجلات الخاصة بالغللات والتربة يوصل إلى سياسة معينة للإدارة بخصوص التربة وينجح كثيراً من التخمينات والتقديرات التي تنفع المزارع فيما يتعلق بشراء الأسمدة وإستعمالها، وإذا تونت بهذا السجل مذكرات عن الطقس أثناء نمو المحصول بخصوص الجفاف أو نزول الأمطار أو الصقيع أو جبوب الرياح أو شدة الحرارة أو البرودة مما يؤثر على الغلة زيادة أو قلة فإن هذا يعنى تكثير فى تفسير سجل إنتاج المحاصيل ويساعد على تحليل منقشه من معلومات مختلفة ويصور سجل رقم (١٣) صفحة من هذا السجل.

ب- سجل ملخص إنتاج الزروع النباتية: يمكن بالإطلاع على النتائج التى يحصل عليها مدير المزرعة عن إنتاج زروع فى جميع الحقول بتمزرعة أن يعرف فكيف إستفاد من جميع أراضي المزرعة كما يستطيع المقارنة بينها وبين المزارع الأخرى وبينها وبين نفسها فى سنة معينة وفى سنوات أخرى.

كما يمكن تقدير كمية كل زرع منتج وقيمه بسهولة فى نفس الصفحة بجانب بيان عدد الألفنة المنزرعة بكل زرع وملخص كذا يسهل تقدير قيمة الكلية لجميع الزروع المنتجة فى المزرعة وتكاليف إنتاج الوحدة المنتجة من الزروع المختلفة بها ومتوسط إنتاج كل فدان وما إلى ذلك من البيانات التى تمت أثناء السنة لإستخلاص النتائج منها عن الربح المالى والكفاءة الإنتاجية.

والأرقام التى تظهر بسجل تزروع يجب أن تدون عندما نحصل عليها مباشرة لضمان الدقة ولتحقيق الفائدة كما يجب بثبات رقعة الأرض تمزرعة بكل زرع بعد زراعة المحصول مباشرة كما يجب أيضاً أن تدون كميات الغلات مباشرة بعد جمع كل زرع وإذا زرعت الزرع الواحد أنواع متعددة فيجب تدوين الرقعة والغللات الخاصة بكل نوع على حدة ويعتبر سجل رقم (١٤) نموذج لصفحة من سجل ملخص إنتاج الزروع النباتية.

٣- سجلات إنتاج الزروع الحيوانية: وهى مجموعة سجلات منها: (١) سجل اللبن اليومي، (٢) سجل اللبن السنوى، (٣) سجب النسب وتربيه، (٤) سجل الأوزان

الشهرية، (٥) سجل الدواجن، (٦) سجلات الأغنام، (٧) سجل التلقيح الشهري والسنوي
(٨) النشرة اليومية.

والبيانات الخاصة بكميات إنتاج الحيوانات أو بأعداد وأوزان مايشترى أو يباع
منها يمكن الحصول عليها بشكل أسهل وأرق لو قورنت بالحسابات المالية وأنمجت معها
فمثلاً في حساب المواشى يقيد كمية اللبن أو الزبد المباعة في وقت البيع وفي نهاية السنة
لايستغرق جميع هذه الكمية وإستخراج جملة المبيعات اللبنية أو الزبد السنوى أكثر من
عدة دقائق.

ومثل هذا العمل يمكن أن يجرى في حسابات الأغنام والدواجن وما إلى ذلك هذا
إذا كانت المزرعة صغيرة وهذه الأرقام لاتوضح الناتج السنوى فقط ولكنها تقدم أيضاً
الأساس الذى تبنى عليه عامل الجدارة الإنتاجية كمتوسط كمية إدرار اللبن بالنسبة للبقرة
الواحدة أو متوسط إنتاج الدجاجة من البيض وما إلى ذلك.

٤- سجلات إختيار مواشى اللبن: أن السجلات التى يمكن إستعمالها لتحسين قطعان
مواشى اللبن من بيع أنفع السجلات التى يتحتم إمساكها، فالأعراض التى تحققها هذه
السجلات بالغة القيمة ويقضى نظام إمساكها بان يكون لكل ماشية حلوب من أفراد القطيع
الموجودة بالمزرعة سجل خاص بإنتاجها وبذلك تتوافر سجلات لجميع أفراد القطيع ونظم
كهذا يمكن من معرفة الماشية غير المنتجة فيتمنى إقصاؤها فى الوقت المناسب بذلك
يتحسن القطيع تحسناً مستمراً.

ويتم فحص الماشية وإختيارها بواسطة شخص خبير بتربية الحيوان وعلى هذا
الخبير أن يقدر النسبة المئوية لادهن فى اللبن كما يجب أن يرشد الزارع إلى الطريقة
الخاصة بإمساك السجلات وأحسن الطرق لتعزيز الماشية وإدارتها كى يستفيد الزارع منها
أكبر فائدة. ويقوم هذا الخبير أو من يحل محله بوزن اللبن الذى تدره كل ماشية فى مدة
٢٤ ساعة ويأخذ عينة مختلفة وجهات الحليب ليختبر كمية الدهن فيها ويعتبر هذا اليوم
متوسط للشهر ويقدر الإنتاج الشهري لكل ماشية بضرب المتوسط فى عدد الأيام التى
حلبت فيها طوال الشهر.

وهناك نوعان من السجلات الثبينة أحدهما يومية و الآخر سنوى وينحصر الغرض من النوع الأول فى معرفة مقدار إنتاج اللبن اليومى من الحيوانات المزرعية ويمكن منه أيضاً معرفة متوسط الإدرار اللبنى الأمبوعى مما يكفل اختبار مواشى اللبن ويوضح سجل رقم (١٥) هذا النوع. أما النوع الثانى من السجلات الثبينة فهو السجل السنوى والذى يبينه سجل رقم (١٦). وهو يستخدم فى عمليات الإختيار وجمع البيانات الخاصة بتاريخ الميلاد الحيوان وطول فصل الحليب ومتوسط نسبة الدهون فى اللبن. وبجانب سجل اللبن للتخصص لكل ماشية يوجد سجل آخر للعلف وفى كل يوم تفحص فيه مواشى اللبن يزن الفاخص مواد العلف المعطاة لكل ماشية يومياً وذلك بجانب إنتاجيتها اليومى ثم يثبت فيه هذا العلف بمقارنتها بقيمة اللبن المنتج للحصول على فكرة صحيحة عما تأتى به كل ماشية من ربح فى مقابل مايقدم لها من غذاء، ويستخرج متوسط إنتاج كل ماشية من أفراد القطيع من شهر من شهور السنة وبذلك تسهل مقارنة شهر معين بإنتاج أى شهر سابق ومعرفة مدى التقدم الذى حدث.

ويمكن عن طريق الاحتفاظ بسجل الإنتاج لكل ماشية التخصص من أفراد القطيع التى لا تبلغ مستوى معقول فى الإنتاج وبهذه الطريقة تتضمن استمرار تحسن القطيع تحسناً مستمراً. ولأنك لذلك اثرأ بعيداً فى ضمان حسن الإدارة لأن تتخلص من الماشية الرديئة القليلة الإدرار أولاً بأول والإبقاء على الماشية الغريزة الإدرار وحدها يمنع من إضمحام نسلها الردىء مثلاً إلى القطيع الموجود وبذلك يتحسن القطيع تحسناً مستمراً وترتفع كفاءته الإنتاجية.

٤- سجل العلف: توجد عدة نماذج لسجل العلف ولبسطةا متشكر فيه كمية كل نوع من أنواع العلف التى يستهلكها كل نوع من أنواع الحيوانات المزرعية وهو يعمل على فترات كل منها شهر واحد وهذه الكميات تجمع فى آخر السنة فى ملخص سجلات العلف وإستعمال سجل العلف يستلزم وزن وكمية العليقة اليومية أو تقدير كميتها بالأكيلة، وتقيد كمية العليقة اليومية التى تستعمل كل يوم فى سجل العلف فى أول الشهر وإذا حدث وتغيرت كمية العليقة أثناء الشهر فأن مقدار التغير يقيد فى يوم حدوث وفى نهاية الشهر تضرب كمية كل عليقة من كل نوع من مواد العلف فى عدد أيام اشهر التى غذى عليها

(أى فى عدد الأيام التى إستعملت فيها بغير تغيير) والمجموع الشهرى المستهلك بالنسبة لكل مادة علف يوجد بجمع هذه المقايير. وإذا كانت قيمة العليقة اليومية لانتغير طوال الشهر فيعمل قيد واحد فى خانة مادة العليقة المستهلكة لنوع معين من أنواع الحيوان فى أول يوم من أيام الشهر وفى نهاية الشهر يستخرج المجموع بالطريقة السابق وإذا حدث تغيير فى تغذية نوع معين من الحيوان وبدء فى تغذية على نوع جديد فأن العلف الجديد يقيد فى يوم البدء فى إستعماله. وإذا إشتريت كمية من العلف لنوع معين من الحيوان لكى تكفيه عدة أيام معينة فأن مقدار الكمية المشتراه تقيد مباشرة مرة واحدة ولايحتاج الأمر إلى تقيد آخر إلا عتما يشتري كمية أخرى كطن من كسب مثلاً أو حمل من الدريس، ويوضح سجل رقم (١٧) نموذج سجل العلف لشهر معين.

وتنشأ الصعوبات أحياناً فى إستعمال الحشائش أو التبن أو أى فضلات أخرى من فضلات الزروع لقليل من الزراع من يعرف تماماً الكمية التى تغتذ بها الحيوانات فى اليوم الواحد وواجب أن نعرف هذه الكمية وقد يكون من المتيسر أحياناً وزن طبقة من التبن أو قش الأرز ويمكن تكوين فكرة جيدة عن الوزن بملاحظة مدة حمل أو كومة معينة من ذات وزن معين المعطاة لبعض الحيوانات لتعرف الكمية التى تستهلك منه يومياً، ويحتم دائماً تقدير الكميات المعطاة من العلف لتغذية الأنواع المختلفة من الحيوان تقديرأً مضبوطاً.

٦- تلخيص سجل العلف: فى نهاية السنة تستخرج مجاميع سجلات العلف الشهرية وتظهر بقائمة تلخيصه يتبين منها مجموع ما يستهلكه كل نوع من أنواع الحيوانات من أنواع العلف المختلفة طوال السنة وتسطر قائمة الملاحظات عدة كما تسطر سجلات العلف الشهرية وبدلاً من كتابة كل يوم من أيام الشهر تكتب أسماء الأشهر فإذا كانت سجلات العلف الشهرية منظمة ومسطرة كما يجب فإن الأمر لايحتاج إلى عناء كبير لنقل المجميع الشهرية إلى القائمة التلخيصية وإستخراج مجموعها ويبين سجل رقم (١٨) نموذج سجل تلخيص العلف المستهلك فى سنة معينة.

وبعد أن يلخص سجل العلف تشمل دراسة كفاءة تغذية في كل فرع من الفروع الإستغلال الحيواني ولتسهيل هذه الدراسة يجب أن يوضح مخصص إستهلاك العلف بالنسبة لكل مجموعة من الحيوانات بالقرب ما يمكن إلى الداخل. ومن فوائد سجل العلف أنه يمكن من دراسة إحتياجات الحيوانات في مختلف أوقات السنة من مواد العلف المختلفة كما يمكن دراسة الكفاءة الإنتاجية للأغذية التي تعطى لها ويستعمل به في إجراء تجارب على تغذية مختلف أنواع الحيوان على مختلف أنواع مواد العلف.

٧- سجلات النسب والتربية: ومن بين السجلات الأخرى ذات الأهمية في المزرعة سجل النسب والتربية والمقصود به تتبع نسب الحيوان، ويشمل سجل تربية جميع البيانات التي تتعلق بتاريخ التلقيح وإسم الطلوق وتاريخ الولادة وإسم جنس النسل ويعتبر هذا النوع من السجلات على جانب كبير من الأهمية في محاولات تحسين النسل والمحافظة على تحقيق الجدارة الإنتاجية الحيوانية مما يكفل زيادة الدخل الحيواني وتمزعى، ويبين سجل رقم (١٩) سجلات النسب والتربية.

٨- مجموعة سجلات حيوانية أخرى: من بين السجلات ذات الأهمية في المزرعة سجل الأوزان الشهرية حيث أن تتبع مراحل النمو الحيواني لمختلف حيوانات المزرعة حتى يمكن تحديد أنسب ميعاد لإرسالها إلى الأسواق يستلزم تدوين وزن الحيوانات على فترات زمنية تختلف باختلاف المزارع تبعاً لطروف الإنتاج والتربية ونوع وحجم القطيع ويوضح (سجل رقم ٢٠) سجل تسجيل الأوزان الشهرية.

وقد يكون بالمزرعة قطع من الأغنام ويستدعى ذلك تسجيل جميع البيانات الخاصة به في سجل يسمى بسجل الأغنام ويوضحه (سجل رقم ٢١) وتكون به بيانات خاصة بنسب الحيوان وأوزانه ما يتعلق بالإنتاج الغنمي من نصوف واللحم والمنتجات المولودة.

وللعمل على تحسين القطيع والمحافظة على التركيب النسل الجيد والعمل على إدخال صفات وراثية جيدة جديدة في أفراد القطيع يستدعى ذلك الإحتفاظ بسجل التلقيح يسجل به مختلف البيانات ويوضح سجل رقم (٢٢) نموذج سجل التلقيح.

وأخيراً تتضمن سجلات الإنتاج الحيوانى المزرعى النشرة اليومية ويسدون بها -
جميع العمليات المزرعية التى تتم بالمزرعة من حيث كمية اللبن وأوزان الحيوانات -
والتلقيح والولادات وحالة الحيوانات الصحية وحالة حيوانات العمل كما فى (سجل رقم
٢٣).

سجل رقم (١) - قائمة حصر الزروع الحيوانية

البيــــــــــــــــان	الحصر أول العام			الحصر فى آخر العام		
	العدد	الوزن	القيمة بالجنيه	العدد	الوزن	القيمة بالجنيه
الماشية:						
أبقار اللبن						
الثيران						
عجول التربية						
عجل ماشية اللبن						
عجول التسمين						
جملة الماشية						
الدواجن:						
الدجاج						
الديوك						
البط						
الأوز						
جملة الدواجن						
جملة الخنازير						

سجل رقم (٢): قائمة حصر الأغذية والمستلزمات

البيان		الحصر في أول العام	الحصر في نهاية العام
البيان	الكمية	القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه
أغذية ناتجة بالمزرعة: ذرة قمح . . سبيلاج			
أغذية مشتراه: كسب بذرة القطن مخلفات حيوانية أغذية معدنية			
جملة			
المستلزمات (تموينات): أسمدة تقايى مبيدات أجولة زيوت وتشحيم			
جملة			

سجل رقم (٣): قائمة حصر الممتلكات الثابتة والتحصينات المزرعية (عقارات)

البيان	سنة بدء الإستهلاك	القيمة (جنيه)	الحياة الإنتاجية المقدرة	قسط الإستهلاك السنوي	القيمة الحالية
المباني المزرعية: المخازن الحظائر حظائر الآلات بيوت الدواجن إنشاءات المياه والمكاتب إن وجنت أسوار المزرعة					
جملة					
للتحصينات المزرعية والمساكن: قنوات مصارف طرق المساكن					
جملة					
الأراضي: جملة					
جملة					

سجل رقم (٤): قائمة حصر الآلات والتموات المزرعية

البيان	سنة اكتناء	القيمة (جنيه)	الحياة الإنتاجية بشهرين	قسط الاستهلاك المسنوى	القيمة الحالية بالجنيه
وحدات القوى المزرعية: الجرارات السيارات الموتورات					
جملة					
مهمات الزروع النباتية: محاريث آلات حصاد آلات تنرية آلات تعبئة					
جملة					
مهمات الزروع الحيوانية: آلات حلب آلات تبريد اللبن غذايات أجهزة للشرب					
جملة					

سجل رقم (٥): نموذج قائمة الحصر المقارنة

بيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	القيمة %	القيمة %	القيمة %
الأصول الثابتة: الأرض المباني	الأصول		
جملة الأصول: الجرار المهمات مواشى التربية الخيل			
جملة			
مواشى التسمين الخنازير الدواجن الأغذية والتغذيات نقدية بالصندوق			
جملة			
جملة الأصول			
قروض طويلة الأجل حسابات مدينة حسابات مدينة أقل من سنة جملة الخصوم صافى القيمة	الخصوم		
الجملة			

[illegible]

سهل رقم (١٤): سهل ملخص إنتاج الزروع النباتية

الزروع النباتية	رقم الحقل	عدد الألفنة		الإنتاج		القيمة		قيمة نصيب المالك	المستعمل عطف	الباقى عند الجرد
		مملوكة	مستأجرة	جملة الإنتاج	متوسط الفدان	القيمة الكليّة	المعر			

سجل رقم (١٥) : سجل إنتاج اللين الورمي والأسودعي

مجموع اللين أسودعي	نسبة اللين	متوسط اللين الورمي	مجموع اللين أسودعي	الجمعة		الأحد		السبت		العنوان
				المجموع	النساء	المصباح	المجموع	النساء	المصباح	

سجل رقم (١٦): سجل اللبن السنوى

إسم ورقم الحيوان *			
النوع			
تاريخ الميلاد			
أسم ورقم الأب			
إسم ورقم الأم			
تاريخ الولادة			
تاريخ التلقيح المخصب			
تاريخ الولادة المنتظرة			
عمر الحيوان فى اليوم الذى تمت فيه الولادة			
عموميات:			
١-الإدرار فى ٣٠٥			
٢-أعلى إدرار يومى			
٣-متوسط الإدرار اليومى			
٤-عدد مرات الحليب			
٥-كمية الإدرار المعدلة			
٦-كمية الدهن المعدلة			
تاريخ	لبـن	دهـن	درجة الحرارة
أسبوعى جملة	%	أسبوعى جملة	أسبوعى جملة

* يخصص لكل حيوان صفحة فى السجل

سجل رقم (١٧): نموذج سجل الحظف الحيواني

شهر يناير سنة ١٩٩٨

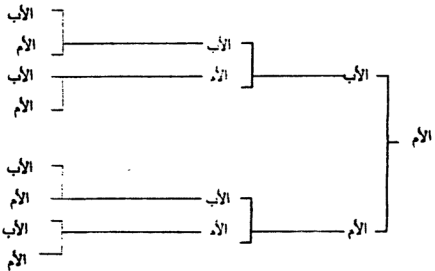
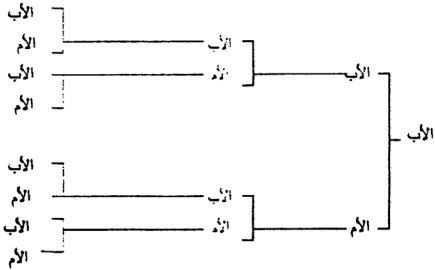
التاريخ	الموتى				الأغنام				الخيول			
	قول	شمير	تبين	برسيم	ذرة	قول	شمير	تبين	برسيم	ذرة	قول	شمير
١												
٢												
٣												
٤												
.												
.												
٣١												
الجملة												

* يخصص صفحة لكل شهر من شهور السنة.

سجل رقم (١٩): سجل النسب والتربية

أ- سجل النسب

النوع	رقم الحيوان
تاريخ الميلاد	
إشتري من	باع إلى



سجل رقم (١٦٩):

ب- سجل التربيـــــــــة

تاريخ التلقيح	رقم الطلوقة	تاريخ الولادة	رقم الننتاج	جنس الننتاج	ملاحظات
ملاحظات					

ج.
سجل رقم (٤٤): سجل الأوزان الشهرية للحيوانات

اسم ورقم الحيوان	شهر	كجم	ملاحظات	شهر	كجم	ملاحظات
النوع						
تاريخ الميلاد						
صفحة سجل النسب						
اسم ورقم الأب						
اسم ورقم الأم						

تاريخ التلقيح المخصب

تاريخ الولادة المنتظرة

عموميات:

مليم - جنيه

بمبلغ

إلى

بيع إلى

٢١
سجل رقم (٢٩): سجلات الأغنام

أ- سجل النسب والوزن للأغنام

رقم الحيوان	تاريخ الميلاد		
رقم الأب	النوع		
رقم الأم			
الشهر	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	الوزن كجم	الوزن كجم	الوزن كجم
يناير			
فبراير			
مارس			
أبريل			
مايو			
يونيه			
يوليه			
أغسطس			
سبتمبر			
أكتوبر			
نوفمبر			
ديسمبر			

سجل رقم (٢٢): سجلات الأغنام

ب- سجل إنتاج الصوف

تاريخ الفحص	الوزن	الطول	القطر	انتموج	المعان	انثعر انصبب	دهون الصوف	الوزن

سجل رقم (٢٢): سجل التلقيح

الطلوقة	رقم الحيوان	تاريخ الوضع السابق	تاريخ أول وثبة	تاريخ ثاني وثبة	تاريخ الوضع المنتظر	تاريخ الوضع الفعلی

سجل رقم (٢٤): سجل النشرة اليومية للمزرعة

إنتاج	بقرى	كجم لبن % للدهن
اللبن	جاموسى	كجم لبن % للدهن
اليومى	جملة	كجم لبن % للدهن

التلقيح	رقم الطلوقه	رقم الحيوان الملقح	ملاحظات
اليومى			

رقم الحيوان الأم	رقم الحيوان الأب	رقم الحيوان الوليد وزنه

الحالة	رقم الحيوان المريض	رقم الحيوان الناقق	ملاحظات
الصحية			
والنفوق			

* يتم عمل هذه النشرة يومياً لبيان حالة المزرعة بسهولة.

الفصل التاسع: السجلات والدفاتر المستعملة

فى الجمعيات التعاونية الزراعية

سبق الإشارة فى الفصل السابق إلى أنه ليست هناك طريقة واحدة أو محددة للمحاسبة الزراعية، وبالتالي لا يوجد نضء موحد للدفاتر أو السجلات يمكن تطبيقه على جميع أنواع المزارع وإنما يعتمد الأمر فى مجموعه على المنطق أكثر مما يعتمد على قواعد محاسبية محددة الأمر الذى يجعل مهمة اختيار التنظيم المحاسبى المناسب للمزرعة تقع على عاتق مديرها. لذا فأئنا سوف نقول فيما يلى مختلف أنواع الدفاتر والسجلات المزرعية للتعرف عليها حتى يمكن إستبظ نظام خاص بترك السجلات والدفاتر يتلائم ويتاسب مع ظروف وأوضاع وطبيعة ترك منشأة.

ويقضى القرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٥٧ بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بجمعيات التعاونية بأن تملك الجمعيات الدفاتر التالية:

١- الدفاتر التجارية: المنصوص عليه فى المادة ١١ والمواد التى تليها من قانون التجارة.

٢- الدفاتر المحاسبية التى تتطلبها طبيعة العمل فى الجمعيات التعاونية .

٣- دفتر الأعضاء والأسهم ويبين فيه أسماء الأعضاء ومحر إقامتهم وصناعة كل منهم وتاريخ قبوله أو فصله أو إستعماله أو وفاته إلخ وكذلك حساب المبالغ التى يدفعها أو يسحبها كل منهم وأيضاً عند الأسهم وأرقامها وتوزيعها بين الأعضاء وما يطرأ عليها من نقل ملكية أو إلغاء.

٤- دفتر محاضر الجلسات ويدون فيه محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

وقد ظل يعمل بأحكام المواد ١١، ١٢، ١٣، ١٤ من قانون التجارة حتى صدر القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٣ غسطس ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٥٤ الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤. وينص هذا القرار على إلغاء المواد ١١، ١٤ من قانون التجارة واستبدالها بأحكام أخرى ألزمت بإمسك الدفاتر التى تسير التطور الإقتصادى وتتفق مع الأصول العلمية للمحاسبة.

وقد نص المشروع بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ على إمكان إستعمال دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية على أن تعتبر دفاتر اليومية المساعدة فى مجموعها بمثابة دفتر اليومية الأصلية. ونص على أن تتبع الإجراءات الخاصة بتسجيل الدفاتر بالنسبة لكل دفتر من دفاتر اليومية المساعدة.

تسجيل الدفاتر:

تنفيذاً لما ورد بالقرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ السابق الإشارة إليه بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية فيما يتعلق بالدفاتر المحاسبية والإدارية الخاصة بالجمعيات التعاونية الزراعية، صدرت التعليمات إلى مديريات الزراعة بالمحافظات بشأن تسجيل هذه الدفاتر وفقاً للتعليمات التالية:

٤- ترقم جميع صفحات الدفاتر التى تمسكها الجمعيات التعاونية الزراعية بأرقام متسلسلة وذلك قبل بدء العمل بها ، كما يؤثر عليها فى نهاية كل سنة مالية للجمعية ويتم ذلك بمعرفة مديرية الزراعة.

ب- تقوم مديرية الزراعة بتسجيل هذه الدفاتر التى تقدم إليها بوضع شعار الدولة على صفحاتها المسجلات، ويتم ذلك بدون رسم.

ج- يؤشر على أولى الصفحات المرقمة وآخر هذه الصفحات من السيد/ مدير الزراعة أو من ينوب عنه مع إثبات واقعة التأشير وتاريخها.

د- تكون للدفاتر المسجلة الصفة الرسمية فى تعاملات ويمتتع حى الجمعية إستعمال اى دفتر قبل إستيفاء تسجيله بالطريقة انبينة بالبندين الولين.

هـ- يجوز للجمعيات أن تقوم بختم هذه الدفاتر من تقائش انزرة بالمراكز على أساس أنها الجهات الإدارية المختصة التى تقع الجمعيات فى دائرة حنها.

أولاً: دفاتر وسجلات الجمعيات التعاونية الزراعية:

سوف نتناول فيما يلى الدفاتر وسجلات التى تستخدم الجمعيات التعاونية الزراعية لإثبات أوجه نشاطها المختلفة.

السجلات والدفاتر الإدارية والتنظيمية:

١- سجل أسهم العضوية:

عبارة عن سجل يوضح مساهمة الأعضاء فى رأس مال ، فيتضمن من أسماؤهم وعدد الأسهم التى يملكها كل منهم ومايظراً على هذه ملكية من تعديلات بالإلغاء أو بالنقل وتخصص لكل عضو صفحة من صفحات هذا دفتر وتقسّم إلى أربعة أقسام العناوين التالية:

أ- الأسهم المكتتب فيها: وتكون فى هذا القسم بيانات الأسهم التى كتتب فيها العضو وخصصت له سواء عند التأسيس أو أثناء حياة الجمعية وكذلك الأسهم التى تنازل له عنها عضو آخر.

ب- الأسهم المملوكة: وتكون فى هذا القسم بيانات الأسهم التى تفى بسبب وفاة العضو أو زوال العضوية لأى سبب من الأسباب.

ج- الأسهم المتنازل عنه: وتكون فى هذا القسم بيانات الأسهم التى يتنازل عنها العضو إلى عضو آخر.

د- الرصيد: وتدوّن في هذا القسم عدد الأسهم التي لا تزال مملوكة العضو، وجملة قيمها ويلاحظ أن مجموع قيم أرصدة مساهمة الأعضاء يساوى رقم رأس المال.

٢- سجل محاضر الجلسات:

عبارة عن سجل تدوّن به محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ويجب مراعاة ضرورة ترقيم صفحات هذا الدفتر والتأشير على كل منا قبل بدء استخدامه بمعرفة مديرية الشؤون الإجتماعية.

٣- سجل الموجودات:

عبارة عن سجل تثبت به بيانات الأصول الثابتة والأسهم التي تملكها الجمعيات التعاونية الزراعية وبالتالي فهو ينقسم إلى قسمين هما:

أ- قسم يختص لإثبات الأصول: أسم الأصول ، ومواصفاته ، مكان وجوده ، تلويح الشراء ، ثمن الشراء ، قيمة الإضافات والتخفيضات الرأسمالية ، قسط الاستهلاك.

ب- قسم يخص لإثبات بيانات أسهم الشركات أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية، عدد السهم ، قيمها الإسمية ، تاريخ تملكها، تاريخ إستحقاق الكوبون، تاريخ سرقه، ثمن وتاريخ البيع.

٤- سجل تشغيل الآلات:

تثبت به حركة تشغيل الآلات الزراعية، فتخصص صفحة أو أكثر من صفحاته لكل آلة ، توضح بها: إسم الآلة، تاريخ بدأ التشغيل، معدل التشغيل، بالإضافة إلى مصروفات وإيرادات التشغيل أولاً بأول.

٥- سجل الحيازات:

وهو سجل سنوي تثبت به أسماء الحائزين في كل قرية ومقدار حيازة كل منهم (ملكية أو إيجار) والمساحة الخاصة بكل نوع من الزراعات ولكل موسم بالإضافة إلى بيان الآلات والحيوانات الزراعية التي تكون في حيازة كل مزارع.

ويتم إثبات بيانات حيازة المزرعين - الأرض والحيوانات والآلات - من واقع إستثمارات حصر الحيازة التي يتقدم بها كل مزارع قبيل بدء السنة الزراعية، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات الواردة بها.

أما توزيع الحيازة على أنواع الزراعات لمحاصيل كل موسم من المواسم الثلاث فيتم إثباته من واقع كشوف التركيب المحصولي الدورة الزراعية التي تعد بمعرفة أجهزة وزارة الزراعة بالمحافظات والمراكز أخرى.

ويعتبر المشرف الزراعي بالتشترك مع أعضاء مجلس إدارة مسئولين عن صحة بيانات هذا السجل الذي يعتبر بحق من أهم سجلات الجمعية إذ يتم بناء عليه تجهيز وصرف مستلزمات الإنتاج اللازمة لكل عضو من أعضاء الجمعية.

٤ - ٦- سجل مستلزمات الإنتاج:

تثبت وتبين به مستلزمات الإنتاج المعنية والتفدية اللازمة لزراعة المساحة المخصصة من حيازة كل مزارع لكل محصول ومن أجل ذلك تخصص مجموعة من صفحات هذا الدفتر للبيانات الخاصة بكل محصول ويصمم هذا السجل بحيث يوضح مايلي:

- إسم المزارع ومساحة حيازته النكية - من سجل الحيازة.
- المساحة المخصصة لزراعة المحصول والكمية التي تلتزمها من التقاوى والأسمدة ومايقرر لها من سلف الخدمة التفدية.
- المساحة التي يرغب المزارع في تغيير زراعتها عما هو موضح بالتركيب المحصولي مع بيان محتاجه من تقاوى وأسمدة وسلفة خدمة.
- مدى الالتزام المزارع بالدورة الزراعية المحددة مقدماً ومعرفة ذلك من نتيجة الحصر الفعلي الذي تقدم به أجهزة وزارة الزراعة.

- مقدار مديونية المزارع من السلف النقدية والعينية والتي يقرر في ضوءها السماح بصرف السلف العينية والنقدية الجديدة.

ويراعى أن يتم إستيفاء هذا الدفتر قبل بدء صرف مستلزمات الإنتاج ويعتبر رئيس حسابات الجمعية - المشرف التعاونى - مسئولاً عن صحة بياناته ويوقع على كل صفحة من صفحاته مع إقرار بإعتماد ومستلزمات الإنتاج التي يمكن صرفها لكل مزارع والتي توضع امام إسمه.

ثانياً: الدفاتر المحاسبية:

١-دفتر اليومية العامة:

يتضمن البيانات المتعلقة بجميع نواحي نشاط الجمعية. وقد صمم هذا الدفتر على النظام الأمريكى، المزود بالأعمدة التحليلية التي يعبر كل منها عن أحد الحسابات الرئيسية المستخدمة فى الجمعية. وينقسم كل عقود إلى جانبين يخصص أحدهما لإثباتات ائتمان المدينة من الحسابات والآخر لإثباتات المبالغ الدائنة منها. وتعنون كل من الأعمدة المذكورة بأسم احد حسابات الجمعية ويمكن القول بأن الأعمدة المستخدمة حالياً فى دفاتر الجمعيات تعنون على سبيل حصر أهمها بأسماء الحسابات التالية الصندوق، بنك التسليف (جارية)، قروض بنك التسليف، عِد بنك التسليف النقدية، سلف الأعضاء، بضائع الجمعية، بنك التسليف (بضاعة) المدينون والدائنين رأس المال، الأوراق المالية، الأصول الثابتة، الإيرادات، المصروفات، تشغيل الآلات، الحسابات الختامية، وغيرها.

٢-دفتر الأستاذ العام:

نظراً لأن يومية الجمعية مزودة بأعمدة تحليلية - كما سبق القول - فإنه يمكن القول بأنها بمثابة يومية وأستاذ فى نفس الوقت لإمكانية أداء وظيفتى التجميع والتبويب فى نفس الوقت. إلا أن الحاجة إلى مزيد من البيانات التفصيلية عن الحسابات الرئيسية تؤدى إلى ضرورة الإمتعانة بدفتر أستاذ عام و عدة دفاتر فرعية ودفتر الأستاذ العام ماهو إلا دفتر تخصص صفحة أو أكثر من صفحاته لأحد الحسابات الرئيسية الموجودة بدفتر

اليومية العامة، وتزود كل منها بعمود رنجة بعدة أعمدة تحيية بمش كل منها أحد الحسابات التي تتقسم إليها الحسابات الموجودة بهذه الصفحة. وسنتناول فيما يلي أهم الحسابات التي يتضمنها هذا الشتر بالتفصيل:

١- حساب الصندوق:

وتثبت في هذا الحساب حركة إوارد والمنصرف من عنية الجمعية موزعة على بنودها الرئيسية ومن أجل ذلك يزود هذا الحساب في كلا جانبيه بأعمدة التحليلية على النحو التالي:

— (أ) الجانب المدين: وهو الجنب الذي تثبت به المتحصلات، ويزود بأعمدة ومنها: سلف تحت الصرف، مبيعات نقدية، ومطريات مسددة، سلف مستديمة، أسهم.

— (ب) الجانب الدائن: وهو الجنب الذي تثبت به المنفوعات، ويزود بأعمدة أهمها سلف منصرفة للأعضاء، مبيعات مودة كش. مطلوبات مودة، مصروفات نثرية^(١)، إيداع بحساب الجارى.

٢- حساب بنك التصليف (جارى)

وتثبت في هذا الحساب المبالغ المستلفة لمعاملات الجمعية مع الحساب الجارى بالبنك موزعة على بنودها الرئيسية. ومن أجل ذلك يزود الحساب في كلا جانبيه بأعمدة تحليلية على النحو التالي:

— (أ) الجانب المدين: ويزود هذا الجنب بأعمدة تحيية أهمها: الخفض فى أثمان المبيعات، عموالات الجمعية^(١)، أسهم رأس الم. إيداعات نقدية متنوعة.

(١) إستماضة المنصرف من السلف مستديمة.

(٢) العموالات التي تحصل من الأعضاء مساهمة منهم فى تحضر عباة الجمعية ومن أهمها عمولة الخدمات، عملات تسويق وغير مما يستجد فيما بعد.

(ب) الجانب الدائن: ويزود هذا الجانب بأعمدة تحليلية أهمها: مسحوبات لصرف الأجور والمرتبات، مسحوبات لسداد سلف على الجمعية، مسحوبات لشراء مهمات، مسحوبات متنوعة.

٣- حساب قروض بنك التسليف

وتثبت في هذا الحساب حركة السلف العينية والنقدية التي تقدمها الجمعية إلى أعضائها وذلك على النحو التالي:

(أ) الجانب الدائن: تثبت به السلف العينية والنقدية التي تسلم إلى الأعضاء من واقع كشوف تفريغ إيصالات السلف العينية والنقدية.

(ب) في الجانب المدين: تثبت المبالغ التي تحصل من الأعضاء سواء عن طريق صيرافة الأموال المقررة أو عن طريق خزينة الجمعية وخصماً من المحاصيل المسوقة وذلك من واقع حوافظ التسوية التي يعدها كاتب الجمعية مرفقاً بها:

- كشف المتحصلات الذي يقدمه صراف الأموال المقررة.
- كشف تفريغ إيصالات إستلام النقدية الذي يعده أمين الخزينة مرفقاً به حافظة الإيداع بفرع البنك.
- كشف المبالغ المخصوصة من المحاصيل المسوقة.

ويزود هذا الحساب بالأعمدة التحليلية التالية:

سلف مقسطة ، الأقساط المستحقة، متأخرات من سنة ١٩٦٧، سلف العام الحالي ، سلف العام القادم^(١)، تكاليف الإتمان.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن السلف التي تصرف خلال العام تنقسم إلى قسمين:

- (أ) سلف يستحق سدادها خلال نفس السنة (وهي التي تثبت تحت عامود سلف العام الحالي) وهي تتمثل في:

(١) يوضع في الجانب الدائن فقط لأنها لا تستحق السداد أثناء العام الحالي.

- السلف الشتوية التي تصرف من أول يناير، السلف الصيفية، السلف النيلية.

(ب) سلف يستحق مدادها خلال العام لتنتي، وهي عبارة عن السلف الشتوية التي تصرف خلال الفترة من بداية السنة الزراعية (أكتوبر) إلى نهاية ديسمبر وهي تثبت تحت عامود سلف العام القادم^(١).

٤- حساب عهد بنك التسليف:

وتثبت في هذا الحساب المبالغ التي يسلمها بنك التسليف إلى الجمعيات التعاونية تحت حساب الصرف منها لسلف الأعضاء النقدية، وذلك على النحو التالي:

(أ) في الجانب الدائن: تثبت في هذا الجانب المبلغ الذي يسلمها إلى الجمعية مع جعل حساب الصندوق منبث تحت عامود سلف تحت الصرف.

(ب) في الجانب المدين: تثبت في هذا الجانب المبلغ التي تقدمها الجمعية كسلف نقدية للأعضاء وتلك التي تعيدها الجمعية إلى بنك ندم صرفها.

ويزود جانباً هذا الحساب بأحدة كن منها يخص زرة معينة مع تخصيص عامود إضافي في الجانب المدين لإثبات المبالغ الموردة إلى بنك.

٥- حساب سلف الأعضاء:

وهو عبارة عن حساب إجماعي لحركة سلف الأعضاء، وهو يراقب حساباتهم الشخصية التي يضمها دفتر أستاذ الأعضاء (تقديرات) ولذلك فهو يزود بنفس الأعمدة

(١) السنة المالية للجمعيات تعتبر في ٣١ ديسمبر.

التحليلية التي تزود بها تلك الحسابات الشخصية للأعضاء، وهي تضاف في نفس الوقت
الأعمدة التحليلية التي يزود بها حساب قروض بنك التسليف^(١).

٦- حساب بضائع الجمعية:

وهو عبارة عن حساب تدون به قيم البضائع التي تخزنها الجمعية لمستخدميها
في مباشرة أنشطتها المختلفة (بخلاف السلف العينية) كالوقود والكسب والعلف ويزود في
الحساب في كلا جانبيه بأعمدة تحليلية يمثل كل منها نوعاً من هذه البضائع، وتثبت بها
المبالغ الممثلة لورود وصرف هذه البضائع على النحو التالي:

(أ) في الجانب المدين: تثبت به المبالغ الممثلة للبضائع الواردة.

(ب) في الجانب الدائن: تثبت به المبالغ الممثلة للبضائع المنصرفة.

٧- حساب بضاعة الأمانة الواردة.

٨- حساب بنك التسليف بضاعة أمانة:

وهما حسابان نظاميان يستخدمان لإثبات مستلزمات الإنتاج العينية (تقاوى،
أسمدة، مبيدات حشرية) عند ورودها من البنك إذ يجعل الأول مديناً والثاني دائناً.

ويتم تخفيض هذين الحسابين بالمبالغ الممثلة للمستلزمات التي تصرفها الجمعية
لأعضائها على شكل سلف عينية، أو مبيعات نقدية، ويتم ذلك على النحو التالي:

(١) هناك ارتباط وثيق بين حسابى إجمالى سلف الأعضاء وقروض بنك التسليف، فما
يقيد بالجانب المدين من الحساب الأول يقيد بالجانب الدائن من الحساب الثانى، ما
يسجل بالجانب الدائن من الحساب الأول يسجله بالجانب المدين من الحساب الثانى
مع توسط حساب عهد بنك التسليف النقدي بالنسبة للسلف النقدي وحساب بنك
التسليف بضاعة أمانة بالنسبة للسلف العينية.

ك- في حالة البيع بالأجل

- يجعل حساب سلف الأعضاء مدينياً وحساب بضاعة الأمانة نورة دائناً.
- كما يجعل حساب بنك التسليف (بضاعة أمانة) مدينياً وحساب قروض بنك التسليف دائناً.

ب- في حالة البيع بالنقد:

- يجعل حساب الصندوق مدينياً وحساب بضاعة الأمانة الواردة - شأ.
- كما يجعل حساب بنك التسليف (بضاعة أمانة) مدينة وحساب صندوق دائناً عند توريد قيمة هذه المبيعات لخزينة بنك التسليف.

وعلى ذلك فإن رصيد حساب بضاعة الأمانة الواردة في نهاية السنة يساوى رصيد حساب بنك التسليف بضاعة أمانة ويؤى - فى نفس الوقت - قيم مستلزمات الإنتاج المقدمة من البنك إلى الجمعية ونى ثم يتم صرفها بعد إلى أعضاء.

ويسك هذان الحسابان النظامين تحقيق مايلى:

(أ) تجنب إعتبار هذه المستلزمات قروضاً على الجمعية إلا بعد صرفها بالفعل للأعضاء.

(ب) الرقابة على هذه البضائع عن طريق مقارنة الجرد الفعلى بترصيد الظاهر فى كسب من هذين الحسابين.

ويزود كل من الحسابين فى كلا جانبيه بأعمدة تحليلية على النحو التالى:

- أسمدة - تقاوى - مبيدات حشرية

٩- حساب المدينين والدائنين:

وهو عبارة عن حساب إجمالى تثبت به علاقة الجمعية التعاونية مع غير الأعضاء وهيئات وشركات وأشخاص ضيعيين. ولما كان عددهم محدوداً فى الوقت الحالة لذلك روى عدم ضرورة إستخدام دفتر فرعى خاص لتسجيل معاملة كل منهم مع الجمعية واكتفى بأن يخصص لكل متعامل عود من الأعمدة المزود بها هذا الحساب بدفتر الأستاذ العام.

١٠- حساب رأس المال:

وهو حساب تثبت به حركة رأس المال الجمعية (إضافة وتخفيض) ورصيدته يمثل مجموع مساهمة الأعضاء في رأس المال والموضحة بدفتر العضوية.

١١- حساب الأوراق المالية:

وتثبت بهذا الحساب المبالغ التي دفعتها الجمعية في سبيل الحصول على الأسهم والمندات التي تملها، ويخصص لكل نوع منها أحد الأعمدة التحليلية التي يزود بها الحساب يوضح تحته أعدادها وقيمتها.

١٢- حساب الأصول الثابتة:

وهو حساب إجمالي يثبت به الثمن الذي دفعته الجمعية في سبيل شراء أو إنشاء ماتملكه من أصول ثابتة كما يستزل منه أقسام الإستهلاك، وثمن ماتم بيعه من هذه الأصول. وعلى ذلك فإن رصيده يمثل قيم الأصول التي لا تزال مملوكة للجمعية في تاريخ إستخراج الرصيد، ويزود هذا الحساب بأعمدة تحليلية حسب أنواع الأصول وأهمها: مبانى، أراضي، آلات، أدوات ومهمات، ومائل نقل.

ويخصص لكل منها عامود مستقل من ضمن الأعمدة التحليلية المزود بها هذا الحساب في دفتر المتأذ.

١٣- حساب تشغيل الآلات:

وتثبت بهذا الحساب مصروفات وإيرادات تشغيل الآلات، ويزود في كلا جانبيه بأعمدة تحليلية لبنود المصروفات والإيرادات. وفي حالة الرغبة في تحديد كمصروفات وإيرادات كل آلة على حدة يمكن إمساك دفتر أستاذ فرعى يتضمن حساباً تفصيلياً لمصروفات وإيرادات كل على حدة آلة، ويكون كل منها مزوداً بالأعمدة التحليلية المناسبة.

١٤- حساب المصروفات:

وتثبت بهذا الحساب المصروفات الإدارية للجمعية موزعة حسب بيعتها إلى: مرتبات وأجور، نور، مياه، تليفون، إئتمانات، مطبوعات، مثالات، إلخ ويخصص لكل نوع منها عمود من الأعمدة التحليلية المزود بها هذا الحساب.

١٥- حساب الإيرادات

وتثبت بهذا الحساب كافة إيرادات جمعية فيما عدا إيرادات تشغيل الآلات لأنها تثبت في حساب خاص هو "حساب تشغيل الآلات" السابق ذكره ويؤرد حساب الإيرادات بأعمدة تحليلية تبعاً لطبيعة الإيراد.

١٦- الحسابات الختامية:

وهي تتضمن حسابات الأرباح والخسائر والإستهلاكات والإحتياطي القانوني ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، والمعونة الاجتماعية والعائد وفوائد الأسهم.

ثالثاً: الدفاتر الفرعية (المساعدة)

تستعين الجمعية بالتعاونية الزراعية بعدد من الدفاتر الفرعية المساعدة أهمها:

١- دفتر يومية الخزينة:

يُثبت في هذا الدفتر - تفصيلاً - جميع العمليات النقدية متعلقة بنشاط الجمعية من واقع إيصالات صرف النقدية، ويرعى أن يكون تصميم الدفتر بحيث يمكن من إستنتاج رصيد النقدية في نهاية كل يوم حتى يتيسر مطابقته على النقدية الموجودة فعلاً بالخزينة.

ونظراً لما تقتضيه طبيعة الأمور من ضرورة تخصيص سلفة مستديمة لدى أمين الخزينة لتصرف منها على المصروفات النقدية - لكي لا تتجاوز قيمتها خمسة جنيهات مع الرغبة في عدم إمساك دفتر إضافي لتسجيل حركة هذه السلفة - روى أن يدرج دفتر بحيث يمكن من إثبات توازن والمنصرف من نفقة على داخل دفتر

اليومية الصندوق، كما روى أن يمكن تصميم دفتر من تقديم بيانات تفصيلية عن نوع المتحصل والمنصرف.

ولذلك فإن دفتر يومية الصندوق يزود بالأعدة التالية:

- (أ) الجانب المدين (الوارد): سلف تحت الصرف - متحصلات - سلف مستديمة.
(ب) الجانب الدائن (المنصرف): السلف المنصرفة - توريدات البنك - المصروفات
النثرية (التر تصرف من السلف المستديمة).

وفى نهاية كل يوم يقوم الصراف بجرد الخزينة، ويقارن نتيجة الجرد الفعلى مع مجموع (سلف تحت الصرف - سلف منصرفة) + (متحصلات - توريدات للبنك) + (سلف مستديمة - مصاريف نثرية) وذلك للتأكد من صحة الرصيد.

٤- دفتر أستاذ المخازن:

وهو عبارة عن دفتر حسابات الأصناف المختلفة البضائع (صفحة أو أكثر لكل صنف) تسجل بها حركة الوارد والمنصرف - كمية وقيمة - وبكل منها.

ويتم دورياً جرد المخازن ومطابقة نتيجة الجرد الفعلى على أرصدة حسابات الأصناف المختلفة، كما يطابق مجموع هذه الأرصدة مع رصيد الحساب الإجمالى بـدفتر الأستاذ العام فى نهاية كل شهر.

٣- دفتر أستاذ سلف الأعضاء (الفيشات)

وهو عبارة عن دفتر يضم الحسابات الشخصية للأعضاء تخصص منه أو أكثر لكل عضو تسجل بها معاملاته مع الجمعية التى تتمثل فى السلف والخدمات التى تقدمها له، وفى المبالغ التى يسدها، ومنه يمكن تحديد مركز أو علاقة (رصيد) كل عضو بالجمعية.

والحسابات التي يضمها هذا الملف على شكل أوراق سنبة تعرف باسم (إيشلا) الأعضاء وتشتمل الفيشة الخاصة بالعضو على البيانات التالية: سم العضو وعنوانه، جدول يوضح حيازة العضو، شكل هذه الحيازة، (ملكية أو إيجار) جدول تثبت به السلف المقسطة^(١)، جدول تثبت به حركة منح وسداد السلف متوسطة الأجل والتي تقرر - نظراً لندرتها - أن تقيد مستقلة عن السلف قصيرة الأجل، جدول تثبت به كميات الواردة من المحاصيل المسوقة وثمنها وما يخصم منه وإضافى المنصرف تنتج.

أما الجزء المخصص لإثبات قيود إعطاء وسداد السلف فإنه يشتمل على ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: وتثبت به حركة منح وسداد السلف الممنوحة للعضو ورصيداها وذلك بإستخدام ثلاثة أعمدة أحدهما يخصص لقيد السلف الممنوحة (جانب منه) والثاني يخصص لقيد المبالغ المسددة (جانب له) وتثبت يخصص لإثبات ترصيد عقب كل عملية.

القسم الثاني: ويتم فيه توزيع السلف الممنوحة للعضو إلى نوعها مع توزيع المبالغ المسددة منه على هذه السلف حتى يمكن التعرف على المتبقى من كل نوع منها دون سداد وحتى يمكن في ضوء مايتضح من بياناتها تقرير منح سلف الجديدة للأعضاء إذ أصبح يعتمد منح السلف الجديدة - كما سبق أن وضعنا على مدى إحترام الزراع للإلتزاماته.

(١) تثبت في الجدول حالياً مبالغ السلف التي تقرر تقسيطها على خمس سنوات والتي إستحق القسط الأول منها في أكتوبر ١٩٦٧ وهي عبارة عن متأخرات العضو من السلف البنينية لسنة ١٩٦٦.

ويجب التنبيه في هذا المقام إلى أنه عند تسوية المبالغ المسددة من العضو تراعى أولوية إستحقاق السلف، بمعنى أن أقساط المتأخرات المرحلة من العام السابق تسدد قبل السلف الممنوحة خلال العام وهكذا.

ويزود هذا الجزء بالأعمدة التحليلية التي سبق أن أوضحناها بالنسبة لحساب قروض البنك وبالحسابات التفصيلية للأعضاء وهي على النحو التالي: السلف غير المستحقة - السلف المستحقة - المتأخرات من ١٩٦٧ - سلف العام الحالي - سلف العام القادم - تكاليف الإئتمان.

ويلاحظ أن السلف الممنوحة تضاف إلى رصيد كل نوع في خاتمه، أما المبالغ المسددة فأنها تستنزل من الرصيد.

القسم الثالث: ويتم في هذا القسم إثبات السلف الممنوحة خلال العام الحالي موزعة على الزراعات المختلفة، حتى يمكن التعرف على مقدار ماصرف من سلف لكل زراعة - وحتى يمكن - في ضوء هذه البيانات - إعداد كشوف التحصيل التي تسلم إلى المصارف لإتخاذ إجراءات التحصيل.

٤- البطاقات الزراعية:

نظراً لما ظهر من خلافات بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبين جمعياتهم فيما يتعلق بمقدار مديونياتهم والمسدد منهم تقرر أن يعد كل عضو بطاقة زراعية وتكون هذه البطاقة من عدة صفحات تستخدم على النحو التالي:

الصفحة الأولى: وهي تخصص لإثبات إسم العضو وعنوانه ومساحة حيازته، وإسم الناحية والحوض، وإسم المالك.

الصفحة الثانية: وهي تخصص لإثبات المستحقات الأميرية المربوطة على هذه الحيزة بحسب تكاليفها.

الصفحة النهائية: وثبتت بها معاملات المزرع كل منها في صفحة مستقلة على النحر
التالي: صفحة للأموال المسددة من المزرع: صفحتان لإثبات حركة معاملاته مع الجمعية
التي تشمل في السلف الممنوحة له والمبلغ المسددة منه، صفحة لإثبات مشتريات العضر
من مستلزمات الإنتاج العينية بالنقد، صفحة لإثبات المحاصيل المسوقة تعاونياً والتي
يورها المنتج، وثمنها ومقدار ما خصم منه، والصافي المنصرف له وتاريخ صرفه.

ويتم إثبات هذه البيانات في دفتر انعضو بمعرفة موظف مسئول في الجمعية مع
التوقيع لأمها حتى يكون مسئولاً عن صحة البيانات التي يثبت وتتم مراجعة بيانات
البطاقة مع بيانات البطاقة مع بيانات انفض الخاصة بالعضو أولاً بأول - كما تنص
التعليمات على عدم تسليم أية سلف للعضو بدون البطاقة حتى يتم إثبات الحركة بسها أولاً
بأول.

٥- دفتر الجرد:

وتسجل في هذا الدفتر بيانات جرد السنوي لموجودات الجمعية على اختلاف
أنواعها.

القواعد المنظمة لتوزيع الفائض (الأرباح) في الجمعيات التعاونية الزراعية:

تضمن القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ القواعد التي تتبع لتوزيع الأرباح في
الجمعيات التعاونية، كما نص القرار الوزاري رقم ٩٧ الصادر في ٢٥ مايو ١٩٥٧ على
القواعد الواجبة الإلتزام في حالة صرف فوائد على أسهم رأس المال على النحو التالي:

(١) تخصيص ٢٠% من صافي الربح (الفائض) على الأقل لتكوين احتياطي

قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي مثل رأس المال.

(٢) تخصيص جزء من الأرباح (الفائض) لصرف فائدة لأصحاب الأسهم في

حدود ٦% من قيمة أسهمهم، بحيث لا يزيد ما يوزع عليهم كفائدة عن ٢٠%

من صافي الربح، ويجوز عند تحديد نسبة في نظم القواعد الأسس.

(٢) تخصيص جزء من الأرباح (الفائض) لصرف مآثره الجمعية العمومية
من مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بشرط ألا يزيد مجموع المكافآت على
١٠% من صافي الربح والفائض وبالنسبة للجمعيات التي لا تحقق أرباحاً
أجاز المشرع للجمعيات العمومية أن تحدد لأعضاء مجلس إدارتها أجوراً
تتولى هي تحديد الموارد التي تنفع منها.

(٤) تخصيص جزء من الأرباح ينص عليه نظام الجمعية لتحسين شئون المنطقة
القائمة من الناحيتين المادية والاجتماعية بحيث لا يقل عن ١٠% من
الفائض.

(٥) تخصيص جزء من الأرباح للتوزيع على أعضاء الجمعية بإعتباره عائد
لكل نسبة تعامله مع الجمعية على أن يراعى في حالة الجمعيات التي تتناول
معاملتها الأعضاء وغير الأعضاء، الا يشمل العائد الموزع على الأعضاء
شيئاً من الأرباح الناتجة عن تلك العمليات المبرمة مع غير الأعضاء وعلى
الجمعية تخصيص هذه الأرباح لتحسين شئون المنطقة القائمة فيها الجمعية،
وذلك وفقاً لما تقررره الجمعية العمومية.

خطوات التوزيع:

وتتلخص خطوات التوزيع في: (١) إقرار مشروع توزيع الفائض، (٢) مواعيد
صرف الفوائد والعائد، (٣) المعالجة الدفترية لتوزيع الفائض.

أولاً: إقرار مشروع توزيع الفائض:

يقوم مجلس الإدارة بإعداد مشروع توزيع الفائض، ويدعو الجمعية العمومية
خلال مدة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ولايصح مشروع التوزيع
نهائياً إلا بعد التصديق عليه من الجمعية العمومية ويتم المصادقة على المشروع بموافقة
الأغلبية المطلقة للعضاء الحاضرين.

ويشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية السنوية التي تجمع لهذا الغرض توافر
العدد القانوني وهو الأغلبية المطلقة للأعضاء فإذا لم يتوافر هذا العدد في الاجتماع الأول

فأنه يلزم تأجيل الاجتماع إلى جلسة أخرى خلال الخمسة عشر يوماً التالية لهذا الاجتماع ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً إذا حضره عشر عدد الأعضاء بحيث لا يقل عن خمسة.

أما إذا لم يتوافر العدد القانوني فإنه يتحتم في هذه الحالة ترحيل ما يخص الأعضاء من فائدة ومن عائد (في مشروع التوزيع) إلى مخصص تحسين شئون لمنطقة.

والجدير بالذكر أن المشروع ينجأ إلى هذا الإجراء التعنيف (حرمان الأعضاء من حقهم في الفائدة والعائد) في الحالة الأخيرة لكي يحفز الأعضاء إلى حضور الجمعية السنوية لضمان ممارسة الأعضاء لحقهم في الرقابة على جمعيّتهم.

١- ثانياً: موعد صرف الفوائد والعائد:

نص المشرع على أن يتم توزيع الفائدة على رأس المال وعائد على معاملات الأعضاء خلال شهرين من تاريخ تصديق الجمعية العمومية السنوية على الحسابات وعلى ذلك فإنه يتحتم على الجمعية التعاونية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتوفير رأس المال النقدي اللازمة لتنفيذ التوزيع في الميعاد القانوني إلا أن المشرع عاد مرة أخرى وأجاز تأجيل صرف فوائد الأسهم أو العائد أو كليهما ولمدة تحددها الجمعية العمومية التي تقرر التأجيل.

وبلاحظ أن المشرع أراد أن يضمن صرف الفوائد وعائد في موعد مناسب من تاريخ انتهاء السنة المالية، حتى لا يؤدي تأخير صرف الأرباح إلى قيام منازعات فيما بين الجمعية والأعضاء أو إلى انسحاب الأعضاء من عضوية الجمعية من ناحية ومن ناحية أخرى أعطى المشرع للجمعية العمومية الحق في تأجيل صرف فوائد الأسهم والعائد إلى موعد تحدده في نفس القرار، وبطبيعة الحال لتتخذ الجمعية العمومية هذا القرار إذا وجدت ضرورة لذلك. ولذا نرى أن المشرع تدخل مرة أخرى وأوجب أن يكون قرار التأجيل الذي تصدره الجمعية العمومية شاملاً المدة التي يؤجل فيها صرف.

ثالثاً: المعالجة الدفترية لتوزيع الفائض:

تقوم الجمعيات التعاونية أثناء السنة المالية بإثبات عملياتها المختلفة حسب التاريخي لحوثها وذلك باستخدام دفتر أو عدة دفاتر لليومية تبعاً لحجم النشاط الذي تزاوله وتقوم بتبويب وتحليل القيود التي ترد في اليومية إلى الحسابات المكونة لها بالإستعانة بدفتر أستاذ واحد أو عدة دفاتر حسب الحاجة - وفي نهاية كل فترة مالية تقوم الجمعيات التعاونية بتلخيص نتيجة عملياته التي تمت أثناء تلك الفترة باستخدام الحساب الختامية التي تتناسب مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وذلك بغرض الوصول إلى في النهاية إلى تحديد النتيجة الإجمالية - الفائض الإجمالي - والنتيجة الصافية - الفائض الصافي - لأعمالها عن تلك الفترة وتقوم الجمعية في سبيل ذلك بإتباع القواعد المحاسبية المتعارف عليها فتضم الحسابات الختامية الإيرادات والمصروفات والأعباء المتعلقة بالفترة التي تصور هذه الحسابات حتى يكون الناتج معبراً عن النشاط الفعلي للجمعية أثناء هذه الفترة في ظل تلك القواعد.

وتتخصص القيود المحاسبية الخاصة بالتوزيع فيما يلي:

(١) نقل الفائض لحساب التوزيع:

بعد أن توصل الجمعية إلى تحديد الفائض الصافي يتم ترحيله إلى حساب التوزيع توطئة لتقسيمه بين البنود المختلفة.
ويكون القيد بدفتر اليومية على النحو التالي:

- من ح/ الأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات)
إلى ح/ التوزيع

(٢) توزيع الفائض:

بعد إقرار الجمعية العمومية لمشروع التوزيع المقدم من مجلس الإدارة يتم التصرف في الفائض تبعاً لذلك.

ويكون القيد بدفتر اليومية على النحو التالي:

- من ح/ التوزيع إلى منكورين:
- ح/ الإحتياطي القانوني
- ح/ فائدة رأس المال
- ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
- ح/ مخصص تحسين شئون المنطقة
- ح/ العائد على المعاملات
- ح/ إحتياطي تسوية العائد

(٣) إستخدام إحتياطي تسوية العائد:

قد تستخدم الجمعية إحتياطي تسوية عائد حتى تتمكن من توزيع عائد مناسب على الأعضاء وفي هذه الحالة يرسل الجزء المطلوب إلى حسب توزيع ويكون ذلك بالقيود التالي:

- من ح/ إحتياطي تسوية العائد إلى ح/ التوزيع

(٤) حساب التوزيع:

بإستخدام القيود السابقة يظهر حسب التوزيع على النحو التالي:

- إلى ح/ الإحتياطي القانوني	- من ح/ توزيع والخسائر
- إلى ح/ فائدة رأس المال	- من ح/ إحتياطي تسوية
- إلى ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	- العائد (تقديم)
- إلى ح/ مخصص تحسين شئون المنطقة	-
- إلى ح/ العائد على المعاملات	-
- إلى ح/ إحتياطي تسوية العائد (تقديم)	-

(٥) مشروع التوزيع في الميزانية:

سبقت الإشارة إلى أن مشروع التوزيع لا يصبح نهائياً إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية ولذلك فإنه يلزم إظهار مشروع التوزيع في الميزانية التي تعرض على الجمعية العمومية في إجتماعها السنوى الذى يعقد التصديق عليه.

ويظهر التوزيع في جانب المطلوبات من الميزانية على النحو التالى:

القائض	—
ويقترح توزيعه على النحو التالى:	
إحتياطي قانونى	—
فائدة رأس المال	—
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	—
مخصص تحسين شئون المنطقة	—
العائد على المتعاملات	—
إحتياطي تسوية العائد	—

توزيع الفائض في ضوء القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠:

يقصد بالفائض في تطبيق أحكام هذا القانون بالباقي المتحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية وذلك بعد تخصيص إحتياطي للمشروعات الإنتاجية التى تمتلكها أو تديرها الجمعية تحت اسم إحتياطي مشروعات ويعد له حساب خاص للصرف منه فى دعم هذه المشروعات وذلك بعد خصم ١٠% للإحتياطي القانونى للجمعية و ٢٥% تخصص للحصص النقدية والعينية المستثمرة فى المشروعات وذلك بعد سداد كافة النفقات ومقابلة كافة الإلتزامات وصرف الحوافز الإنتاج لمن يعملون بالمشروعات.

ويتم توزيع الفائض على النحو التالى:

• ٢٠% على الأكل من صافى الفائض للإحتياطي القانونى

• ٥% للخدمات الخيرية والإجتماعية

- ٥% للخدمات العامة ونشر الوعي التعاوني والثقافي بين أعضاء الجمعية وتصرف في منطقة عمل الجمعية.
- ٥% تودع في حساب خاص للتدريب التعاوني للصرف منها على مراكز وبرامج التدريب المختلفة.
- ٥% تودع في حساب خاص لإستثمار وتوجيهه لرعاية العمى الزراعيين العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية وينظم قواعد التصرف في هذه الحصيللة.

قرار يصدر من وزير الزراعة

- ٣% تودع في حساب خاص لإستثماره وتخصيصه لتدعيم مركز المالية الضعيفة للتعاونيات ولسداد الديون المستحقة تجميعات المصفاة عند عمل بهذا القانون .
- ١٠% على الأكثر يخصص كحوافز إنتاج أعضاء مجلس الإدارة عن الجهود الخاصة التي يظهر أثرها في أعمال الجمعية ومشروعاتها.
- يوزع باقى الفائض على أعضاء الجمعية بـاعتباره عائد لكل منهم بنسبة تعامله معه الجمعية.

الفصل العاشر: السجلات والدفاتر المستعملة في بنوك القرى

يعد بنك القرية إمتداد لعمل البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى توفير القروض العينية والنقدية اللازمة لخدمة الإنتاج الزراعى على مستوى القرى ويقوم بالنشاط الإئتمانى ببنك القرية عدة وحدات أو أقسام حسب نوعية النشاط وعدة وحدات تسمى مندوبيات بنك القرية ويتولى بنك القرية متابعة إنتظام العمل بهذه المندوبيات وصرف السلف النقدية والعينية للزراع فور تقديمهم للمندوبيات ومباشرة العمليات المصرفية إذ يتم التعامل مع بنك القرية من خلال هذه المندوبيات فى القرى وتتبع مخزون الجمعيات التعاونية الزراعية بنك القرية إدارياً لمديرها عن طريق المندوبية ويتولى العمل فى كل مندوبية مندوب يعاونه مساعد ويمكن إيجاز إختصاصات مندوبية بنك القرية فى سبعة إختصاصات هى:

- ١- إستلام أصناف مستلزمات الإنتاج الواردة من شون فروع البنك أو من مخزون مندوبية أخرى تابعة لنفس البنك أو مخازن مندوبية تابعة لبنك قرى آخر وكذلك تسليم أى مستلزمات إنتاج صادرة للجهات المذكورة ثم إثبات حركة مستلزمات الإنتاج هذه سواء إستلام أو تصدير بسجل المخازن.
- ٢- صرف السلف النقدية للعملاء وإثبات ذلك فى كل من سجل المندوبية والبطاقة الزراعية الخاصة بالعمل.
- ٣- صرف السلف العينية للعملاء فور تقديمهم المندوبية بالأجل أو بالنقد وإثبات ذلك بسجلات المندوبية والبطاقة الزراعية للعمل.
- ٤- تحصيل السلف المستحقة من العملاء وإثبات ذلك فى سجلات المندوبية.
- ٥- حصر المتخلفين عن صرف السلف المقررة فى نهاية كل موسم وإبلاغ بنك القرية بها.
- ٦- متابعة توقيع الحجوزات الإدارية على المتخلفين من العملاء عن السداد من واقع كشف التحصيل التى من بنك القرية.

الوحدات التخصصية ببنك القرية:

تشمل وحدات العمل التخصصية بنك القرية خمسة وحدات أو أقسام رئيسية هي وحدة الائتمان ووحدة البضائع ووحدة الحبوب والخزينة ووحدة الشؤون الإدارية ووحدة التمويل والأعمال المصرفية وفيما يلي سنتى نبوء على كل وحدة من هذه الوحدات.

١- وحدة البضائع: تختص هذه الوحدة بتقدير إحتياجات الزرع من مختلف مستلزمات الإنتاج طبقاً لسجل الحيازة وحسب تركيب المحصولى انوارد من أجهزة وزارة الزراعة وذلك قبل بداية كل موسم. ثم تتولى تسجيل حركة مستلزمات الإنتاج بمخازن المندوبيات ومراجعة مستندى وعمل المطابقة تجريبية والحسابات الدورية كما تتولى اعداد يومية إجمالية عن حركة مستلزمات الإنتاج بمندوبيات وتسليمها لوحدة الحسابات أو متابعة إستكمال إحتياجات الموسمية من مستلزمات الإنتاج وكفاية الأرصدة الموجودة منها بمخازن المندوبيات لإحتياجات الزراع.

٢- وحدة الائتمان: وتختص هذه الوحدة بوجه عام بالإعداد نصرف المقررات النقدية والعينية قبل حلول المواسم والتسجيل فى حسابات الزراع وحفظ مستنداتها وفتح ملف لكل مزارع وإستخراج كشوف الحبوب بصفة دورية وكشوف التحصيل فى مواعيدها.

٣- وحدة الأعمال المصرفية: وتختص هذه الوحدة بالقيام بالأعمال المصرفية اليومية كقبول الودائع بكافة أنواعها وفتح حسابات الجارية ودراسة مختلف المشروعات التى يتقدم بها الأفراد أو المنشآت فى غير الأغراض الزراعية المباشرة لتحديد صور تحويلها كما تقوم هذه الوحدات بإصدار خطابات الضمان. ودراسة أسلوب تغطيتها وإحتساب عمولاتها وإستردادها بعد إنتهاء أجلها.

٤- وحدة الحسابات: وتختص هذه الوحدة بالتسجيل فى اليومية طبقاً لنظرية التقييد المزدوج من واقع المستندات المؤيدة لعمليات المختلفة التى يوم بها البنك والترحيل أو التحويل بدفاتر الأستاذ وإستخراج ميزان المراجعة ائىومى لحسابات التى تأثرت بحركة اليوم، وإعداد ملف ميزان تراجع الأرصدة سواء الشهرى أو السنوى تمهيداً لإجراء الجرد وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

٥- وحدة الشؤون الإدارية: وتتولى هذه الوحدة مهام العاملين واعداد كشوف المرتبات تمهيداً لإعتمادها من فروع البنك بمركز الإدارى ومتابعة حركة المطبوعات

والدفاتر ذات القيمة والعهد المستديمة وكذا شئون الخدمة الداخلية لبنك القرية والمندوبيات وإستلام البريد اليومي الوارد للبنك وتسليمه للوحدات المختصة.

٦- الجهاز الإدارى الرئيسى: ويشمل كل من مدير البنك وهو المسئول عن إنتظام العمل وسلامته سواء فى مقر البنك أو فى مندوبياته، ورئيس الحسابات وهو المسئول الثانى بالبنك وهو يتحمل المسئولية المباشرة عن إنتظام وصحة العمل الحسابى والمالى والإئتمانى والمصرفى وتسجيل حركة مستلزمات الإنتاج وإنضباطها وذلك عن طريق المراجعة اليومية الشاملة لكل العمليات المتعلقة بالأمور السابقة.

أنواع السجلات المستخدمة فى بنك القرية:

يتم تسجيل النشاط الإئتمانى الزراعى لبنك القرية فى سجلات أو دفاتر تغطى الجوانب التنظيمية والمحاسبة للحفاظ على المستندات البنكية وضبط الحسابات وإثبات حقوق البنك لدى العملاء وحقوق العملاء لدى البنك وإستمرار قيام البنك بنشاطه الإئتمانى الزراعى بنجاح وإنفاق يكسبه الثقة والإحترام فى نظر العملاء بالمقصد الزراعى. ويمكن حصر أنواع السجلات أو الدفاتر المستخدمة فى بنك القرية فى أربعة أنواع رئيسية هى:

(١) السجلات التنظيمية، (٢) السجلات المحاسبية، (٣) سجلات الضبط الداخلى، (٤) سجلات حسابات العملاء وفيما لا يلى شرح تفصيلى لكل نوع من هذه السجلات مع عرض نموذج تخطيطى لكل منها.

(١) السجلات التنظيمية:

أ- سجل الحيازة (٢ بنك القرية).. ويتضمن هذا السجل العديد من الخانات الموضح بها أسماء المزارعين الحائزين بالقرية ومقدار أو حيازة كل منهم سواء بالملك أو بالإيجار، ويعتبر أساس تحقيق العدالة فى منح الإئتمان الزراعى فعلى ضوء حيازة كل مزارع يتم تحديد مستلزمات الإنتاج اللازمة له.

ب- سجل مستلزمات الإنتاج (٣ بنك قرية).. ويفرد صفحة فى هذا السجل لكل مزارع تحوى بيانات عن اسمه وحيازته والمساحة المخصصة لزراعة كل محصول حسب كشوف التركيب المحصولى التى يعدها المشرف الزراعى والمساحة المنزرعة فعلاً

من كل محصول حسب كشوف الحصر النقي ثم خانة مجزأة أخذت مرعية لمقررات
الإتسان العيني والنقدي لكل محصول.

وفى حالة عدم ورود كشوف التركيب المحصولي لسبب أو لآخر فإنه يتعذر
إستيفاء بيانات الحيازة المنزرعة بالسجل وكذلك تحديد مستلزمات الإنتاج المقررة للزراع
وبالتالى يتعذر إستخراج أنون صرف مستلزمات الإنتاج قبل بداية الموسم وموافاة
المندوبية بها.

ونظراً لأن من أهم ما يستهدفه المشروع هو حصول نزرع على إحتياجاتهم من
مستلزمات الإنتاج النقدية والعينية فور تقديمه للمنوبيات الموجودة بقراهم ورغبة فى
توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية فى الوقت الملائم لإستخدامها ولتلاقي تأخير
النصرف لعدم ورود كشوف التركيب المحصولي لبنك القرية يقوم مندوب بنك القرية
بإستخدام بديل أو أكثر من البدائل الآتية لتحديد المساحة المنزرعة من كل محصول
وبالتالى تحديد مستلزمات الإنتاج العينية ونقدية.

كشوف المعايينات التى تعدها الأجهزة الزراعية المختصة عن زراعات الخضار
وغيرها وينبغى مراعاة الإتصال الدائم بهذه الأجهزة حتى يتيسر إعداد السلف للزراع
وصرفها دون تأخير.

البطاقة الزراعية التى قد يكون تم قيد المساحة ونوع نزرعة بمعرفة الأجهزة
الزراعية فيها، ويقتضى الأمر هذه الحالة الحصول على إقرار من الزراع يوضح
المساحة المثبتة فى البطاقة ونوع المحصول والمساحة ويعتمد مندوب بنك القرية ويرفقه
مع مستندات الصرف.

فى حالة عدم ورود كشوف معايينات أو إثبات الزراعة بمساحتها فى البطاقة
مانع من الحصول من الزراع على إقرار بنك يعتمد المشرف الزراعى ويتخذ أساساً
لتقرير صرف مستلزمات الإنتاج بالنقد أو بالأجل.

ج- فهرست الفيشات (١٣) بنك قرية)... وهذا السجل هو عبارة عن فهرست
لفيشات الزراع، وعليه فهو يحوى حصر لأسماء العملاء من المزرعين ورقم فيشة كل
منهم لسهولة الرجوع إليها.

(٢) السجلات المحاسبية:

(أ) دفتر اليومية.. ويتم فى هذا السجل قيد العمليات التى يقوم بها البنك أولاً بأول سواء كانت نقدية أو آجلة وذلك من واقع المستندات المؤيدة لها وطبقاً لنظرية القيد المزدوج.

(ب) دفتر الأستاذ.. ويحتوى على عدد من الحسابات يطابق نوعية العمليات التى يقوم بها البنك ويفرد لكل حساب عدد من الصفحات حسب حجم عملياته وأهم هذه الحسابات:

- حساب جارى الفرع، وهو تجميع العمليات التى تحدث بين بنك القرية وفرع البنك بالمركز الإدارى.
- حساب النقدية، وهو تجميع لمقبوضات الخزينة ومدفوعات.
- حسابات البضائع، ويخصص حساب لكل نوع من أنواع البضائع، كحساب للأسمدة وحساب للتقاوى وحساب المبيدات وغيرها.
- حساب الإيرادات، ويخصص حساب لكل نوع من أنواع الإيرادات مثل الخفض وعمولة تكاليف الإئتمان أو غرامة التأخير والعمولات المصرفية.
- حسابات المصروفات، ويخصص حساب لكل نوع من أنواع المصروفات مثل المرتبات والإيجار وغيرها.

(٣) سجلات الضبط الداخلى:

- (أ) دفتر الخزينة .. وهو يبين حركة النقدية الواردة فى الجانب المدين وحركة النقدية الصادرة فى الجانب الدائن، ويرصد فى نهاية اليوم لبيان الرصيد الدفترى للنقدية.
- (ب) دفتر المخزن (١٧ بنك القرية) وهذا الدفتر عبارة عن سجل لحركة الوارد والمنصرف من المخزن بعد تعديله وقد روعى عند تصميمه أن تخصص الصحيفة الواحدة لحركة نوع واحد من البضاعة وبحيث يتم تجميع الوارد والمنصرف فى نهاية كل صحيفة وترحيله إلى الصحيفة اللاحقة لها لإمكان ضبط الرصيد وحتى يمكن معرفة جلة الوارد والمنصرف فى نهاية كل يوم. كما روعى أن تشمل بيانات المنصرف بالدفتر والأخرى المنصرف بالأجل والثالثة للمصدر لجهات أخرى. كما تم تقسيم خاتمة الوارد إلى ثلاثة أقسام حتى يمكن إستعمالها فى حركة المبيدات.

ويتم القيد في هذا السجل من واقع نوصالات الإستلام لتكميـت الواردة للكميات المنصرفة بالأجل وللكميات المنصرفة بالأجل وللكميات المنصرفة بالنقد ومن واقع أوامر التصدير بالنسبة للكميات المحصلة لجهات أخرى.

(٤) سجلات حسابات العملاء:

(أ) فيشات (١٤ بنك قرية).. وتخصص فيشة لكل عميل من عملاء الإئتمان الزراعي ويعطى لكل فيشة رقم يثبت بغيرس الفيشات وتحفظ فيشات في سجل خاص على شكل أوراق سائبة - ويسجل بها الشئ الممنوحة للعميل وعمونة تكاليف الإئتمان وغرامة التأخير ويقيد بها تسديدات العميل. ويظهر بها الرصيد ولا بأول وتكون الفيشة من قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن الجزء العلوى من الصحيفة الأولى للفيشة ويحتوى على جدول مخصصة لإثبات البيانات التالية:

بيانات عن بنك القرية: إسم البنك، إسم فرع، إسم المحافظة
بيانات عن المزارع: الأسم، الناحية، رقم سجل (٣ بنك قرية) ورقم الفيشة.
بيانات عن الحيازة: ويمثلها جدول ببيان من ملك أو إيجار أو وضع يد وتدرج في بداية كل سنة من واقع سجل (٣ بنك قرية).
بيان مديونية المزارع ببنوك القرى الأخرى.

جداول التراكمات والسلف المقسطة .. ويتكون هذا الجدول من الأجزاء التالية :

- بيانات أرصدة كل من التراكمات والتسيطات الأخرى في عام إبتداء من التقسيط ثم خانة لبيان أرصدها في ١٢/٣١ من العام السابق للعام الجارى ثم خانة لعدد الأقساط الباقية وخانة أخرى لتقسط السنوى نظراً لأن تقسط التراكمات كلها متساوية وخانة أخرى لتقسط الأخير لإختلافه عن تقسط السنوى.
- جدول يشمل أصل السلف متوسط الأجل وتاريخ منحها ومدة تقسيطها والتقسط السنوى مع ملاحظة أنه تم ترك عدة سطور لإحتمال صرف أكثر من سنة متوسط الأجل للألات والمواشى وما إلى ذلك.

- جدول يوضح رصيد المبالغ الموقوفة لصالح المزارعين والمبالغ التي تمت تسويتها وتاريخ التسوية والمبالغ التي لم تسوى وتظهر في خانة الرصيد.

أما القسم الثانى فينقسم إلى عدة أقساط يمثلها الحركة والرصيد وبيان المديونية مرتبة حسب أولويات السداد كالاتى:

عمولات تكاليف الإنتمان وغرامة التأخير وقد خصص لها المستحق من التراكمات السلف متوسطة الأجل ثم السلف عام (الشتوى والصيفى والنيلى) ثم عدة خانات بيبضاء لسلف القصب أو الخيار أو غيرها، ثم خانة لمدينى فوارغ التسويق وخانة لسلف الثروة الحيوانية، وقد روعى دمج جميع أنواع سلف العام كله فى ثلاث خانات فرعية تعبر عن مواسم العام الحالى الثلاثة (السلف الشتوية والصيفية والنيلية) ويعنى ذلك قيد السلف الشتوية جميعها بخانة واحدة وهكذا بالنسبة للمواسم الأخرى وتخصيص خانات السلف المستحقة خلال الأعوام القادمة مع ترتيب الخانات الخاصة بأنواع المديونيات بالفيشة طبقاً لأولويات السداد، أما الصحيفة الثانية فهى تماثل الأولى لكنها بدون جداول. ويتم القيد بالفيشة من واقع إيصالات بالنسبة للمنح ومن واقع إيصالات المبدد النقدى أو تسوية المخصص من المحاصيل المسوقة.

(ب) الحسابات الجارية.. حيث يمكنك لكل عميل من عملاء العمليات المصرفية سواء حسابات جارية أو التوفير أو الودائع حساب جارى يبين حركة تعامله والرصيد.

مراجع

- أحمد الخطيب، التنظيم المحاسبى فى منشآت الإستغلال الزراعى. مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- أحمد محمود سالم، بنوك القرى ودليل العمل بها، ١٩٨٠
- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى. نظام بنك القرية. تدمرة، أبريل، ١٩٧٧.
- حسن محمد كمال وآخرون، الجمعيات التعاونية الزراعية. تبة عين شمس، القاهرة
- خيرت ضيف، الحسابات الختامية، الإسكندرية، ١٩٦١.
- خيرت ضيف، القيد والترحيل، الإسكندرية، ١٩٦١.
- خيرت ضيف، المحاسبة والتكاليف الزراعية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٥.
- خيرت ضيف، تطبيقات عملية فى مبادئ المحاسبة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٥.
- عبد الحى مرعى وآخرون - فى النظم والمشاكل المحاسبية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠.
- عبد الفتاح الصحن، محمد أحمد خليل. مبادئ المحاسبة المائية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٦.
- على يوسف خليفة وآخرون، محاضرات فى السجلات والحسابات الزراعية، إستسسل، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤/٨٣.
- فؤاد السيد المليجى، المحاسبة فى الأنشطة الزراعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥.
- مصطفى فكرى وآخرون، الدروس العملية فى الإدارة المزرعية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧٦.
- Meigs R. F. & Meigs W.B, Accounting, The Basis For Business Decisions, Mc Graw-Hill, Inc. 1993.
- Sydney C. James. Everett Stoneberg. Farm Accounting and Business Analysis. Iowa State university Press. 1979

Bibliotheca Alexandrina



0472736